[illegible]

[illegible]

قال علي

[illegible]

ديوان [illegible]

مخلوقات خدا بر دو قسم است جواهرات و اعراض

جواهرات ولو چهار تا است جسم و هیولا نفس و عقل

اعراض نه است کم کیف اضافه فعل انفعال این وضع متا ملک

.			١
٢		١	
٧	٩	٦	٢
١	٥	٤	٨

٦

---

٣٠١ طباطبایی

~~٣١٠٠٨~~

٣٥٠٨

فَعل فِعل فُعل

فَعله فِعله فُعله

فاعل فعول تفعیل

فَعال فِعال فُعال

فَعلان فِعلان فُعلان

[illegible]

ب م ق ر ح

حلق و عالب ... از این ... ملک بوحت از این بیشتر نه از جهل

کی لنقد از این بنده ... هر ... دید

اسا سار ح ح ح

اسا سار

اسا سا ب ر ح ح ... بس بس ...

... نیامد ... گرد ...

٣٤٦

جراب خیر باد الطف ... گردد

و ... از ظلم ... بر ... خبر ... نمید ...

که ... ز ... لطف که ... العلم گردد

ل	[illegible]	[illegible]	٥
[illegible]	[illegible]	[illegible]	٤
[illegible]	[illegible]	٢	٧
[illegible]	[illegible]	٣	٥

٨٢

که هم ... [illegible]

... [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بادابه
اما بعد فهذه فوائد وافية لحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر
في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه
واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير
للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله تعالى عن مو
موجبات التلهف والتاسف وسميتها بالفوائد الضيائية
لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله
بها وساير المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي
الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ
عليه الرحمة لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان
جعله جزءا منها هضما لنفسه

لنفسه بتخيل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف
رحمهم الله حتى يصدر بها على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء
به مطلقا حتى يكون ابتر لم يقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا
من كتابه وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب
عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة
على الكلام لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا
من مفهومه فقال الكلمة فهي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين
اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض
الشعراء عن بعض تاثيراتها بالجرح حيث قال جراحات السنان
لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع
كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب ونفس جمع حيث
لا تقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب يأول ببعض الكلم واللام
فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة
والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذاك الواحد جنس ويمكن
حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة في السنة النحاة لفظ

اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها
ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى
المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او
موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب
والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة
الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا
عنه باستعارة لفظ المنفصل لنحو هو وانت واجروا عليه
احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه
قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى
داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات
الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب
والاشارات غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد لاخراجها وانما قال
لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم
الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر ووضع الوضع تخصيص شيء بشيء
بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل

يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق
مع ضم ضميمة واجيب عنه بان المراد من اطلق اطلاق صحيح والاطلاق
الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا بعد ان يقال المراد بالاطلاق
الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم
فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل
اسم مكان بمعنى المقصد او مقصد ميمي بمعنى المفعول ومخفف معنى اسم
مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني
على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم
يتعلق بها وضع اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض
التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض
التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ
بعض آخر كلفظ فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق
به القصد فهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد
وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ
الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان

كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكال بان ليس هنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والجر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة الى الالفاظ المخصوصة مفردة كانت او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه توهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوزا كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة اللفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد ح من بيان نكتة في ابراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا او كان النكتة فيه

التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة المضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا فان سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالنوص من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد

الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان النسب كما عرفت واعلم ان
الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة هي كون الشيء بحيث يفهم
منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة
الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم
الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من
وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة اح اح
على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل
وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة
پس مبتدا نبود تقسیم کلی بر جزئیات
منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع
يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها
اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها
من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية او من
صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه
الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء تحقيق
ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل

على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على
معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى ضم كلمة اخرى كالبصرة والكوفة
وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في
طرف اي جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام
وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى
في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها
في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال
اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا ومقارنا له او من
صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة
القسم الاول الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث
يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه
علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة
الثلثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم من ذلك اي
بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام

الثلثة وذلك لانه قد علم به اى بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على
معنى فى نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليها والفعل كلمة تدل
على معنى فى نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة والاسم كلمة تدل على
معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين
الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال فى
الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران
والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران
فعلم لكل منها معرف جامع لافراده ومانع عن دخول غيرها فيه
والمراد بالحد ههنا المعرف الجامع المانع وقد ذكر المصنف
اشار الى حدودها فى ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك
ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع الكلام
فى اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفى اصطلاح النحاة ما تضمن
اى لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اى يكون كل واحد منهما فى ضمنه
فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة
من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما وانما تضمنا حاصلا بسبب اسناد

احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة
او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ
يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغيرها
الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد
الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل
فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب
زيد وضربت وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان
كل واحد منهما تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية بينهما اسناد
يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان
تكون كلمتين حقيقة او حكما دخل فى التعريف مثل زيد ابوه قائم وقائم ابوه
وقائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات فى حكم الكلمة المفردة
اعنى قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد
مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه فى حكم هذا اللفظ اعلم
ان الكلام المصطلح عليه نحو ضرب زيد وقائما مجموعه كلام كما عرف
كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت

احدهما الى الاخرى فانه صرح فى ان الكلام هو ضربت والمتعلقات
خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى
ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى فى
تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته
ومن جعله اخص من الجملة قيده به فحينئذ يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة
اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفى بعض الحواشى ان المراد بالاسناد
المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من
الجملة ولا يتأتى اى لا يحصل ذلك اى الكلام الا فى ضمن اسمين
احدهما مسند والاخر مسند اليه او فى ضمن اسم مسند اليه وفعل اى
مسند وفى بعض النسخ او فى فعل واسم فان التركيب الثنائى
العقلى من الاقسام الثلثة يرتقى الى ستة ثلثة منها من جنس واحد
اسم اسم وفعل فعل وحرف حرف وثلثة منها من جنسين
اسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف ومن البين ان الكلام
لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه
وهما لا يتحققان الا فى اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة

الباقية ففى الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفى الفعل والفعل وفى الفعل
والحرف المسند اليه مفقود وفى الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم
ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود
ونحو يا زيد مقدر با دعو زيدا فلم يكن من تركيب الاسم والحرف بل من
تركيب الفعل والاسم الذى هو المنوى فى ادعو وهو انا الاسم ما دل
اى كلمة دلت على معنى كائن فى نفسه اى فى نفس ما دل عليه الكلمة فتذكير
الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف فى الايضاح شرح المفصل
الضمير فى ما دل على معنى فى نفسه يرجع الى المعنى اى ما دل على معنى
حاصل باعتباره فى نفسه وبالنظر اليه فى نفسه لا باعتبار امر خارج عنه
كقولك الدار فى نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها
ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى فى غيره اى حاصل فى غيره اى باعتبار
متعلقه لا باعتباره فى نفسه انتهى كلامه وتحصيله ما ذكره بعض
المحققين حيث قال كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما
بغيره كذلك فى الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ فى ذاته يصلح
ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا والة لملاحظة غيره فلا يصلح

لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى
مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير
حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا
حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا
هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة
عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا
وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان
يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان
يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتدا
موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته
المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف
احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يعقل قصدا ويلاحظ في ذاته
فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك
الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليها او
بها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة

بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تعقل الا بذكر متعلقاتها ليكون
الآت لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف تدل
على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى
في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة
دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية
فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى
امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور
الذي في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة
عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه
الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى
تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في
المعنى الاخير واما ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل
على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا اخرج المص ههنا
برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا تخيل
قصد الاسم جميعا ولا قصد الحرف معنى بالاسماء اللازمة الاضافة

مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان
معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لكنها
لا تعقل متعلقاتها اجمالا او تفصيلا من غير حاجة الى ذكرها لكن بلا
العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لانه
الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لان لاجل فهم
اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد انفسها لا في غيرها
فهي داخلة في حد الاسم لا في الحرف ولما كان المعنى الفعل دالا
على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك
المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن الفعل اخرجه بقوله
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة في
الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى
خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران
ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها
اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد
فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان

وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقات مصدر قوقى او عن
المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او الجار
والمجرور نحو امامك زيدا او عليك زيدا فليس لشيء منها دلالة
على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معانيها بحسب اصل
الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين
الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة
الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين منها في ضمنها اذ لا يقدح
في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين
ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان
حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به
فقال ومن خواصه منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها ومن
التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء
ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده اي خاصة
له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له

دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان
شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر
لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى
ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف
اي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن
واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة
المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام
وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم فانه موضوع لتعيين المعنى
المستقل المفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا تدل على المعنى
المستقل المفهومية والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة
ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على
الضماير واسماء الاشارة وغيرهما كالموصولات وكذلك سائر
الخواص الخمس المذكورة هنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول
الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور به
تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا

يختص بالاسم لانه موضوع لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان
يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع
للمعنوية فينبغي ان لا تخالف الاصل في ان تختص بما يختص
به الاصل اعني الفعل او نزيد عليه بان نعم الاسم ونحو الفعل ومنها
دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في اخر
الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة
اختصاص ما عدا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم
به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على
مدخوله لان المتبادر من الدخول المذكور الاول او اللحوق بالآخر
وكلاهما منتفيان في الاسناد اليه وكذا في الاضافة والمراد به
كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل
وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم
خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير
حرف الجر لا ذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص
لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسر الاضافة

يكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما في يوم
ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال اذا تؤول بالمصدر اي يوم نفع
الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما
قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت
بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا
وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون
مركبا مع غيره او لا فالاول اما ان يشبه مبني الاصل او لا والثاني
اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني
غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي
هو المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا
يتحقق معه عامله فيدخل فيه مثل زيد وهؤلاء في قولك
زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا كالاسماء
المعدودة نحو الف با تا وزيد وعمرو وبكر وبخلاف
ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في
غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف

الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب
مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية
وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج
مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها للمبني الاصل كما
يجيء في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل
الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس
النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت
الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة
بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية
لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام
عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل
ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل
في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب
الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور
من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض

من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب
من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع فان منهم
العارف باحكامها كذلك مستغني عن النحو ولا فائدة له معتدا بها
في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف
انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم
فمعرفته مقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته
المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتوقفه به وجب ان يعرف
اولا انه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم
الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف او لا يغير ما عرفه به الجمهور فيجعل
ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المص رحمه الله وحكمه اي من
جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان
يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل
حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف او
صفة بان يتبدل صفة بصفة حقيقة او حكما اذا كان اعرابه
بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة

عليه في العمل بان يعمل بعض منها بخلاف ما يعمل البعض الآخر وانما
خصصت اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا
مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل
في زيدا في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع
ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا النصب على
التمييز اي يختلف لفظا آخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف
اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني
زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني
فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتيٌ وفتيًا وفتيٍ
تقلب الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي
والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا
ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت
مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل
فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب
علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية

والجمع فآخر المعرب في هذه الصور تختلف باختلاف العوامل
حكما لا حقيقة فان قلت لا تحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا
في العوامل اذا رُكّب بعض الاسماء المعدودة الغير المشبهة لمبني
الاصل مع عامل ابتداءً وترتب عليه الاعراب بل هناك
حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام
المعرب والاختلاف حكم آخر من احكام المعرب فلو لم يدخل احد
الحكمين في الآخر فلا خلاف وفيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر
ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا
الحكم لا يكون من خواصه الاعراب ما اي حركة او حرف
اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او
صفة به اي بذلك الحركة والحرف وحين يراد بما الموصول
الحركة والحرف لا يرد العامل والمقتضي ولو ابقيت على عمومها
خرج بالسببية المفهوم من قوله به فان المتبادر من السبب هو
القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية
خرج حركة غلامي لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف

الاعتوار بمعنى التداول والتعاقب
التعاقب بالفارسي دست بدست دادن
تاج

التعاور از يكديگر فرا گرفتن
تاج

هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث
انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا
لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب
فضم اليه قوله ليدل على المعاني ~~المعتورة عليه~~ وكانه اراد بهذا
المعرف حيث قال ليس هذا من تمام الحد ولا انه خارج عن الحد
واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب
المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام
فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف
او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة
المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب على تفاعل مثل
معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا
تداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة
والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني
المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة عن محلها لتضادها
ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف

في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب لتدلاله على تلك المعاني ووضع
بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل
الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى
والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف
فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرة عن الدال عليه
وهو ماخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني
المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون
الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد وسمي به لانه يزيل
فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب
الاسم ثلثة رفع ونصب وجر وهذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات
والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا
بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية
غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او
حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما
ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما

والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء
مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا
علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة
بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية
والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع
ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف
والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق
للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل لفظا كان او معنويا
ما به يتقوم اي يتحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة على
المعرب المقتضية للاعراب ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى
الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا
رأيت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة
لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد
فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي
لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع

المكسر المنصرف اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن
غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب فيه من التقسيم من الاسم
على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون
بالحركة والاعراب فيهما بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة
فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب
فيهما بالضمة رفعا اى حالة الرفع والفتحة نصبا اى حالة النصب والكسرة
جرا اى حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية
مضاف ويحتمل النصب على الحالية او المصدرية فالقسم الاول
مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثانى
مثل جاءني طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث
السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه
قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع
للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذى هو جمع المذكر السالم
فان النصب فيه تابع للجر كما سيجئ ذكره مثل جاءتني مسلمات
ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات وغير المنصرف بالضمة

رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو
جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك
بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا
يضاف الا اليها وهنوك والهن الشئ المنكر الذى يستهجن
ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء
الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوى لامه
هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ
اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف
لانه لا يضاف الا الى الاسماء والاجناس فاعراب هذه الاسماء
الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا
بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءني
اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ
المثنى والمجموع معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح
بهذين القيدين اكتفاء بالمثلة ومضافة لانها اذا كانت
مكبرة وموحدة ولم يكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات

نحو جاءني اخوك ورأيت اخاك ومررت باخيك فينبغي ان يكون مضافة
ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء
المتكلم فحالها كحال سائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا
الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف
وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب
المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب
بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الآحاد
منافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب
كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما
اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون
معانيها منبئة عن التعدد ولوجود حرف صالح للاعراب
في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة
الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع منهم العرب اعادة الحرف
المحذوف عند الاعراب المثنى وما الحق به وهو كلا وكذا كلتا
ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا

مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد
وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات
ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا
اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي
هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون
حركاته تقديرية لان آخره الف يسقط بالتقاء الساكنين
نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا
الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي
جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي
الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك
قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان
وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت
مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت
بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما
سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما تسمى به اصطلاحا وهو

وهو الجمع بالواو والنون او بالياء والنون فيدخل فيه نحو سنين
وارضين مما لم يكن واحده مذكرا والجمع بالواو والنون وما الحق به
وهو اولو جمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها
السبع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا
ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير
العشرة واطلاق الثلثين على التسعة لانها ثلث مقادير الثلثة
وعلى هذا القياس في البواقي بل هذه الالفاظ تدل على معان
معينة ولا تغيير في المجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا ولما
جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته
بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب
وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعلوا تلك الحروف اعرابهما
ليكون اعرابهما فرعا لاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب
بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعلوا اعرابهما الحروف
وكان حروف الاعراب ثلثة ومحل اعرابهما ستة ثلثة للمثنى
وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة

لوقع الالتباس ولو خص المثنى بهما بقي المجموع بلا اعراب ولو خص
المجموع بهما بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف
علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان
وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل
نحو يضربون وضربوا وجعل اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا
بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية و
كسروه في المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر
لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام
ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما
المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري
اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل
اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي فيما عداه فقال التقدير
اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر
الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف
الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب

فان قيل لم تكون التثنية اكثر من الجمع قلنا لان كل مكان وجد فيه الجمع وجد فيه التثنية لكن لا يكون كل مكان وجد فيه التثنية وجد فيه الجمع فالتثنية اكثر

بالحركة الذي في اخره الف مقصورة سواء كانت موجودة
في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين
كعصىً بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابل
للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء
المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة
لمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة
حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه
البعض من ان اعراب هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي
مطلقا اي في الاحوال الثلث بغير كون الاعراب تقديرا
في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال
غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير
الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب
في اللفظ وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية
ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم
الذي في اخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء

الساكنين

الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في
حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على
الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني
تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة
وقد يكون في الاعراب بالحرف نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع
فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي
لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق
ساكن فانقلبت الواو ياء وادغم الياء في الياء وكسر ما قبل
الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب
حالة الرفع تقديرا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام
لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون
الاعراب بالحروف تقديرا في الاحوال الثلث مثل
جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم
فانه لما اسقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء
الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديرا

واللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه يعني فيما عدا
ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب
المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من
المنصرف ومعرفته توقف المنصرف على قياس الاعراب
التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه
فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان
مؤثرتان باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه اثرا كما
سيجي ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي
من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي
مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما
والعلل التسع المجموع ما في هذين البيتين من الامور
التسعة لا كل واحد من العلل التسع حتى يقال لا يصح
حمل العلل التسع لكل واحد من هذه الامور وذلك
المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم
جمع ثم تركيب والعدول في عطف هاتين العلتين

من

من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة
من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب فقوله
زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف
حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها
او مبتداء خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم
من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة
ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو
جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلق بالزيادة
واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في صفة
الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما
جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه
فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم
اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب
يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ
لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من

التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان
منها لا واحد او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب
لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم
انها اثنان وقال بعضهم انها احد عشر لكن القول بانها
تسع تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلث
ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين
فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة
مثال للتانيث وزينب مثال للمعنوي في ايراده
للمعنوي بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي
وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي كرب
مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال
لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب
عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما
ان لا كسر ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا
وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان تشبه الفعل

من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره
الى الفاعل والاخرى اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب
المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن
وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف
فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير فانك تقول
قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل
ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في
كل كلام ان لا يخالطه لسان الاخر والجمع فرع الواحد
والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان
فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان
اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر
فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز
اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي
جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله
منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان

ماذا على من يشم تربة احمد
ان لا يشم مدى الزمان غواليا

او واحدة منها تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين
لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي
لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى الحكم للضرورة اي
وزن الشعر او لرعاية القافية فانه اذا اوقع غير المنصرف
في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن
او انزحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله صبت
علي مصايب لو انها صبت على الايام صرن لياليا
واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك
ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين
يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة
كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف
ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن
بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء
واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلام
على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد

39

بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤوف من يسمى باحمد
فانه لو قال باحمد بفتح الدال لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية
فان حرف الروي في ساير الابيات الدال المكسور او
التناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف لتحصيل التناسب بين
الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل
سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف
الذي بعده اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال المجموع غير
المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف
لتناسبه وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام
العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة
منهما مقام العلتين لتكررهما احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى
الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساور واناعيم
او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات
كمساجد ومصابيح وثانيهما التأنيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه
وهو الف التأنيث المقصورة والممدودة اي كل واحدة

40

منهما كحبلى وحمرآء لا يهمال زمتان للتكلم وصفا لا تفاقا
اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمرآء احمر فيجعل مهما
للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر
والمؤنث فلو عرض له اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم
تقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول
اي كون الاسم معدولا خروجه اي خروج الاسم
اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي صورته التي
تقتضي الاصل والقاعدة ان تكون ذلك الاسم
عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ثبت صيغ المشتقات
فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات
كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان
تكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط
فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسم المحذوف
الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما و
ان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة

اخرى اي مغايرة للاولى ولا يعد ان يعتبر مغايرتها للاولى في
كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة
تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة مثل
فلا نسلم انها خرجت عن الصيغ الاصلية فان الظاهر
اقوس وانيب من الجمع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس
فيها اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء
على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان
يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس
وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف
الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه عن بعض
ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر
العلل لا عن كل ما عداه بحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا باس
بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب
تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث
ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا

ظاهر اغير العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح
للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل
فيما عدا عمر في هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل
وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما
وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن
ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك
الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف
على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بذلك
وفي بعضها لا يوجد دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل
لتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام
العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك
الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن
ذلك الاصل لتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف
فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق دل
عليه دليل غير منع الصرف كثلاث ومثلث والدليل

على اصليهما انه في معناهما تكرار دون لفظهما والاصل انه
اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني
القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة
وكذا الحال في آحاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع
بلا خلاف وفيما وراء ذلك الى عشار ومعشر خلاف والصواب
مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما
العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت
في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث باعتبارها
بنيا وصيغا لها واخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم
التفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى
غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة
او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول
عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر
وقال بعضهم انه معدول عما ذكر معه من اي عن آخر من
وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين

او البناء او اضافة اخرى الى مثلها نحو يومئذ وقبل وبعد ثم
ثم علاقي وليس في آخر شيء من ذلك فتعين ان يكون
معدولا عن احد الامور وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع
وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان
كانت صفة ان يجمع على فعل كحمر على حمراء وان كانت
اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى
او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فلما
اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين
فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان صارت
بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد
السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية
بما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر
اخراجها عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس
كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على انياب واقواس فلا شذوذ
في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها

الشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول وتقديرا اي خروجا
كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه
منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين
ولم يوجد فيهما سبب غير العلمية اعتبر فيهما العدل ولما
توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده
غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر فعدل عنهما الى
عمر وزفر ومن باب قطام العدول عن قاطمة واراد بها
كل ما هو على وزن فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات
الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا
على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار
و وبار فانها مبنية وليس فيها الا سببان
العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها
العدل ليحصل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل ليحصل سبب البناء
اعتبر فيما عداها مما جاء معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائرها
مع عدم الاحتياج اليه لتحقق سببين لمنع الصرف العلمية

والثالث في اعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظيره
لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا لم يذكر باب قطام
ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب
منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما
نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا
الرآء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار
العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف
وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض
صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع
مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها
التي هي حمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت
بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد
فلا وصفية فيه بحسب اصل الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما
في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من
قبيل المعدودات لا الاعداد علم انه بمعنى مررت

بنسوة موصوفة بالاربعة وهذا المعنى وصف عرض له في الاستعمال
لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف
الاصلي لا صالته لا الوصف العرضي فلذلك قال المصنف رحمه الله
شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان
يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه
على الوصفية لان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء
بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره اي لا يخرجه
عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية
ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة
عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه السواد
ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم
عنه الى قرينة فلذلك اي لما ذكر من اشتراط اصالة الوصفية
وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع
في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة
الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية

السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض واذا سمي حيث
صار اسما للقيد من القيد الحديد لما فيه من الدهمة اي السواد فان
هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها
بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية
ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية
ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال
في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف
منع افعى اسما للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال
وجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها
اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعنى الوصفي مطلقا لا في
الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث
اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرطه اي
شرط التانيث اللفظي الحاصل بالتاء في سببيته منع الصرف
اي علمية اسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام
محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان

من الشعوة التي هي الخبث
وكذلك منع اجدل للصقر
على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الجدل بمعنى القوة واخيل
للطائر ذي خيلان على زعم
وصفيته لتوهم اشتقاقه

وكل

ومن حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث
المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية
فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط
لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد فيه
من شرط اخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط
وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلثة
الزيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب
او تحرك الحرف الاوسط من حروف الثلثة مثل سقر او العجمة
مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث
المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة
من الخفة التي حصلت بها ان يعارض ثقل احد السببين فيزاحم
تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل
على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير
التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا
الى وجود سببين فيه وزينب وسقر على الطبقة من طبقات.

الناز وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفهما فأما زينب فللعلمية
والتأنيث المعنوي مع شرط لحتم تأثيره وهو العجمة فإن سمي
به أي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف
الزيادة على الثلثة لأن حرف الرابع في حكم تاء التأنيث
قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار
معناه الجنسي إذا سمي به رجل منصرف لأن التأنيث الأصلي
زال لعلمية المذكر من غير أن يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها
لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي
باعتبار معناه الجنسي إذا سمي به رجل ممتنع صرفها لأنه وإن
زال التأنيث لعلمية المذكر فالحرف الرابع قائم مقامها
بدليل أنه إذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما تقول قديمة
التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فإنه إذا صغر تقول
عقيرب من غير إظهار التاء لأن حرف الرابع قائم مقامها
نعقرب إذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث
الحكمي المعرفة أي التعريف لأن سبب منع الصرف

هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها أي شرط تأثيرها
في منع الصرف أن تكون علمية أي يكون هذا النوع من
جنس التعريف على أن يكون إياه مصدرية أو حصة منسوبة
إلى العلم بأن يكون حاصلا في ضمنه على أن يكون إياه لكنه
وإنما صحت شرطها بالعلمية لأن تعريف المضمرات والمبهمات
لا يوجد إلا في المبنيات ومنع الصرف من أحكام المعربات
والتعريف باللام أو الإضافة تجعل غير المنصرف منصرفا أو في
حكم المنصرف كما سيجيء فلا يتصور كونهما سببا لمنع الصرف
فلم يبق إلا التعريف العلمي وإنما جعل المعرفة سببا والعلمية
شرطها ولم يجعل العلمية سببا والمعرفة شرطها كما جعل البعض
لأن فرعية التعريف للتنكير أظهر من فرعية العلمية لها العجمة
وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتأثيرها في منع
الصرف شرطان شرطها الأول أن تكون علمية أي منسوبة
إلى العلم في اللغة العجمية بأن تكون متحققة في ضمن العلم في العجم
حقيقة كإبراهيم أو حكما بأن نقله العرب من لغة العجم إلى

العلمية من غير تصرف فيه مثل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم
الجنس سمّي به احد رواة القراء في العجمية وانما جعلت شرط الثلاثة
متصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم مضعف فيه العجمة
فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمّي بمثل لجام لا يمنع
صرفه لعدم علميته في العجم وشرطها الثاني احد الامرين تحرك
الحرف الاوسط او زيادة على الثلاثة اي على احرف الثلاثة
لتعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا التفريع بالنظر
الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني
وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز
اعتبارها مع سكون الاوسط واما التأنيث فلان
له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة
فجاز ان تعتبر مع سكون الاوسط وان لا تعتبر فان
قلت قد اعتبرت العجمة ههنا وجوبا مع سكون الاوسط
فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق
انما هو لتقوية سبب آخر لئلا يقاوم السكون

الاوسط احدهما ولا نلزم في اعتبارها لتقوية سبب آخر
اعتبارها مع سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن
بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود شرط الثاني فيهما اي
في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة
وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق
عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه
متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع
على وجوده كما لا يخفى واعلم ان الاسماء الانبياء عم ممتنعة
من الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها
عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان
سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من
ولد اسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود
قبل اسماعيل فيما ذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم
مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين
صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا

مبحث الجمع

وثالثها الفاء وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة احرف
اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا
سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين
كثيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا تغير
الصيغة فيجوز ان تجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع
ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات
وانما اشترطت ذلك لتكون صيغة مصونة عن قبول
التغيير فيؤثر بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة
الوقف اذ المراد بها تاء التانيث باعتبار ما تؤول
اليه حالة الوقف مثل ... ونحو فواره جمع فارهة وانما
اشترط كونها بغير هاء لانها ان كانت مع هاء كانت
على زنة المفردات كفرازنة فانها على وزن كراهية
وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة
جمعية فتور ولا حاجة الى اخراج نحو مدائن فانه مفرد
محض ليس بجمع لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مدن

هو لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان
بكسر الفاء فعلم بما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين
احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء فاما ما كان
بغير هاء فيمتنع صرفها بوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد
الفه حرفان متحركان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف
اوسطها ساكن واما نحو فرازنة فمنصرف لفوات شرط
تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب
عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق
على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية
فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف
بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف
وتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف
لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه
كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سميت الضبع مبالغة
في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فاعتبر

من منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع
صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث
لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة وان
كان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس
الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما انفرد المصنف في التنبيه على
اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه
ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان
الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضية
غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا تصور العروض في
الجمعية وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره ان
يقال قد تفقت من الاشكال الوارد على قاعدة الجمع
بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل
فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف
في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم ينصرف وهو الاكثر في موارد

الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد
قيل في التفصي عنه بانه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في
الاصل حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من
الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن
فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما
فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقية او حكمية فبناء
هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على
الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم
عربي ليس بجمع حقيقة لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف
ومن قاعدتهم ان هذا الوزن دون الجمعية لم يمنع الصرف
قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة
من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل
واذا انصرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل
في الاستعمال الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع

تحتاج الى التفصى عنه ونحو جوار اى كل جمع منقوص على
فواعل يائيا كان او واويا كالجوارى والدواعى
رفعا وجرا اى فى حالة الرفع والجر كقاض اى حكمه حكم قاض فى
بحسب الصورة فى حذف الياء عنه ودخول التنوين عليه
تقول جاءنى جوار ومررت بجوار كما تقول جاءنى قاض
ومررت بقاض واما فى حالة النصب فالياء متحركة
مفتوحة نحو رأيت جوارى فلا اشكال فى حالة النصب
لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع
بخلاف حالة الرفع فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم
الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف
لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف
الذى هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار فى نحو
جاءنى جوار جوارى بالضمة والتنوين بناء على ان الاصل
فى الاسم الصرف فبنى الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقط
الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن

سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال
ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال
كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف
لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة
المقدر ولهذا لا يجرى الاعراب على الراء والتنوين
فيه تنوين العوض فانه لما اسقط فيه تنوين الصرف
عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين
وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفى لغة بعض العرب
اثبات الياء فى حالة الجر كما فى حالة النصب يقول مررت
بجوارى كما تقول رأيت جوارى وعلى هذه اللغة على
تقدير منع الصرف بعد الاعلال فانه ح يكون الياء
مفتوحة فى حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه الاعلال واما
فى حالة الرفع فاصل جوار جوارى بالضم بلا تنوين فحذفت
الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقط الياء لالتقاء
الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا فى

في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فانه ليس فيها الا علّة
في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر
كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم والبصري علمين
شرطه العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها
في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة
تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف يؤثر في
المضاف اليه بمنع الصرف ولا باسناد لان
الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو
تأبط شرا فانها باقية في حال العلمية على ما كانت عليه قبل
العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو
تطرق اليها التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا
كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف
الذي هو من احكام المعربات فاذن كان على المصنف
ان يقول وان لا يكون جزء الثاني من المركب صوتا ولا
متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل

خمسة عشر وستة عشر علمين فلعله اكتفى في ذلك هاهنا
فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على
الاسناد فلم يذكرها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها
مثل بعلبك فانه علم البلدة مركب من بعل اسم صنم وبك
اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما
نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون
المزيدتان من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين
لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين لالفي
التأنيث في منع دخول تاء التأنيث عليهما و
اختلف في ان سببيتهما لمنع الصرف لكونهما مزيدتين
او فرعيتهما للمزيد عليه او لمشابهتهما لالفي التأنيث
والراجح هو القول الثالث انهما ان كانتا في اسم
مقابل الصفة فان الاسم المقابل للصفة والحرف اما
ان لا يدل على ذات ثم لوحظ معها صفة من الصفات
كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فانه

يسمى اسما والثانية صفة فان اراد بالاسم المذكور ههنا هو الاسم المقابل للصفة
المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اى شرط الالف
والنون فى منعهما عن الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما
سبب واحد او شرط ذلك الاسم فى استناعه عن الصرف
العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق مشابهتهما
بالفى التانيث كعمران او كانتا فى صفة فانتفاء فعلانة اى ان
كان الالف والنون فى صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعنى امتناع
دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما بالفى التانيث
على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه
عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه من كان مؤنثه فعلى
لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما بالفى التانيث على حالها
ومن ثم اى من اجل المخالفة فى الشرط اختلف فى رحمن
فى انه منصرف او غيره فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة
لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على المذكر
ولا على المؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو

غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف
دون سكران فانه لا خلاف فى منع صرفه لوجود الشرط
على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة وندمان فانه
لا خلاف فى صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة
لا ندمى هذا اذا كان ندمان من المنادمة بمعنى النديم واما
اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه
ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن
يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفى فى سببيته لمنع
الصرف بل شرطه فيها احد الامرين ان يختص فى اللغة العربية
بالفعل بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى الا منقولا عن الفعل
كشمر على صيغة الفعل الماضى المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه
الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك دئل لدويبة وعثر لموضع
وخضم لرجل اى نقلت الى الاسمية واما بقم علم
لصبغ معروف وهو العندم وشلم علم لموضع
بالشام فهو فى الاسماء العجمى المنقول الى العربية فلا يقدح

وزن الفعل

فى ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا
علم لشخص فانه للفعل غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص
بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون
غير مختص لكن يكون فى اوله اى اول وزن الفعل او اول
ما كان على وزن الفعل زيادة اى زيادة حرف او حرف
زائد من حروف اتين كزيادته اى مثل زيادة حرف او
حرف زائد فى اول الفعل غير قابل اى حال كون وزن
الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء واحترز
لانه يخرج الوزن بهذه التاء عن اختصاصها بالاسم عن
الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا وباعتبار الذى
امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمى رجلا
فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود
فان مجئ التاء فى اسودة للحية الانثى ليس باعتبار
الوصف الا معنى الذى لاجله امتنع من الصرف بل باعتبار

غلبة الاسمية العارضة ومن ثم اى من اجل اشتراط عدم
قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة
مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبول التاء لمجئ يعملة
للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اى كل اسم
غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة فى منع صرفه بالسببية
المحضة او مع شرطيتها لسبب آخر واحترز بذلك عما يكون
اى فى العدل ووزن الفعل
الف التانيث او صيغة منتهى الجموع فان لكل واحد منهما
فى منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يأول العلم
بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت زيدا آخر
فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر
صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق
صرف لما تبين اى ظهر حين تبين الاسباب من منع الصرف
شرائطها ما سبق من انها اى العلمية لا تجامع مؤثرة
الا ما اى السبب الذى هى اى العلمية شرط فيه وذلك
فى التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف

والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع
مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما يفهم
من الاستثناء والاول اي لا تجامع غيرها اي شرطه الا
العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما
في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وهما
اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة
بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها اوزان
الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معهما اي لا يوجد
لمنع الصرف مع احدهما الا احد هذين الشيئين ومع احدهما
فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر علم المنصرف الذي
قد اسبابه العلمية بقي بلا سبب ان لم يبق فيه سبب من
حيث هو سبب فيما هو شرط فيه من الاسباب الاربع
المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بانتفائها
والسبب الاخر المشروط بالعلمية من حيث هو سبب بتبعيته
فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد
ان لم

فيما ليست شرطا فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل
على قوله هما متضادان ان اصمت بكسر الميم علما لمفازة من
اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت
وقياسه الضم بضمتين فلما كسر الميم علم انه معدول عنه
والجواب ان هذا انما يتحقق لو جاز ورود اصمت بكسر الميم
وان لم يشتهر فالاوزان التي يتحقق فيها العدل تحقيقا
كان او تقديرا لم تجامع مع وزن الفعل والضابط عرفت
فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار
العدل المحقق بدون اقتضاء منع الصرف اياه اعتبار
خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود سببين
في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه
اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر من هذه القاعدة
على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور
هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر
مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة
الى

٥،٢

الى الاستاد وان كان غير مستحسن تشبيها على ذلك
فانصراف نحو احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى
الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه مثل سكران
وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند
التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى
كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه
فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف
لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا للصفة
الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية
الاصلية بعد التنكير فانها لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق
مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف
للصفة الاصلية وسبب اخر وزن الفعل والالف والنون
المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية
الاصلية لا باعث على اعتبارها لنفيه فلم اعتبرها ود

ايضا وهو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على
اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية
عنهما ح وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية
بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية
السوداء والارقم للحية التي فيها سواد وبياض وفيها شائبة
من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في
احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية واما الاخفش
فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية
والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه
الا سبب واحد وهو وزن الفعل او الالف والنون
وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد
التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية فيمتنع
نحو حاتم من الصرف للوصفية الاصلية والعلمية فاجاب عنه
المصنف بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار الوصفية
الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما اعتبارها في باب حاتم

اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان يعتبر فيها
الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما
يلزمه في باب حاتم على تقدير منع الصرف من اعتبار المتضادين
اعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم
واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية
الاصلية مع سبب اخر كما في اسود وارقم فانه ليس ثمة التضاد انما
هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية
فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم
لا يلزم اجتماع المتضادين بل تقدير احد الضدين بعد زواله
مع ضد اخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين
لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب
او الاضافة اي اضافة الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر لفظا او
تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح
ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية
وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف

فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما
كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من
خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع
الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع
مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا
والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط
الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهة الفعل
لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر
الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب
الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام والاضافة كان
الاسم غير منصرف فان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا
وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت
العلمية شرطا لسبب الاخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم
تكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية كما في
احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المعرب

غير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه
الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمع هذا الجمع مطرد في صفة المذكر الذي
لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات
وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات
لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل
على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو او
الالف فالمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا
او تقديرا او محلا وبذلك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي
او بمعنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا
لفظا او تقديرا فلا يخص الرفع بما عدا الرفع المحلي
مثلا من احوال الفاعل وان كان مضمرا متصلا كما سيجي
اي هو المرفوع او ما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه
لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل
الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات
المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم

بخلاف الفاعل فانه لا حكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل في اي
اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا
اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل
وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه
الفعل وانما قال ذلك ليتناول نحو مثل اسم الفاعل والصفة
المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم
اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو
زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى
ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد بتقديمه عليه
وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو كريم من
يكرمك فانه قد يجب تقديمه اذا كان المبتدا نكرة
والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه
وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل
على جهة قيامه به اي اسناده او ايقاعه على طريقة قيام الفعل او شبهه به

وطريق قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم
الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم
يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول ولا يحتاج الى
هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف
واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة
الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا
مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه وهذا
مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي
ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل كلمة اليه
اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه آخر من معمولاته لكونه كالجزء
من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان
اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو
بمنزلة كلمة واحدة فلذلك اي لاجل الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر
معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير
وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا

شرح

فقط

فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع
الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا و
رتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني مستندا الى
قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل واجيب عنه بانه هذا الضرورة الشعر
والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير
راجع الى العدي بل الى المصدر الذي دل عليه الفعل اي
جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل
ومفعولية المفعول لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم
ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في
ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليها لا بالوضع
اذ لا يقصد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه
فلا يرد ان ذكر الاعراب يستغنى عنه اذ القرينة شاملة
له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل
الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا

كضرب زيدٌ أو مسكنًا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون
المفعول متأخرا من الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدًا ضرب أو
وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الّا بشرط توسطها بينهما
في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمروا أو
بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمروا وجب تقديمه اي تقديم
الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء
الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة
كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما
في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما
في صورتي التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم
من قوله ما ضرب زيد الا عمروا انحصار ضاربية زيد في عمرو
مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بشخص آخر والمفهوم من
قوله ما ضرب عمروا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز
ان يكون زيد ضاربا بشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر
انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما

في صورتي التقديم والتأخير لانه لو تقدم المفعول على الفاعل
مع الا فيقال ما ضرب الا عمروا زيد فالظاهر ان معناه انحصار
ضاربية زيد في عمرو واذا انحصر فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب
فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة
قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون
معناه ما ضرب احد احدا الا عمروا زيد فيفيد انحصار صفة كل
منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديم الفاعل
عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء
الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل
ضمير مفعول نحو ضرب زيدًا غلامُه او وقع الفاعل بعد الا
المتوسط بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمروا
الا زيد فائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل
بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمروا زيد او اتصل مفعوله
بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير
متصل به نحو ضربك زيد وجب تأخيره اي تأخير الفاعل عن

نحو ضرب زيدًا

المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول
به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه
بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب اما في صورة كون
المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال
الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل منه وبين الفعل
بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب
تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا
جائزا في مثل زيد اي فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن
قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول
زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد
بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب
حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها
والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا
فيما اذا كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في

مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع
على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو
فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر
وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل
ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي
يبكي من ذل وعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان
ظهيرا للعجزة والاذلاء وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح
والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك
والطوائح جمع المطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما
متعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسأل
بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات اياه وما يتوسل
الى تحصيل المال لانه كان معطي السائل بغير وسيلة وقد يحذف
الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيينه وجوبا
اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين استجارك
اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ

من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا
بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع
بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الآية وان
استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها مرفوع
بانه فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر
باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه
مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع
دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان
اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن
قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر
نعم في مقامها وهذا الحذف جائز نظرا الى السؤال لا واجب
لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام
استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي
نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة
فعلية **واذا تنازع الفعلان** بل العاملان اذ التنازع

يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معطي ومكرم عمرا او بكر كريم وشريف
ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع
ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب
التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما
اي بعد الفعلين او المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل
الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع
ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح
ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد
منهما على البدل فح لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان
المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه
متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما
لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم
الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم
وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني
عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح

اضماره ولا بد تو[illegible] والمعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل
والمقصود اثباته له والمراد بالتنازع ههنا ما يكون
طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا اخصه بالاسم الظاهر الواقع
في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف
وعلى مذهب الفراء فيتعلقان معا واما على مذهب غيرهما
فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع
كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية لان
تقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان
متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت
زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك
يكون على وجهين احدهما ان تقتضي كل واحد منهما فاعلية
اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في
الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما
ثالثا من التنازع بل انما هو اجتماع القسمين الاولين
وثانيهما ان تقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر

واما التنازع في

معمولية

مفعوليته وذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف
اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث
المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة
يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية
حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا
كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا
للقسم الاول لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من
المثال الثاني حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور
على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت
زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا
وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة
البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال
الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل
الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن
الاضمار قبل الذكر وان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب

الثالث

البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار والاكثر استعمالا
اضمرت الفاعل في الفعل الاول اي اذا اقتضى الفاعل لجواز
اضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار
بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع
بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا
للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف
الفاعل الا اذا اسند شيء مسنده خلافا للكسائي فانه لا يضمر
الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر
الخلاف في نحو ضرباني واكرمني عند البصريين وضربني
واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل
الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء
فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل
لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب
الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب

عنده

عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان
اقتضى المفعول حذفته واضمرته تقول ضربني واكرمني زيد
ولا يلزم محذور وقيل روي عنه تشريك الرافعين او اضماره
بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب تقول ضربني زيد وهو
وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة
عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن
الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا
اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا
وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت
ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت
الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل
الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيد فاعل
ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة
فلا محذور فيه لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول

في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم يحذفه
وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الثاني مغاير للاول
ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول
ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو
مفعول المختار ومن الحذف كما هو مفعول غير المختار فيظهر
المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى
الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث
اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر
المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين
لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر
مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور
التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني
اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة
تثنية وافراد والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول
الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني

مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع فيه ولما استدل
الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس
ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى
اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية
والثاني نصبه بالمفعولية وامرء القيس الذي هو افصح شعراء
العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره
اذ لا اقل من تساوي الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف البصريين
وقال قول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال
ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير
توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه
عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء الكفاية بقليل من المال
وثبوت طلبه المنفي لكل منهما وذلك لان لو تدخل على
المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا
من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول

لم اطلب مجذوما اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت
المتأخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل
امثالي وح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا
يكفيني قليل من المال ولكن اطلب المجد الا شيء الثابت
واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبهه
لم يذكر فاعله وانما لم نفصله عن الفاعل ح لم يفصل منه كما فصل
المبتدا حيث قال ومنها المبتدا حيث لشدة اتصاله بالفاعل
حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل
ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه
فاعلا للفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام
الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط
مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام
الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل
اي الى الماضي المجهول ويفعل اي المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل
واستفعل وتفعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيدة فيها

ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت
لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه
لايكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع
كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد
لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام و
لا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم
المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا الى المفعول الثاني
بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات
النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام كجئت
لتاديب والمفعول معه كذلك اي كل من المفعول له والمفعول
معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت
واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما
عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل
مع الواو التي اصلها للعطف وهي دليل الانفصال والفاعل
كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه

واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي
يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به له اي لوقوعه
موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل
عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك
لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست
بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام
الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان
ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وانما
وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر للعموم
لا يقام مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل
عليه في داره جار ومجرور شبه المفاعيل فيتم مقام الفاعل
منها غير زيد وان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام
المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء
في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب
اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول

اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى
الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطى زيد درهما
مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس
واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمرا

ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ

ومنه بعنوان جعله المرفوعات او من جملة المرفوع
المبتدأ والخبر جمعهما في باب واحد لتقارنهما في الوقوع
منهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي
فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان
تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم
فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي
كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا
في المعنى ليلا يخرج بحسبك درهم مسندا اليه وخبره
به من الحروف وهو القسم الثاني من المبتدأ الخارج عن هذا النقض
فانهما لا يكونان الا مسندا او الصفة سواء كانت مشتقة

یعنی اصل در مبتدا مسند الیه بودن است و خبر مسند به بودن

كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة
بعد حرف النفي نحو ما ولا والف الاستفهام ونحوه كهل وما
ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام
ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر
فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل
خبرا من نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو
من باجنبي [illegible] ولو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة
لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج نحو
قوله تعالى أراغب انت عن آلهتي واحترز به عن نحو
اقائمان الزيدان لان قائمان رافع لضمير الراجع
الى زيد ومن كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد
قائم مثال للقسم الاول من المبتدا وما قائم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا

مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت
مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون
فانها ح خبر ليس الا لجواز الامرين كون الصفة مبتدا وما بعدها
فاعلها سد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدا والصفة خبرا مقدما
عليه فههنا ثلث صور احدها اقائمان الزيدان ويتعين فيه ان
يكون الزيدان مبتدا واقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها
اقائم الزيدان ويتعين فيه ان يكون الزيدان فاعلا
قام مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما
عرفت والخبر هو المجرد اي الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق
على يضرب في يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير
للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما وقع به الاسناد
واحترز به عن القسم الاول من المبتدا فانه مسند اليه
المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدا
واحترز به عن القسم الثاني المبتدا وبذلك ان القول

المراد بالمسند به المبتدا او يجعل الكتاب بمعنى الجار والضمير
المجرور راجع الى المبتدا وعلى التقديرين يخرج القسم الثاني
من المبتداء ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيدا
واعلم ان العامل في المبتداء والخبر هو الابتداء اي تجريد
الاسم عن العوامل اللفظية ليسند اليه شيء او يسند الى
شيء بمعنى الابتداء عامل في المبتداء والخبر والرافع لهما عند
البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل
في المبتداء والمبتداء عامل في الخبر وقال الآخرون ان
كل واحد من المبتداء والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان
مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدا اي ما ينبغي
ان يكون المبتداء عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر
لفظا لان المبتداء ذات والخبر حال عن احوالها والذات
متقدمة على احوالها ومن ثم اي من اجل ان الاصل في المبتداء
التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا
الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع

قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي حكمه
التأخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز
وقد يكون المبتداء نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون
معرفة لان المعرفة معين معنا والمطلوب المهم الكثير الوقوع
في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكن لا يقع نكرة على الاطلاق
بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ
بالتخصيص يقل اشتراكها فيقرب من المعرفة مثل قوله تعالى
ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد يتناول المؤمن
والكافر فحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتداء و
خير خبره ومثل ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم
بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه
فكانه قال اي من الامرين المعلومين كون احدهما في الدار
كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتداء وفي
الدار خبره ومثل ما احد خير منك فان النكرة فيها
وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت

وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكل
كل نكرة في الاثبات تقصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة و
مثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصيصه بالتخصيص الفاعل
لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر
وبالتخصيص بالفاعل قيل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه كما اسند
اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر
يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل
موصوف يصح الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح
المحتاج وقد يكون خيرا كما اذا كان مجيء حبيب مثلا وقد
يكون شرا كما اذا كان مجيء عدو والمهر له نباح غير معتاد
تشأم به يكون شرا الاخير افعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى
الخبر ومعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح القصر فيقدر
وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب
وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة ومثل قولك
في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان

ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة
بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بالنسبة الى المتكلم
اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام
والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك
هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار
صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصصات
التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية
فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة
ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب
الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مخصصا بالمفرد
يكونه قسما من الاسم علم ان الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى
ان خبر المبتدأ قد يقع جملة اسمية فقال والخبر قد يكون جملة اسمية
مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية
لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بمعناها
لا تعلق الا بارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ

من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين
او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر في موضع المضمر
في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله احد
وقد يحذف العائد اذا كان ثم قرينة نحو البر الكر بستين
درهما والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه
ان بيع البر والسمن لا يستقيم غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي
وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة
وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مأول بجملة
بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا
قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهو الكوفيون فانه
يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق
عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل
اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان
الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض
كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر

الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب
ح تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل
على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه أهذا ابوك
ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض
النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب
تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا
اي المبتدأ والخبر معرفتين متساويين في التعريف
او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر
خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في
قدره نحو قبل غلام رجل صالح خير منك اوجب تقديمه
ايضا مثل افضل منك افضل مني رفعا للاشتباه او
كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له
كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ
لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب
تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصورة

الاولى لما ذكرناه واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدا
بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه لو قيل قام
زيد التبس المبتداء بالفاعل او بالبدل عن الفاعل او كان
مثنى او مجموعا فانه اذا قيل الزيدان قاما والزيدون قاموا
قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان
والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتداء به او بالفاعل
على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو
حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند
واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء كان
بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اى معنى وجب له
صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدا واين
اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل
كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل
كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة
صورة واحترز به عن نحو زيد ابن ابوه اذ لا يتعلق بتاخيره

صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر المتقدم به
مصححا له اى للمبتداء من حيث انه مبتداء فبتقديمه يصح وقوعه
مبتدا مثل في الدار رجل فان في الدار خبر تخصص المبتدا بتقديمه
كما عرفت فلو اخر بقى المبتداء نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه
بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له في ثبوته ضمير متصل بها
تقديمه على الخبر مثلا نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن
في جانب المبتداء راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم
اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله
مثلها اى مثل التمرة مبتداء وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان
الخبر قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او
كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها
الاول المفرد مبتداء اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة
بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها
او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديم اى تقديم
الخبر على المبتداء في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد

الخبر من غير تعدد والخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد
اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف
مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب
اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز
وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى
صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المصنف
بتعدد الخبر ان يكون بغير عطف لان التعدد بالعطف لا يختص
به لا في الخبر ولا في المبتداء ولا في غيرهما وايضا المتعدد
ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد المصنف في المثال
الخبر المتعدد بغير عطف ولو حمل المتعدد اعم فالاقتصار على ذلك
وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني
او الحكم به فلا يرد عليه نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه
المبتداء الشرط في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح
دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد
تضمن المبتداء معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك

المعرف

المعرف اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد لم
يجب دخوله فيه بل يجب عدم دخوله فيه وذلك المبتداء
المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف الذي
جعلت صلته حقيقة فعلية وظرفية ما وله بجملة فعلية ههنا بالاتفاق
وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مأولا بالفعل
ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا و
حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة
الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها
مثل الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في
الدار هذا مثال للاسم الموصول بالظرف فله درهم واما
مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى
ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل
يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في
الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم
واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما

نحو لك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل
من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا والذي صحح
دخول الفاء على خبره ما في ان من وخوله عليه لا ان صحة دخوله
عليه انما كانت لمشابهة المبتداء والخبر للشرط والجزاء
وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام
من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار
وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت
او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل
باب كان وباب علمت كذلك بالاتفاق
فما وجه تخصيص ليت ولعل بالاتفاق قيل تخصيصهما ببيان
الاتفاق انما هو من بين حروف المشبهة لا مطلقا ووجه
ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق
بعضهم مثل سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في
المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها
لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى

ان

ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل توبتهم فان قيل
فالحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص
ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه
فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره
ان كلا القولين لا يعتد بهما القرآن وكلام الفصحاء قد دل
على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق
وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء على
الخبر قوله تعالى وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ
وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى
فسوف يكون وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة لفظية او
عقلية جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا
قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما
وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح
او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك ويجب
حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو

زيد كقول المستهل اي المبتدا المحذوف جوازا مثل المبتدا
المحذوف في قول المستهل اي المبصر للهلال الرافع صوته عند
ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله فاكتفى بالقرينة الحالية
وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان المقصود
المستهل تعيين شخص بالاشارة والحكم عليه بالهلالية حتى
يتوجه اليه الناظرون ويرونه كما رآه وانما اتى بالقسم
جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال
عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام
قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في
قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب
الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع
واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير
سادة مسده اي ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف
الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم اي في التركيب
الذي التزم في موضعه غيره اي موضع الخبر غيره اي غير الخبر

وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدا الذي
بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لكان كذا
لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد
التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لتحقق قرينة
والتزم قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان
الخبر خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله شعر ولولا الشعر بالعلماء
يزري شعر لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين
وقال الكسائي ان الاسم الذي بعدها فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد زيد
وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها
كل مبتدا كان مصدرا بصورة او بتاويله منسوبا الى الفاعل او
المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى
ذلك المصدر وذلك مثل ضربي زيدا راجلا وضربك زيدا قائما
اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين
وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب
ما يكون الامير قائما فمذهب البصريين الى ان تقديره ضربي

زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات
الظروف نحو زيد عندك مستقرا اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه
الى من فى الحال واقيم الحال مقام الظرف لان فى الحال معنى
الظرفية فالحال حينئذ قائم مقام الظرف القائم مقام
الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال رضى هذا ما قيل فيه و
تكلفات كثيرة والذى يظهر لى ان تقديره فى نحو ضربى زيدا
ملابسه قائما اذا اردت الحال من المفعول وضربى زيدا
ملابسى قائما اذا كان من الفاعل اولى ثم نقول حذف
المفعول الذى هو ذو الحال فبقى ضربى زيدا ملابس قائما وتجوز
حذف ذى الحال مع قيام القرينة كما تقول الذى ضربت قائما
زيد اى ضربته ثم حذف ملابس الذى هو خبر المبتدأ والعامل
فى الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اى سر راشدا
مهديا فعلى هذا يكونون من سد الخبر من المتعلقات السعيدة
وقال الكوفيون تقديره ضربى زيدا قائما حاصل يحصل قائما
من متعلقات المبتدأ او بزعمهم حذف الخبر من غير سد

شئ مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بتبديل الاستعمال اوجب
الاخفش الى ان الخبر الذى سدت الحال مسده مصدر مضاف الى
صاحب الحال اى ضربى زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان
هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل او بمعنى اضرب زيدا
الا قائما وثانيها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف
عليه شئ بالواو التى بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته
اى كل رجل مقرون مع ضيعته اى كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا
الخبر وجب حذفه لان الواو تدل على الخبر الذى هو مقرون
واقيم المعطوف فى موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به
وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اى لعمرك ولقائك
قسمى اى ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف
وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد
ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف
لكثرة استعماله خبر ان واخواتها اى القسم المرفوعات خبر ان
واخواتها اى اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهى ان

وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ وهو مرفوع بهذه الحروف لا
بالابتداء على المذهب الاصحّ لانها لمّا شابهت الفعل
المتعدّي عملت رفعا ونصبا مثله أي خبر ان واخواتها المسند
الى شيء آخر بعد دخول احد هذه الحروف عليها فقوله المسند يشمل
الخبر كان وخبر المبتداء وخبر لا التي لنفي الجنس
وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد
بدخول هذه الحروف عليها ورودها عليها لارتباطها
فيها لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا
ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى
ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة
يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند
المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله
بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب عنه بان المراد
بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم من حيث يكون
خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قائم في ان زيدا قائم فا

مسند

مسند بعد دخول احد هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدا اي حكمه
حكم خبر المبتداء في اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفي
احكامه من كونه واحدا او متعددا او مثبتا او محذوفا وفي شرائطه من
انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد
ان امره كامره بعد ان صحّ كونه خبرا لوجود شرائطه وانتفاء
موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدا
فيصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين
زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من
اباك الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه
لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك
لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا
للفعل والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي
ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم تتصرف
في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تتصرف في معمولي الفعل
لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر ان

خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اي حكم خبر لا في جواز
التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه
اذا كان الاسم نكرة نحو ان مع اليسر يسرا وان من الشعر
لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي
الكائنة لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس نحو لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن
الرجل نفيه هو المسند الى شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان
وكان وغيرها بعد دخولها اي دخول لا يخرج به سائر الاخبار
والمراد به دخولها ما عرفت في ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب
ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل من المثال المشهور
وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار
صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز
ارتفاع صفته على انه ظريف في الدار خبر بعد خبر لا ظرف
ظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما
اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا
لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبرها هذه حذفا كثيرا

اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله
الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي
لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او
المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون ان
معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج
الى تقدير خبر وعلى التقدير يحملون ما يرى خبرا اي مثل
رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين
بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا
يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل لمبتدأ ولكل مسند اليه
بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى
الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما
ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا يعمل
الا في النكرة بخلاف ما فانه تعمل في المعرفة والنكرة هذه لغة
اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم
والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما

وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ وقيل لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا ومسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية فخرجت ذكر التوابع فيها بعد فلا ينتقض التوابع فلما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب

المنصوبات

فقال **المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية** قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين

المفعول المطلق

فمنه اي من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية **المفعول المطلق** سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له **وهو** اي المفعول المطلق **اسم ما فعله فاعل فعل** والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها **مذكور** صفة لفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما بمعنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع **بمعناه** صفة ثانية لفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى

الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال
الكل على الجزء فخرج نحو ضربت تأديبا فانه وان
كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى
الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في كرهت كراهتي فان
الكراهة باعتبار احد معنييها وهو الحدث فاعل الفعل
المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل
مشتمل عليها وبمعناها الثاني وهو الحاصل وقع عليها فعل الكراهة
فاذا ذكرت بعد الفعل باعتبار الاول كما في قولك كرهت
كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده باعتبار الثاني
كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس
ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع
الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد
على المحدود جامعا ومانعا ويكون اي المفعول المطلق للتأكيد
ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع ان
دل على بعض انواعه وللعدد ان دل على عدده مثل جلست

جلوسا

جلوسا للتأكيد وجلسة للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي
الذي للتأكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة
على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست
جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف
اخويه اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين او جلسات
بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغيره لفظا اي مغايرا
للفظ فعله اما بحسب المادة نحو قعدت جلوسا واما بحسب الباب
نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي قعدت
وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره
خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم التفضيل ومصدريته
باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم
ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على
السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا
ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب

الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع
قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا
وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في
كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى
وجوب الحذف سماعا فيقاس عليه فلا يقال احمدت الله حمدا و
شكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من
كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل
باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل ايضا اي يجب
للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا يعلم
له ضابطة كلية يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها
اي من هذه المواضع ما وقع اي موضع مفعول المطلق وقع
مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سير الا يجب
حذفه وبعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا
عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا
عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل

نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف
الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا
عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع
المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا
عنه لتكرره نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع من الفاضلين
لانه اكتفى في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا
سيرا اي تسير سيرا وما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد وان
مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم
الواقع موقع الخبر يعم النكرة والمعرفة والذي هو فعل
للمبتدا او والذي يشبه فعل او الى مفرد ومضاف وانما
لان سير البريد وان لم يكن الا شبه الفعل الا ان
انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من
المواضع التي يجب حذف الفعل ان صب للمفعول المطلق منها
ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيل الاثر مضمون
جملة متقدمة عليه والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل
او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وتفصيل الاثر بيان

انواعه المحتاج نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما
فداء اي بعد شد الوثاق فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها
شد الوثاق والغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء
اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي من
تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول المطلق وقع للتشبيه
اي لان ما شبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت
حسن لانه لم تقع للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل
من افعال الجوارح فاحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء
لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو
صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه
اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن مررت بزيد
فاذا له ضرب صوت حمار و على صاحبه اي على صاحب
ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو
مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت به
فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار

الحمار صوتا اي يصوت صوتا مثل صوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا
بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق
وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو ضمير المجرور له
ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ
الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع
ما وقع اي موضع مفعول المطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها
اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم
اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة
وهي له علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل لها سواه
ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي
نفس المفعول المطلق لانه كانه نفسه وذاته لا امر مغاير
ولو باعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره
اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق يحق
اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قولك زيد
قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل

ويسمّى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيدا لغيره اي لغير مفعول
المطلق لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد
نفسه من حيث هو محتمل لغيره فالمؤكد باسم مفعول من حيث
اعتبار وصف الاحتمال فيه مغاير المؤكد باسم فاعل من حيث
انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد به تاكيدا
لاجل غيره لنفسه وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه
انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر بحسب الحال ومنها ما
وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكثير
والتكرير ولا بد لتتميم هذه القاعدة من تقييد الاضافة اي مثنى
مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى
فارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وقيل المثال ان
تتمة التعريف ولا حاجة الى هذا القيد لتكلف مثل لبيك اصله الب
لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح
عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر
مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر

من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لبّ
بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا
القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد ومعنى اعينك الا
ان اسعدك يتعدى بنفسه بخلاف لب فانه يتعدى باللام المفعول به
هو ما وقع اي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر ايضا ما
سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه
به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب
واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه
بل متلبس به فخرج به المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يقال في
واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق
بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله
والمراد بفعل الفاعل معنى اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او
حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر
اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق
على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل

اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر
فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر
نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف
فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد
يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل
فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب
اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى استفهام او شرط نحو من
رأيت ومن تكرم اكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم
كوقوعه في حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف
الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا
نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة
المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة
فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها
بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب
على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى

هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي اي
مقصور على السماع لا يتجاوز عن مثله المحدودة المسموعة بان
يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه
وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم
وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا
معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد
لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى
وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا
نوديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء اقلعي
ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية
النداء ثم ادخل عليه حرف النداء وقصد نداؤها فهو في حكم
من طلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه وادخل
عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد
نداؤه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افردوا له
احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب كما قال

التحكم التخصيص بغير مخصص

بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التجوز فاذا قلت يا محمد
فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى
ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظرف من كلام
سيبويه انتصابه داخل في المنادى بحرف نائب مناب
ادعو اي الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز
به من نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا
بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون
الآلة مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا اصله يا يوسف او
للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديريا
كما في المثال المذكور من او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد
والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب
المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر و
اصله ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله
ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد
بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه

ان يا

ان يا واخواته اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا
الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل وجب حذفه وعلى
المذهب كلما مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه
جزئي الجملة مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي
الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل
والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى تقديم بيان البناء
والخفض والفتح على النصب لعلتها بالنسبة اليه ٣ النصب
ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما
على ما يرفع به اي على الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى
في صورة النداء او الفعل مسندا اليه والمجرور اعني به ولا
وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان
المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو
كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء
او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية
المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها

اذا دعوا وتوعدوا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وزيد
ككاف ادعوك لفظاً ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم
الا لشبه الحرف او الفعل ولا يبنى لشبه الاسم المبنى نحو يا زيد
ويا رجل مثالان لما هو مبنى على الضمة اولهما معرفة قبل النداء
وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبنى على الالف
ويا زيدون مثال المبنى على الواو ويخفض اى يجر المنادى بلام
الاستغاثة اى بلام دخلت وقت الاستغاثة وهى لام المخفوض
اذا دخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله
بالدعاء مثل يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا
حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا لقوم فانه لو لم يفتح
لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث
او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث
واقع موقع الكاف الضمير التى تفتح لام الجر معها نحو لك
بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت
على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام

المعطوف لان الفرق حينئذ بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه
على المستغاث وان عطفت مع يا فلابد من فتح لام المعطوف
ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول
لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام
الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب
على ما هو الاصل فيه وقد يخفض المنادى بلام التعجب والتهديد
فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهى ولام التهديد نحو يا لزيد
لاقتلنك لم يذكرهما اهل اللغة ذكرهما وكيف يصدق قوله بعد
وينصب ما سواهما كلتاهما واجيب بان كلامه ها هنا [illegible]
لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل مستغيث بالمهدد
اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم حضوره كان
المتعجب مستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضى منه العجب ويتخلص منه
واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف فى الايضاح وهو
ان المنادى فى قولهم يا للماء ويا للدواهى ليس الماء ولا
الدواهى وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهى

ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام
ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لان الاستغاثة تقتضي فيحتاج كما هو ظ
ما سبق ويفتح اي المبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها
اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها و
لا لام فيه اي لان اللام تقتضي الجر وان الف الفتح فبين اثريهما
تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الالف
وينصب ما سواهما اي نصبا بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد
المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا و
تقديرا ان كان معربا قبل حرف النداء لان علة النصب وهي
المفعولية متحققة فيه واثره متغير عن حاله وما سوى المفرد
المعرفة اما ان لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه
مضاف واما ان يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ان لا يكون
مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه
مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه
شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون

مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين الخ
رجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له [illegible]
لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا
معرفة مثل يا حسنا وجهه طريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم
مثالا او حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل
تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع
ان المثال الثاني لكلمة يمكن [illegible] وبقوله يا طالعا جبلا هذه
اعم من ان يراد بها معين او لا فتشمله الاقسام باسرها
وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث لفظا فلا حاجة الى
ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به
المفرد حقيقة او حكما وانما قيد المنادى بكونه مبنيا لان
توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيد المبني
بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف [illegible]
منها الرفع نحو يا زيد او عمرو والاعم ولان المتبوع كالمبني على
الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة

لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز
فيها الا النصب وانما جعلنا المفرد اعم من ان يكون مفردة
حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا مشبها بالمضاف
او حكما بان يكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما
لا ينصب فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل
فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانها
كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه
والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه وانما لم يجر الحكم
الآتي في التوابع كلها في بعضها وانما لم يجر فيما جرى فيه مطلقا
بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع التي جرى فيها الحكم فيها
وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال بين التوابع التاكيد اي المعنوي
لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء
نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند
المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي على ان الصفة
مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول

يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير
الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على
لفظه اي لفظ المنادى او المقدر لان ضمة المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز
ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب على محله لان حق تابع المنادى
المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو
يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ونحو يا زيد العاقل والعاقل
في الصفة واقتصر على مثال لها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا
في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاذ سيبويه في
المعطوف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان
المعطوف بالحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على
حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة
او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت
تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري
المقدم على الخليل يختار النصب مع تجويز الرفع فانه لما امتنع

تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا
فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس
المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن كالاسم الحسن في جواز
نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل
في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام
عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كالاسم الحسن
في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو
اي فابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع
جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي و
توابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة
الحقيقية تنصب لانها لو وقعت منادى تنصب فنصبها اذا
وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها
مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل
ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف

بالاضافة المعنوية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف
الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه بغيره والمعطوف الذي
لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى
المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل
هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف
منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء
عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل
منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا
مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل
مثل يا زيد عمرو او يا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا
صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا
زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اي العلم
المنادى المبني على الضم اما كونه مبنيا فلان الكلام فيه
اما كونه مبنيا على الضم فلا نفهم من اختيار فتحه المبني عن جواز
ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف

مجردا عن التاء او ملحوقا بها اعني ابنة بلا فصل واسطة بين
الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم مخرج عنه مثل
يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن
مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت
من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع
المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف
فخففوه بالفتحة التي هي حركة الالف لكونه مفعولا به واذا نودي
المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل
بتوسط اي مع ما التنبيه بين حرف النداء والمنادى
المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة
ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسطهما معا
والتزموا اي العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة
وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلا
هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركته الاعرابية
موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو

المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين
في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج منها الاسم المبهم
من تلك القاعدة وتوابعه اي الرجل عطف على الرجل اي والتزموا
رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا
ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين
انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا يا الله على خلاف قاعدة
تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع الامرين احدهما
كون اللام عوضا من محذوف وثانيهما لزومها للكلمة اما الاول
فلان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها واما الثاني
فلانه لا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران
في موضع آخر خص هذا الاسم بهذا الجواز ولهذا قال خاصة
واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست
عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا
عن الهمزة لان اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال
اناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الصعق و

يا الناس والعدم جريان هذه القاعدة في قولهم من اجلك
يا التي تيمت قلبي لان لامها ليست عوضا من محذوف وان
كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في
قولهم فيا الغلامان اللذان فرا لا شقا الامر كليهما حكموا
بانه اشذ شذوذا وذلك وجاز لك في مثل يا تيم تيم
عدي الكائن في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد صورة
وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب
وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد
معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور
وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه
وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف
بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي او جاز الفتح
مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم ثم
عرض له الفتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين
النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف

وذلك لانه اما تابع مضاف بالاضافة ... تاكيد لفظي ... ذهب اليه سيبويه ... او بيانه ... للاضافة ...

وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر
البيت لجرير خاطب ... عمر بن لجأ التيمي ان يهجوه فقال جرير
خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقيكم في سوءة
اي مكروه من قبلي بعد هجائه اياهم والمنادى المضاف
الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي
وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة
اذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلام و
قلبها الفا يا غلاما وهذان الوجهان يعني ان غالبا في
النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود وغيره فيقصد
الفراغ من النداء بسرعة للتخلص الى المقصود من الكلام فيخفف
يا غلامي بحسب حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه او
قلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة
وهذان الوجهان وان كانا مختصين بالمنادى المضاف الى
ياء المتكلم لكن لا يطردان في كل منادى كذلك بل فيما غلبت
عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها التبدل لشهرة

بل المقصود الكلام والخطاب معه
لان المقصود غير النداء يعني ان الغرض من النداء وهو
منه المطلوب طلب اقبال المنادى
ليتوصل به الى ما هو الغرض
الاصلي للمنادى بالكسر مثل
طلب القيام منه او كف
الضرب عنه وامثال ذلك

الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا
وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح للاكتفاء بالفتحة
عن الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم
بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حال الوقف تقول يا غلاميه
او يا غلاميه ويا غلاماه في حال الوقف دون الوصل وقالوا اي
العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة
كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها
لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله
ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت بابدال
الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على
وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء
بالضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائها مجرى المفرد الموضوع
ولم يذكره المصنف لقلته وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء
جمعا بين العوضين دون الياء فلا يقولوا يا ابتي ويا امتي
احترازا من الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز

وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة بهذا الاختصاص بالنظر الى
الام والعم اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال الا بالنظر الى
الابن مضافا فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه
الاربعة مثل يا غلام فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء
وسكونها ويا ابن ام ويا ابن
عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما
بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف
الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء
بالفتحة والكسرة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل
التضعيف ولما كان من خصائص المنادى الترخيم شرع في
بحث الترخيم
بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة
الكلام من غير ضرورة شعرية وعند البعض فان وقعت
الى الضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اي في غير
المنادى واقع ضرورة اي للضرورة الشعرية دعت اليه
لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره

اى آخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى معتضدة بذلك
الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا
بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن
حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى مطلق
الترخيم والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم
المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا
فى المنادى على التقدير الثانى امور اربعة ثلاثة منه عدمية
وهى ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فيدخل فيه المشبهة
بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر
اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ومن الثانى لانه ليس آخر اجزائه
نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون
مستغاثا ولا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء او من النصب
او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى
ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافى الحذف
ولم يذكر المندوب لانه غير داخل فى المنادى عنده وقوع

فى بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخ مع ان وجه اشتراطه
عنده دخوله فى المنادى ظاهر وهو ان الغلب فيه زيادة الالف
فى آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف
وان لا يكون جملة لان الجملة المحكية لا تغير والشرط الرابع
احد امرين وجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما
زائدا على ثلث احرف لان العلمية تناسب التخفيف بالترخيم
لكثرة ندا العلم مع ان لشهرته فيما ابقى منه دليل على ما
القى والزيادة على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية
المعرب بلا علة موجبة واما اسما متلبسا بتاء التانيث
وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة لان وضع التاء على
الزوال فكفيه اذا متعرض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا
كثر فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يبالوا ببقائه كثبة وشاة
بعد الترخيم على حرفين لان بقاؤه كذلك ليس لاصل الترخيم
بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى
برأسها ولا يرخم بغير هذا الشرط منادى لم يستوف الشرط

الا كونه الاما شذ من نحو يا صاح فى يا صاحب ومع شذوذه
فالوجه فى ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط
الترخيم شرع فى بيان كمية الحذف بسببه فقال فان كان
فى آخره اى آخر المنادى زيادتان كانتا فى حكم الزيادة
الواحدة فى انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة
فان الياء والنون منهما زيدتا لا ثم زيدت التاء
التانيث فلم يحذف منهما الا الآخر كاسماء اذا جعلتها علما
من الوسامة اى الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعال
جمع اسم علما هو مذهب حمزة لانه يكون ح من باب عمار
ومروان او كان فى آخره حرف صحيح اى صحيح اصلى
لتبادره الى الذهن لان الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة
فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو
اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمى وعدو
فان الحرف الاخير منهما فى حكم الصحيح فى ان ما قبله مدة
اى الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد

بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج
منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اى والحال
ان ما فى آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف
كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم
بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم يوخذ هذا القيد فى قوله
زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون يرخم
بحذف زيادته لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم
حذفتا اى الحرفان فى كلا القسمين اما فى الاول فلانهما
فى حكم الواحدة كما زيدتا معا حذفتا معا واما فى الثانى
فلانه لما حذف الحرف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة
الزائدة لئلا يرد المثل ان ثبر صلت على الاسم وثبت
عن النقص وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم
انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين
حذف الاسم الاخير فيقال يا بعل فى يا بعلبك وفى
خمسة عشر خمسة لتنزله منزلة التاء التانيث فى كون

كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وإن كان غير
ذلك المذكور في الأقسام الثلاثة فحرف واحد أي فيحذف
حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف
الأكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو أي
المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع أجزائه فيبقى
الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله
على الاستعمال الأكثر فيقال في يا حارث يا حارِ بكسر الراء
على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد
ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل
قد للتقليل أي ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال القليل
اسماً برأسه كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه
وإعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الأصل فيقال يا حارُ بالضم
كأنه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمي لأنه لما جعل ثمو اسماً
برأسه صارت الواو طرفاً بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر
ما قبلها كما في أدلٍ في أدلو ويا كرا لأنه لما جعل كرو اسماً برأسه الخ

بحث المندوب

يا فيه الإعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو
ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا غير المندوب صيغة
النداء يعني يا خاصة في المندوب لأنه لا يدخل عليه سواها
لكونها أشهر صيغها فكانت أولى بأن تتوسع فيها باستعمالها
في غير المنادى والمندوب في اللغة الميت يبكي عليه أحد و
يعدد محاسنه ليعلم الناس أن موته أمر عظيم تعدده في
البكاء أو ليعذروه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع
عليه وجوداً أو عدماً بيا أو وا فالمتفجع عليه عدماً ما تفجع
على عدمه كالميت الذي يبكي عليه وازيداه النادب والمتفجع
عليه وجوداً ما تفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدماً
كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت
فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ويا
حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا امتاز به عن
المنادى لعدم دخولها عليه كما في يا فإنه مشترك بينهما أي بين المندوب والمنادى
وحكمه أي حكم المندوب في الإعراب والبناء حكم المنادى

اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من
اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء حكم ذلك القسم
من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان
مضافا او مشابها له ينصب فلا يلزم من ذلك جواز وقوعه
على صورة جميع اقسام المنادى لما مر انه لا تقع نكرة لانه
لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في
آخره اي آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في
الندبة فان خفت اللبس اي الالتباس وذلك اللفظ عند زيادة
الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب
من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت
واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا
اردت ندبة غلام جماعة المخاطبين قلت واغلامكموه
اذ لم تلحق الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام
مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اي الحاق الهاء بهذه
الذات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم

المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر
المندوب به ليعذر النادب بمعرفة في ندبته والتفجع عليه
فلا يقال وا رجلاه لانه ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب
خاص ينتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة
عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان
تجيء بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة
ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام
المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف
للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز مثل وا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل
وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر
الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ
انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم
منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد
لا غيره بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكي
يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال وا جمجمتي الشاميتيناه

بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع
ادغمت نونها في لام لا وتسجد فعل مضارع سقط نونه
بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف
ناصب المفعول به فيها ما اي المفعول به اضمر اي قدر عامله
الناصب له على شريطة التفسير والشريطة والشرط واحد واضافها
الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي
تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه ح احترازا عن الجمع
بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير
كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا بد
من ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه
جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه
مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم
بضميره اي العمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم
او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل
في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك

الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو تسلط عليه بمجرده ورفع ذلك الاشتغال
عليه اي على ذلك الاسم هو اي ذلك الفعل او شبهه بعينه
او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي
لنصب ذلك الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر
فبتقييد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبتقييد
الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج زيد ضربته
فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره
فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع من ذلك
وبتقييد النصب بالمفعولية خرج نحو زيد كنت اياه وههنا
صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تسليطه بعينه والثاني
اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسبه بالترادف
والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير ما يناسبه باللزوم
والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور ح
الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المص
اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد

والمجرور القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء اذا كان
مقارنا مع اسم الجنس وبعرية ما يكون نكرة قبل النداء سواء تعرف
بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر
كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى
انه منادى والاشارة اي الا مع اسم الاشارة لانه
كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان
المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف
ينافيه فبقي على هذا المعارف التي يجوز فيها حذف حرف
النداء سواء كان مع بدل من حرف النداء كلفظ الله
فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم
او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظ
اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل
او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا
الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يوصف بذا
بذي اللام والمضاف الى احد هذه كانت نحو غلام زيد

افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي
واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك و
شذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صبحا
يا ليل حذف حرف النداء من ليل مع انه اسم جنس شذوذا
قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي
يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق مختنقه وقال
افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس
شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف
حرف النداء من اسم جنس وترخيم غير العلم فقد جرى رقية
يصيدون بها كروان ويقولون اطرق كرا اطرق كرا ان
النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والنعام الذي
هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخش الصيد ويحذف
المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يسجدوا بالتخفيف الا على انه
حرف تنبيه ويا حرف النداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة
امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا

في كلامهم مع ايهاما يدرث سلامته من الحذف اليه وانما قال مع غير
الطلب احترازا عما اذا كان مع الطلب نحو ازيدا فاضربه فان
المختار حينئذ هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا
وهو لا يجوز الا بتأويل ومثل اما مع غير الطلب اذا التي على
الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا المفاجاة
لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من
ان اذا للمفاجاة تلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية
غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور
بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية مقدمة
للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف
عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف
النفي نحو ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة
اذ هي عاملة في المضارع ولا تقدر معمولها لضعفها في العمل
نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا ضربته وان زيدا

ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في الاسم
مثل من زيد اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل
زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل الفعل
لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكتفي فيه بتقدير الفعل وبعد اذا الشرطية
الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه
وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا
تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي نحو موضع وقوع الاسم
المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما
اختير في هذه المواضع اي في ما بعد حرف الاستفهام والنفي
واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم
المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع
الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا
والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف
لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكون الاسم
حيث هو مفسر في هذه الحالة من حيث هو خبر في حال الرفع

لمشتغل بالمتعلق والأحسن في ترتيب المثال تأخير المثال المشتغل
بالمتعلق كما لا يخفى وجعله نحو زيداً ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير
مع تقدير تسليطه بعينه وزيداً مررت به مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فإن مررت
بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيداً ضربت غلامه
مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيداً حبست عليه مثال الفعل
بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فإن حبس الشيء
على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس عليه ينصب زيد في هذه
الأشياء بفعل مضمر يفسره ما بعده أي ضربت يعني أن الفعل المضمر
الناصب لزيد في زيداً ضربته ضربت المقدر فإن الأصل
فيه ضربت زيداً ضربته أضمر ضربت الأول لوجود مفسره
أعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فإنه مفسر بما يرادفه
أعني مررت به وأهنت فإنه مفسر بما يستلزمه أعني ضربت
غلامه فإن ضرب الغلام يستلزم إهانة سيده ولابست
فإنه مفسر بما يستلزمه أعني حبست عليه ثم إن الاسم الواقع

ز

في سلك الإضمار على شريطة التفسير إما المختار أو الواجب فيه
الرفع أو النصب أو يستوي فيه الأمران وإلى هذه الصور الخمس
أشار المصنف بقوله ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء أي
كونه مبتدأ لأن تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء
ويرجح عند عدم قرينة خلافه أي قرينة ترجح خلاف الرفع
يعني النصب لأن قرينتي الصحة فيهما متساويان لأن وجود
صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فلم ترجح النصب بقرينة
أو يرجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته أو عند
وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن كون القرينة المرجحة
للرفع أقوى منها أي من القرينة المرجحة للنصب كأما الداخلة
على ذلك الاسم مع غير الطلب أي بشرط أن لا يكون
الفعل المشتغل عنه طلباً كالأمر والنهي والدعاء نحو لقيت
القوم وأما زيد فأكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب
ولكن أما قرينة الرفع وهي أقوى لأنها لا يقع بعدها غالباً
إلا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فإنه كثير الوقوع

مع موافقته للمعنى المقصود أو صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود
فإن الالتباس إنما هو بين خبريته ذات ما هو مفسر على تقدير النصب
ووصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فإن التركيب لاحتمالهما
معاً مثل قوله تعالى إنا كل شيء خلقناه بقدر ينصب كل على الإضمار
بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبراً له كان موافقاً
للنصب في أداء المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال
كون قوله بقدر خبراً وهو خلاف المقصود فإن المقصود الحكم على
كل شيء بأنه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا بأنه بقدر
فإنه يوهم كون بعض الأشياء الموجودة غير مخلوقة له تعالى
كما هو مذهب المعتزلة في الأفعال الاختيارية للعباد ويستوي
الأمران أي الرفع والنصب فللمتكلم الاختيار في كل واحد منهما
بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرو أكرمته أي عنده أو
في داره ونحو ذلك وإلا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير
أي يستوي الأمران أي الرفع والنصب فيما إذا عطفت
الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين أي جملة

الز

اسمية صدرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل
فالوجهان يستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع لكون
اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب لكون فعلية
فيعطف على الصغرى وهي فعلية فإن قلت السلامة عن الحذف
مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فإن
قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما إذ الكبرى أيضاً قريبة
غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى وأما باعتبار المبتدأ
فالصغرى أقرب ويجب النصب أي نصب الاسم المذكور بعد
حرف الشرط المراد به ههنا إن ولو فإن أما وإن كانت من
حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب
واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض
وهو هلا وألا بالتشديد ولولا ولوما وإنما وجب النصب بعد حرفي التحضيض والشرط
لوجوب دخولهما على الفعل لفظاً أو تقديراً نحو إن زيداً
ضربته ضربك مثال لحرف الشرط وألا زيداً ضربته مثال
لحرف التحضيض وليس مثل أزيد ذهب به منه أي من باب

اي حروف التحضيض والتقديم

١٦١

الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في
بادي الرأي انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه
النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن
يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم
بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او
مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه
اعني اذهب فان قلت لا نحصر المناسب في اذهب فليقدر
مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم
فيكون تقديره زيدا يلابسه الله تعالى بالذهاب به او يلابسه احد بالذهاب
به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادفه الفعل المذكور
او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود
واذا كان الامر كذلك فالرفع لازم اي رفع زيد في المثال
المذكور واجب بالابتداء ولغيره غير جائز بالمفعولية فليس من
باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون المختار فيه
النصب وكذلك اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى وكل شيء

اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة
التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله
في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم
ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوها فيها بل الكرام الكاتبون
اوقعوا فيها كتابة اعمالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف
ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو
مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى
وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كائن في صحائف اعمالهم
مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية
صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ
تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة
ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل
المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب ونظر
في ان قوله الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل
تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا على الرفع

الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يتحملوا
لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على
غير المختار فاشار المصنف الى ما يتحمل الاخراج به فقال الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه متضمن
بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية
والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل
الذي هو صلته كالشرط وخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة
عليه مرتبطة بالشرط لدلالته على سببيته للجزاء ومثل هذا الفاء
لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على
ما قبله فتعين فيه الرفع والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه
اذ الزانية مبتدأ او محذوف المضاف والزاني عطف
عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد
وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء
عنده للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل
زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع

التسليط اي تسليط فاجلدوا على الزانية فلا بد حينئذ في الفائدة من تعين
الرفع والا اي وان لم تكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية
جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت القاعدة فالمختار فيها
النصب ووجه اختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع
فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لتعيين الرفع
الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به
فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن
ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده عنه وفي
اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير
اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا ليكون مفعولا مطلقا
او ذكر تحذيرا ليكون مفعولا له لما بعده اي ما بعده ذلك المعمول
او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر
المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف
عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير
الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه

موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر
مثل اياك والاسد واياك وان تحذف فهذان مثالان
لاول نوعي التحذير ومعناهما بعّد نفسك من حذف الارنب
وهو ضربه بالعصا او تبعد حذف الارنب من نفسك وعلى
التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد
الاسد او الحذف من نفسك تحذيرا منهما لا تحذيرهما منها والطريق
الطريق مثال لثاني نوعيه اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى
عليك ان تقدير اتق في اول نوعيه غير صحيح لانه لا يقال
اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعّد ونحّ وتقدير
بعّد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء
من الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعّد
واتق ونحوهما فيقدر مثل بعّد في جميع افراد النوع الاول
وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى
على بعّد نفسك عما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في
بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج من

بعّد نفسك عن الاسد والاسد عن نفسك ع

التحذير فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه لفظ محذر
واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة من الحدود وليس ذكرنا
فيما بعد وتقول في مثال النوع الاول اياك من الاسد كما كنت
تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك
وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير
من ان تحذف لان حذف حرف الجر من ان وان قياس ولا
تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من و
شذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف
قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس
مع ان وان شائع كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت
الا نادرا

المفعول فيه

المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا
في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا
كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان
والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان من ان يفعل فيهما
فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله مذكور خرج

به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه
فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة فلا
فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود
يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فزيد في التعريف قيد
الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه
فعل مذكور ليخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من
حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى عليك انه على تقدير اعتبار
قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا ان يراد تصوير المعرف
وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة واشارة
الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول
فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو
منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا
يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور
بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا المفعول فيه وخالفهم المصنف
حيث جعل المجرور بها مفعولا فيه ولذلك قال وشرط

نصبه اي شرط نصب المفعول فيه بتقدير في اذ التلفظ بها يوجب
الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل
ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيقتضيه
بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم
لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف
المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي التقدير حملا
على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك وان
اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ
لم يمكن حمله على الزمان المبهم لا ذاتا ولا صفة نحو جلست
في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي
امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها
فان امام زيد مثلا مبهم ولجميع ما يقابل وجهه الى انقطاع
الارض فيكون مبهما ولما لم يكن هذا التفسير يعم الظروف
المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات
الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما

اي لا لابهام فيه ولديه ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان
حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر وكذلك حمل
على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست
مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا للابهام
وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت
الدار لكثرته في الاستعمال لا للابهام على الاصح اي المذهب الاصح
لانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح
انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة
استعماله وهذا المحل تأمل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا
بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار
وبعد تمام معناه يطلب مفعولا فيه كما اذا قلت دخلت الدار
في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيده ذلك
ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب
الى مكان شامل له ولغيره فانك اذا قلت ضربت زيدا في
الدار التي هي جزء من البلد كما يصح ان تقول ضربت زيدا

في الدار كذلك يصح ان تقول ضربت زيدا في البلد وفعل
الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل
في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة
الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى الامكنة التي
فعلت فيها فلا يكون الدار معمولا فيه بل مفعول به ونقل
معناه على الاستعمال الاصح لكون اشارة الى ان استعمال
دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله
بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بغير في شاذ وينصب
اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب
من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على
شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه كما
في المفعول به المفعول له ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب
وجوده فخرج به سائر المفاعيل ما فعل مطلقا او به او فيه او معه
فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه
الا ان فعله مقدر الا كما اذا قلت تأديبا في جواب من قال

لم ضربت زيدا فقوله مذكورا احترازا من مثل اعجبني التأديب
فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله
مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه في التركيب
الذي هو فيه وخرج به نحو اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله
اللهم الا ان يراد بذكره معه اراده معه ليعمل فيه مثل ضربته تأديبا
مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التأديب انما
يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال
لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع
بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له معمولا مستقلا عده داخل
في المفعول المطلق خلافا للزجاج فانه اي المفعول
له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده
في المثالين المذكورين اديته بالضرب تأديبا وجبنت في القعود
عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبن
ورد قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لا تدل على حقيقة
الا ترى الى ان صحة تأويل الحال بالظرف فيه من حيث ان المعنى

الركب جاء زيد في وقت الركوب من غير ان يخرج من حقيقته و
شرط نصبه اي شرط نصب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له
فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن وللاكرام لك ازاي عنده
مفعول له على ما دل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان
شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام
لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالبة
في تعليلات الافعال فلا تقدر غيرها من او الباء او في مع انها
من ادوات المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله
وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وقوله عليه السلام ان امرأة
دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام
عبارة عن حذفها من اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل
ابقاءها في اللفظ والنية فلا حاجة الى ابقائها في النية الا بشرط
الاضافة اليه انما يكون في حذفها عن اللفظ ولهذا قال وانما يجوز
حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام نحو حذفها
كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان

مثل نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اى المعلل فاعله وفاعل
عامله احترازا عما اذا لم يكن فاعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي و
مقارنا له اى للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما نحو
ضربته تأديبا اذ زمان الضرب والتأديب واحد او لا تغايره
مبدأهما بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعض زمان
وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعنى
القعود بعض زمان المفعول له اعنى الجبن ونحو شهدت الحرب
ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعنى ايقاع
الصلح بعض زمان الفعل اعنى شهود الحرب واحترز بذلك القيد
عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي
بذلك امس وانما اشترط ذلك لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر
فيتعلق بالفعل بلا واسطة كتعلق المصدر بخلاف ما اذا اختل شيء
منها المفعول معه اى الذي فعل بمصاحبته اى بمصاحبة الفاعل
مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول به في وقوع الفعل عليه
فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند اليه

المفعول معه

الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع
الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد
الفعل الى اللازم النصب وتركه منصوبا جاريا على ما هو الاكثر و
اليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي
بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل
من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم
فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اى حيل حيلولة لان بين
للزوم ظرفيته لا تقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل
فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا
الى مصدره والضمير المجرور للموصول وهو المذكور بعد الواو بمعنى
مع احترازا عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل
اللام متعلق بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول
فعل واقتارنه ايا ما سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى
الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم سواء كان
ذلك الفعل لفظا اى لفظيا كالمثال المذكور او معنى اى

معنويا نحو ما لك وزيدا اى ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول فعل
مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا
او مكان واحد نحو تركت الناقة وفصيلها ترضعها فلا ينتقض
بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو قبله او بعده
الا على ان ذكر في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب
جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط
الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر
واصلها الواو العاطفة التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية
فان كان اى وجد الفعل اى ما يدل على الحدث فيعم
الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
غيرها لفظا وجاز اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض
بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان
اى العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت
انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المعولية
والا اى وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب نحو

جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بالتأكيد
المتصل المنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اى كان امرا معنويا
مستنبطا من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف تعين العطف
حيث لا يحمل على العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر هو العطف
نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز العطف بل امتنع تعين
النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا
فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا
اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرو على الشان اذ السؤال
من شانهما لا عن شان احدهما وبعض الآخر وانما حكمنا بمعنوية
الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما تلابس ما شانك
وزيدا اى ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد و
عمرو ما يصنع زيد وعمرو والحال لما فرغ من المفاعيل شرع
في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به
اى من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج
ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول

الحال

او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول كصفة المبتدا
نحو زيد العالم اخوك وبعد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول
فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث هو
فاعل او مفعول وهذا التعريف يدل على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا
يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا او معنى اي سواء كان
الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون
فاعليته الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كان
ملفوظا حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية
الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام
لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم
من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه
في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت
الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل
فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او

او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل
او المفعول نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل
لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم مقام بل
نتبع ملة ابراهيم وان يأكل اخاه مقام يأكل لحم اخيه او كان
المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال
من المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه
مقامه كما في قوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء
مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار
ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله
مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضميره المستكن في المقطوع
فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ يقطع على صيغة
الماضي المعلوم من باب التفعيل او يقطع على صيغة المضارع
المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا المفعول
دخل فيه الحال عن المفعول معه او المفعول المطلق من غير
حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا ان يدخل ما وقع حالا عن

المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال للفظي الملفوظ حقيقة
فان فاعليه تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ
هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما
ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ حكما
فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ
هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير
المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية
زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى
الاشارة او التنبيه المفهوم من لفظ هذا ولا شك انهما
ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام
اشير او انبه وصير زيد مفعولا به لفظيا بل مفعوليته انما
هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر
لصحته وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل
الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما ونحو
في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه

وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد
ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا
باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة
المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام
من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه نحو هذا زيد
قائما وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد
قائما وليت عندنا مقيما وكان زيدا في الدار قائما وكانه اسد
وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لكونها خبرا في الحقيقة
عن ذي الحال وحق الخبر ان يكون نكرة ولان النكرة اصل
والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها
والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة
لانه محكوم عليه في المعنى وكان الاصل فيه التعريف غالبا
اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل
في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع
الحال على قسمين احدهما ان يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة

نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او تخصيصه غناء المعرفة لا
نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت
امرا حالا من كل امر او وقعت في حيز الاستفهام نحو هل اتاك
رجل راكبا او بعد الا نقضا للنفي نحو ما جاءني الا راكبا رجل او
متقدما عليه اي الحال نحو ما جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو
الحال فيه غير هذه الامور وغالب موارد وقوع الحال و
اكثرها هو هذا القسم ذو وقوع الحال في هذا القسم مشروط
بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها
معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى ان يقال غالبية كون
صاحبها معرفة المستفاد من كلمة في بعض المواد ثابت في الشرط
ويحتاج الى ان يصرف الكلام من ظاهره ويجعل قوله
صاحبها معرفة مبتداء وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان
يكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق
على نغص الدخال والبيت للبيد يصف حمار الوحش
والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد

بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها
معتركة اي مزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي
ولم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها للماء
بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد عن العطن الى
الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه
لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس تخلية بعضها في بعض
آخر او المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده
ونحوه مثل فعلته جهدك بلفظ الخطاب متاول بالنكرة فلا يرد
نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين
احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد
وحده اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه
المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة
موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان
كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة
المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال

نكرة محضة لم تكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم تكن
الحال مشتركة بينها وبين المعرفة وجب تقديمها اي تقديم
الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها لانهما في المعنى مبتداء
وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت
رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا
للباب ولا يتقدم اي الحال فيما عدا امثلة بدا قائما كعمرو قائما
على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وان
ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما شبهه
اعني الجار والمجرور خارج عنه وداخل في الفعل او شبهه لفظا
هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا
بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا
فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف
في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقديم المبتدا على الحال
نحو زيد قائما في الدار فاما مع تأخر المبتداء عن الحال فانه
وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما

في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان
مشبها بالظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم
على العامل المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه
هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته
داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال
الثاني لا غيره وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك
لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او
بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا
نحو جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال
تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف
فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف
فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة
وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم
الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد

للفعل كالهمزة والتضعيف لكونه من تمام الفعل وبعض حروفه فإذا
قلت ذهبت راكبة بهند فكأنك قلت أذهبت راكبة هندا
فالمجرور بحسب الحقيقة ليس بمجرور وأجاب بعضهم عن هذا الاستدلال
بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة
المصدر أي إرسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية
والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة أي صفة سواء كان
الدال مشتقا أو جامدا صح أن يقع حالا من غير أن يأول
الجامد بالمشتق لأن المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل
به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال
وتكلفوا في تأويل الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا شك أن الغالب
في الحال الاشتقاق مثل بسرا أو رطبا في قولهم هذا بسرا أو هو ما
بقي فيه حموضة أطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما
مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية
ولا حاجة إلى أن يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من
أبسر النخل إذا صار ما عليه بسرا وأرطب إذا صار ما عليه رطبا

والعامل في رطبا أطيب باتفاق النحاة وفي بسرا أيضا عند بعضهم
وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لأنه إذا تعلق بشيء واحد
حالان باعتبارين مختلفين لزم أن يلي كل منهما متعلقه فالبسرية
تعلقت بالمشار إليه بهذا من حيث أنه مفضل وهذه الحيثية وإن
لم تكن معتبرة فيه إلا بعد اعتباره في أطيب لكنه لما كان الضمير مستترا
إلا المظهر كالعدم أقيم المظهر مقامه وأوجبوا أن يليه والرطبية
تعلقت به من حيث أنه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب أن يليه قال
الرضي وأما الضمير المستكن في أفعل فإنه وإن كان مفضلا لكنه
لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا أرى بأسا بأن تقول
وإن لم يسمع زيد أحسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم إلى
أن العامل في بسرا اسم الإشارة أي أشير إليه حال كونه بسرا
وهو ليس بصحيح لأنه يمكن أن يكون المشار إليه التمر اليابس
فلا تتقيد الإشارة بحالة البسرية ولأنه يصح حيث لا يقع موقع
اسم الإشارة اسم لا يصح إعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا أطيب
منه رطبا وتكون أي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات

حال اگر جمله اسمیه بود با واو است / گر مضارع بود مثبت بی واو شناس
در بود جمله فعلیه بتفصیل بدان / در بود ماضی یا منفی جواز الامران
لیک در ماضی مثبت بود از قد ناچار / گر بظاهر نتوان کرد بتقدیر بدان

فيصح أن وقعت حالا مثلها ولكن يجب أن تكون الجملة
الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لأن الحال بمنزلة
الخبر من ذي الحال وإجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل
الإنشائية لا يصلح أن يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة
مستقلة في الإفادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة
بغيرها فإذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابط يربطها إلى
صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية إما اسمية أو فعلية والفعلية
إما أن يكون فعلها مضارعا مثبتا أو مضارعا منفيا أو ماضيا
مثبتا أو ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية أي الجملة
الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية
في الاستقلال فناسب أن يكون الرابط فيها في
غاية القوة نحو جئت وأنا راكب وجئت وأنت راكب
وجاء زيد وهو راكب وبالواو وحدها لأنها تدل على الربط
في أول الأمر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا و
آدم بين الماء والطين وهذا أي الربط بالواو وحدها

أو بها مع الضمير إنما يكون في الحال المنتقلة وأما في المؤكدة فلا يجوز
الواو نحو هو الحق لا شك فيه وذلك لأن الواو لا تدخل
بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما أو بالضمير وحده على
ضعف لأن الضمير لا يجب أن يقع في الابتداء فلا يدل
على الربط في أول الأمر نحو كلمته فوه إلى في فلا بد من الواو
على الصحيح والمضارع المثبت أي الجملة الفعلية التي يكون الفعل
فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى
لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما
سواهما أي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على
المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي أو
الماضي المثبت والمنفي بالواو والضمير معا أو بأحدهما وحده
من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها
كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه
أو جاءني زيد ما يتكلم غلامه أو جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي
المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه أو جاءني زيد قد خرج

علامه او جاءني زيد وقد خرج علامه او جاءني زيد وقد خرج
عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج علامه او جاءني
زيد ما خرج علامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي
المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي
الى الحال لفظا على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل على
قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه
عليه تجوز الان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا
ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى
تقربه اليه فيقارنه وهذا خلاف مذهب الكوفيين فانهم
لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة
في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية
نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا
بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف
قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوم
حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف

محذوف

محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط
ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قطع فيشمل زمان الفعل و
يجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر
اي الشارع في السفر او المتهيء له راشدا مهديا اي سر راشدا
مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او
حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت
اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب
الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين على ان نسوي بنانه
اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال
المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من
صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد
للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفة
لا تنفك عن الاب في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة
او ضمها من حققت الامر بمعنى حققته وحررت منه على اليقين
او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه والمعنى اثبته اي

تحققه او ثبته لك وحررت منها على اليقين او اثبتها كذلك عطوفا و
قال صاحب المفتاح احق العقربات ان يقدر يحق عطوفا
وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان يكون مقررة
اي مؤكدة لمضمون جملة احتراز عن ما يؤكد بعض اجزائه كالعامل
في قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذف
عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط
انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد
آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلح
لعمل فيها وان كان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا
نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز اي الاسم الذي يرفع
الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية
فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد
معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له
من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة
هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو المنع

واحترز

واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية ترفع
الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في
الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز
عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا انما وضع
لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي منه ولا ابهام
في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام
انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل
يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث
انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في
مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع
لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر ازال بذكره
الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي
عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال
فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في
الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرجل مثلا

مثلا لنصف المن فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز
عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين
ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب
الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما وكذا من حيث صفته
فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع
الابهام الوضعي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال
فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل رطل زيتا
فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال
فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة بعنوان
للذات اشارة الى قسمي التمييز فالمذكور نحو رطل زيتا والمقدر
نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى
زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول
اي قسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات
مذكورة يرفعه عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف
مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره

ويبين غالبا اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام
مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان
الابهام فيه اكثر والمقدار اما يتحقق في ضمن عدد نحو عشرون
درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد
واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا
فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان
برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة
مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات
لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا
وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون
والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة
لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو
التنوين كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة
مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وذكر المصنف
ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها

رطل زيتا والتنوين كما في

والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين ونون التثنية والجمع ومع
الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم
باحد هذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار
به كلاما تاما فشبه به التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام
الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك
الاسم التام قبله لشبهه بالفعل التام بفاعله وهذه الاشياء
انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل
عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف لما دخلت على اول الاسم
وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه
فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم
التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو الذي
تشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة
الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف
الرجل والفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع
الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها

فلا بد من ان يثنى او يجمع فيه وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء
نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين بتنوع جاز ان يقال
طاب زيد جلستين بتعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات المذكورة
النوعية او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث
لا يقصد الواحد في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او
اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما بتنوين او نون
التثنية او المفرد وجد التمييز بسبب تنوين المفرد او نون
التثنية فانه لما تم الاسم بها اقتضى التمييز جازت الاضافة
اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين
ونون التثنية جوازا نحو رطل زيت ومنوا سمن والا
اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون
الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا قليلا في نون الجمع نحو
عشرو درهم اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف مرة
اخرى واما في نون الجمع فلانه ان يضاف الى التمييز نحو حسنون

كسر الحول الرخي ... الكوفيون

وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى
المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة
عشري الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم
العشرين من رمضان فلا اضافة في غير صورة الالتباس ايضا
الا على قلة لكون الباب اقرب الى الاطراد و عن غير
مقدار عطف على مفرد و مقدار اي الاول كما يرفع الابهام
من مفرد و مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اي ما ليس
بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا
فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا
و الخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا
لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان
الاصل في المبهمات المقادير و غيرها ليس بهذه المثابة و اما
اي القسم الثاني من التمييز و هو ما يرفع الابهام عن ذات
مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات
مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة

يستلزم الابهام فيها و رفعه يستلزم الرفع عنها قال عن نسبة
تنبيها عليها تنبيها على ان مقابله في القسم المفرد المذكور في القسم
الاول انما هي بحرو و النسبة لا تنحصر في جملة اي نسبة كائنة في جملة
او ما ضاهاها اي شابهها عطف على جملة و هو اسم الفاعل نحو الحوض
ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة
نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل منك ابا او المصدر
نحو اعجبني طيبه ابا و كذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو
طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه خاص المنتصب عنه و زيد
طيب ابا مثال لما شابه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب
عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة و ما ضاهاها فهذان
المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد و زيد
طيب نفسا و ابا فقوله و ابوة و دارا و علما عطف على نفسا
واما بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين على مخصص
بلا فرق فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة و ما ضاهاها
خمسة امثلة فالنفس عين خير اضافي خاص المنتصب عنه والاخرين

غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه و الاب عين اضافي محتمل
لهما و الابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي و كل منهما متعلق
بالمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها
مثل يعجبني طيبه نفسا و تركه لانه اظهر التمييزات ولا اختصاص له و
ابا و ابوة و دارا و علما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق
و زاد عليه قوله و لله دره فارسا اشارة الى ان التمييز المفرد
قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا
لتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا و
يكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون
تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معلوما والابهام
يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن و فيه
خير كثير يعبر به عن الخير اي لله خيره فارسا والفارس
اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق
بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم
ان كان التمييز بعدها لم يكن لغيره اي المنتصب عنه اسما صفة

يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير عنه
جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه و لمتعلقه باعتبار
كون تمييزا برفع الابهام عن متعلقه و ذلك بحسب القرائن والاحوال
مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد مجازا
ان يكون تارة تمييزا عن زيد او الاب باسناد الطيب اليه
باعتبار انه ابو عمرو و جاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار
ان الطيب مسند الى متعلقه و هو ابوه و الا اي و ان لم يكن
التمييز بعدها لم يكن لغيره المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب
عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة و علما و دارا فان هذه
الاسماء ليست لغيره المنتصب عنه ولا يصح جعلها له والتعبير عنه
بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اي الشيء المنسوب الى
زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء
كان لغيره او محتملا له و لمتعلقه و فيما يتعين لمتعلقه ما قصد من وحدة
التمييز او تثنيته او جمعه سواء كان لموافقه ما انتصب عنه مثل طاب
زيد ابا والزيدان ابوين و الزيدون آباء او لمغايرته نفسه

مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت ابا له فقط وطاب زيد
ابوة اذا اردت ابا وجدا له وطاب زيد آباء اذا اردت
ابا واجدادا وله فحظ كل من المقدرين اذا قصد وحدة التمييز
اورد مفردا واذا قصد تثنية اورد تثنية واذا قصد جمعية
اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصح ان يطلق على المثنى والمجموع
الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا
قصد تثنية او جمعية لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او جمع بل
يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على الكثير والقليل فلا حاجة
الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدون علما الا ان
يقصد الانواع بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث اختلافها
النوعية فانه لا بد من تثنيته وجمعه نحو طاب الزيدان
علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من
الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد
ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره
فارسا او ما في معناه نحو كفى بزيد رجلا فان معناه كامل في الرجولية

كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي
موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان
الوالد زيدا لا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقة
الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة
له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى
اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له
ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث لكونها صفة حاملة لضميره واحتملت اي
الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب
زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن
زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل
تؤيد التمييز لان من لا تزاد في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية
لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من
الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما
بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل

لان عامله ح اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة
كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب
ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير
الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل بنفسه نحو طاب زيد
ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض
عيونا اي انفجرت عيونها واذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء
ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى
ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ
الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى
جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض
متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقد وقع الابهام فيه
لا جرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل
معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة في
تمييز رفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل
في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه

حقيقة والى المجاز وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة
وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان
التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك
القاعدة وخلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على
الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل
بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل
لضعفها في العمل ومتمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر اتهجر
سلمى بالفراق حبيبها ۞ وما كاد نفسا بالفراق تطيب ۞ على تقدير
تانيث الضمير في تطيب فانه ح يكون في كاد ضمير الشان
تذكيره وتعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن
نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد
للحبيب ونفسا تمييز من نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب
يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه
ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب
باعتبار النفس اذ المعنى ما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف

المستثنى

وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى اى ما يطلق عليه لفظ
المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومية تعدد ا
لوجه الغير المحتاج الى التوقيف كما فيه في القسمة قسمه الى قسمين
و عرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن
اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج
اى الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات
المستثنى المنقطع من متعدد حقيقة نحو ما جاءني احد الا زيد او
اجزائه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد
لفظا اى ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اى مقدرا
نحو ما جاءني الا زيد اى ما جاءني احد الا زيد بالا غير الصفة واخواتها
واحترز به عن نحو جاءني القوم الا زيد وما جاءني القوم لكن
زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا و
اخواتها غير مخرج من متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى
المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد وقيل الاستثناء
منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا

بالقوم الا جماعة خالية من زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا
حمارا وهو اى المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه
كما عرفت وثانيا بما يفطن له من تعريف قسميه اى المذكور بعد الا
واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة
او ما لا اختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد
غير وسوى وغيرهما غير الصفة مقيد به وان لم يكن الواقع بعد الا
الا للصفة واخواتها المستثنى لئلا ينتقض بمثل غير في كلام موجب
اى ليس نفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا
واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ح ليس بواجب
النصب على ما سيجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون
الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليصح
عنه نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرف لا على
الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا
على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال
لا حاجة الى هذا القيد اما هو لاخراج مثل قرأت الا يوم كذا

فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا
كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم
او معنى الفعل بتوسط الا لا اي شيء يتعلق بالفعل او يحمله وتعلقا معنويا
او لشبه الى ما نسب اليه ههنا وقد جاء بعد تمام الكلام شبه
المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب
وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام
موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا
احد لامتناع تقدم البدل على المبدل منه او منقطعا اى
المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا
نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اى في اكثر اللغات وهي
لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب
النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع
مطلقا منصوب عندهم اذ لا مقصود فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر
الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يعد بطريق
الروية والفطانة واما بنو تميم فقد جوزوا المنقطع الا في تعين

احدهما ان يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا
فههنا يجوزون البدل وثانيهما ان لا يكون قبله اسم يصح حذفه
فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى
لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اى من رحمه الله فمن رحمه
هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا
او كان بعد خلا وعدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان
بعد عدا من عدا يعدو اعدو اذا جاوزه مثل جاءني القوم
عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو
في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من
الانيس وقد يضمن معنى جاوز ويحذف من ويوصل الفعل بنفسه فيتعدى
والتزموا اذا التضمين او الحذف وان يقال في باب
الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام
الباب وفاعلهما ضمير اما راجع الى مصدر الفعل المتقدم او الى
اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير
جاءني القوم عدا او خلا بعضهم او الجائي منهم او بعضهم زيدا

وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد لكونهما اشبه
بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما
انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت
وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في
جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا اي المستثنى
منصوب بهما ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما
مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمروا
تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف
اي وقت خلوهم او خلو بعضهم عن زيد او وقت مجاوزتهم او مجاوزة
بعضهم عمروا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا
خالين بعضهم او بعضهم من زيد او مجاوزا بعضهم او بعضهم عمروا ونقل
من الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا
لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى
منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا او بعد لا يكون
نحو جاءني القوم لا يكون بشرا وانما يكون النصب واجبا بعدهما

لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب
الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى
بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية
واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير
المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا تتصرف
فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار
البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي
حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا عن الا احترازا
عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما
في كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب
وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم
يذكر المستثنى منه فانه ح يعرب على حسب العوامل وسيجيء بعض
الشيخ ذكر المستثنى منه لغيره او على انه صفة كلام غير موجب
اي كلاما غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط الا ان يكون
متصلا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق

فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية
والا قليلا بالنصب على الاستثنائية وما مررت باحد الا بزيد
بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثنائية وما رايت
احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق مختار
الاستثناء وهو غير جائز وانما اختاروا البدلية في هذه الصور
لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول له
بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة ويعرب
اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العوامل
من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور
ويخص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى
منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له مجازا او بالمشترك المشترك فيه
وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب
واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ
يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد
اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم

المعنى ان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو
كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون
هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين
يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي وقعت القراءة
كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا
بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول
كما لا يستقيم المفرغ على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في
بعض الصور فربما لا يستقيم المفرغ على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب
ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة
المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم
بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان
يخص المستثنى منه بكل احد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك
قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحد منهما
جائزا مع القرينة وغير جائز بدونها واجيب بان المعتبر هو
الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم

وفي النفي بعكسه لان الشيء اي جميع افراد الجنس في انتفاء
تعلق الفعل بها ومخالفة واحدة اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما
الشيء الكائن في تعلق الفعل بها ومخالفة واحدة اياها فيما نقل كما في
المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا
وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين
من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها
في الثاني فلو قام في الثاني للاتيان قرينة ظاهرة الدلالة على بعض
معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم
زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان يكون ذلك مما يستقيم
فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب
فيه عدم استقامة المعنى ومن ثمة اي ومن اجل ان المفرغ
لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال
زيد الا عالما او معربا ما زال اثبت لان نفي النفي اثبات
فيكون المعنى زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم
فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يعني ان يحل الصفات على ما

يمكن ان يكون زيد عليها مما لا تناقض ويستثنى من جملتها العلم
او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت لم يمكن
ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج
في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه
التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء
الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد
المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود
منه المبالغة في علو المجتمعين على ضربه واذا تعذر البدل من حيث
حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع يحمل على
موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان
مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع
احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو
فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء
لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع على محل شيئا لا منصوب
على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع

لا يعبأ بها فهو صفة شيء المستثنى فتكون الاولى وصفه به لئلا يلزم استثناء
الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان
يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة
غير الشيئية لكان اوفق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ
في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا
بعد الاثبات اي بعدما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي
بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل
على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر كان في قوة
قولك جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك
غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى
على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو بالنصب لكانت فتحته شبيهة
بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا في كالنصب الحاصل بالعامل
فلا بد من تقديرها حقيقة او حكما ليعمل هذا العمل وكذا في قوله
ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد
من تقديرها كذلك ليعمل فيه هذا العمل وما ولا لا تقدران

لا حقيقة اذ لم يمكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذ اكتفي بدخوله
على المبدل منه واعتبر سرايته حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال
كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات
يعني بعدما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا
عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين
البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد
وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع
بالخبرية فان قلت لا احد في هذا المثال محلان من الاعراب محل
قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا
حمله على محله البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو
بعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف محله البعيد فانه
لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض
النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا
اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة هي اي ليس
لاجلها اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اي ومن

اجل ان عمل ليس لفعليته لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما
باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع
ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها انما هو للنفي وقد انتقض
هو بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى بكسر السين
او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا
اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم
واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متصرف فاعلها مضمر ومعناها
تجرية المستثنى اي تبرئته عن ضرب عمرو واعراب غير فيه
اي في الاستثناء دون الصفة اذ ح اعراب موصوفه كاعراب
المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق لكانه لا الجزية المستثنى
مضافة فاشبه اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها
على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان
تقع صفة كما تقول جائني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه
كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مستثناة في الاستثناء
على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده

ضرب القوم عمرو حاشا زيدا

لما قبله

لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا تحمل الا عليها
في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد
فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا
في غير مثل جائني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا لتوافق
حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء
من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جائني رجل الا زيد والمتعدد
اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كالقوم ورهط
وان يكون مثنى فيدخل فيه نحو ما جائني رجلان الا زيد منكور
اي منكر لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق
فيتعذر التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان
يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل
او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن
زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس
المستغرق نحو ما جائني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد
كقوله على عشرة دراهم او عشرون واما اشتراط ان يكون

ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين
وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا
جائني وقوله على عشرة الا درهما وانما اعتبار عند وجود هذه الشرائط
الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى
حملها على غير وانما قال في صدر هذا الكلام ان الا لا تحمل على غير في الصفة
غالبا فقيدنا ولقوله غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو
جائني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جائني رجال الا
واحدا او الا رجلا وان جاز لكن لما كان ذلك نادرا لم
يلتفت المص اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما
اي في السماء والارض الهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد و
محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام
فالا في الاية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هي الهة فيتعذر
الاستثناء لعدم دخول الله في الهة بيقين فلم تتحقق شرط
صحة الاستثناء وفي الاية مانع اخر من حمل الا على الاستثناء
وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى عنهم

الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما الهة مستثنى عنهم
الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون ح فيهما الهة
غير مستثنى الله عنهم بخلاف ما اذا كانت الا صفة بمعنى غير فانه
يدل على انه ليس فيهما الهة غير الله واذا لم يكن فيهما الهة غير الله
يجب ان لا يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف
حمل الا على غيره في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء
ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء
قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه
اكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك
الا الفرقدان فالا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه
والا وجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك
على الشذوذ وقال في البيت شذوذان اخران احدهما وصف
كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو
المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين
الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب

على الظرفية اي بناء على الظرفية فيهما لانك اذا قلت جاء القوم سوى
او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح
وهو مذهب سيبويه فانهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين
يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير
متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما
دانوا اي جازيناهم كما صنعوا وزعم الاخفش ان سواء اذا
اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استكارا لرفعه فيقولون
جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا
في استكار الرفع فيما غلب استعماله على الظرفية قوله تعالى لقد
تقطع بينكم بالنصب

خبر كان واخواتها

وستعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها
اي دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها
ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها
وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر
فالاسناد الواقع بين اجزائه الخبر المقدم على تقرره

لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل
كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيدا ابوه قائم بان يقال
يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف وليسا
من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان
المراد بدخولها ورودها للعمل فيها وورودها عليه كما سبق من
الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره
اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه
وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ويتقدم
على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف
اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا
كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد
وكان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما
لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس
وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا وكان
هناك قرينة لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف

عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه
لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف
لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان
شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجي بعد ان
اسم ثم فاء بعدها اسم آخر اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني
وهو اقواها نحو ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه
خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه
خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير و
عكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان
جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته
ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا
انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت
لان كنت حذف اللام قياسا ثم حذف كلمة كان اختصارا
فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع
كان عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على

اسم ان واخواتها

حاله مفردا اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة
واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به
ما عمل في الاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه
واقتصر المصنف على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وستعرفها
في قسم الحروف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان
او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية
او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل
ابوه في مثل ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس
اي المنفي بها صفة الجنس او حكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا
اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة
ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه
بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها
وان لم تكن كلها من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر
حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو
المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني

على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسمها انما العدم علمها فانه جواب المسند اليه
بعده ودخولها خرج مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت
وبهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب
منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي تقع بعدها
بلا فاصل نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء
هو من تمام معناه وهذه احوال ثلاثة من الضمير المجرور في اليه
او ان يلي منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع
في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض
النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات
تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة
مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة
المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها عريا واقع
على الاحوال المذكورة بل كان مفردا اي بانتفاء الشرط الاخير
فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف
ولا مشابه به لشرب حسبه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه

لو كان

اي على ما كان ينصب به

لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما
ينصب به للمفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد كلا رجل
في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات
في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في
جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس بالمضاف
ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من
اذ قولنا لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل
من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف تخفيفا وانما بني على ما ينصب
به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل
قبل البناء ولم يبن المضاف ولا مضارعه لان الاضافة
ترجح جانب الاسمية فتغير الاسم بها على ما يستحقه في الاصل من
الاعراب وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة
بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه
وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على منع الخلو سواء كانا مع انتفاء
كونه مضافا او مشبها به او لا وهي ستة صور نحو لا زيد في الدار

ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة
ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد
ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في هذه الصور
الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا
النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التاثير
مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسمه لكن مطلقا لا بعينه
اما في المعرفة ليكون كالعوض عما فاته من التنكير من معنى نفي الآحاد
واما في النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول
السائل أفي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة
ايضا وقولهم قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه
القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب
الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية
علي عليه السلام ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب
بانه متأول بنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها
فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة

او

او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره بهذه الصفة
فكانه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا التاويل ابا حسن بحذف
اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة
الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب
كل منها نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه
فانها بحسب التوجيه تزيد عليه الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة
الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا
على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة
ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة
الا بالله فحذف خبر جملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية
والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله
اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني
فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول
فيكون منصوبا حملا على لفظه لشبه حركته حركة الاعراب ويجوز
ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث

الثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله
اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان
لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء
عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على
جملة بان يقدر لكل واحد منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو
لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم أبغير الله حول
وقوة فجيء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا
الالغاء والاعمال والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف
فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا
بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول
بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها
بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا
بمعنى ليس ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب
فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اي لا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا

بالله منصوبا او مرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون قوله الا
بالله منصوبا من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على
جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس
لم تغير العمل اي عمل لا اي تأثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان
العامل لا تتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى
الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة نحو قول
ألا رجل في الدار استفهاما واما العرض مثل ألا تنزل عندي و
لم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحالة قبل الهمزة بل
ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال
هذا خطأ لانها اذا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو
وحرف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو ألا زيدا
تكرمه واما التمني نحو ألا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء
واما قوله ألا رجلا جزاه الله خيرا فهو عند الخليل ليست الا
الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض
برأسه فكأنه قال ألا ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا ولكنه

ولكنه حذف ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة
الاستفهام بمعنى التمني فكأن الشاعر قال ألا رجلا لكنه نونه لضرورة
الشعر ونعت اسم لا المبني اي نعت اسمها المعرب احترازا عن نحو
لا غلام رجل ظريف الاول اي الذي يرفع صفة للنعت اي يلي الاسم وما
بعده احترازا عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال
من ضمير مبني والعامل فيه مبني احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه
يليه حال بعد حال او صفة مفردا احترازا عن المفصول نحو لا غلام
فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على
المنعوت لكمال الاتحاد بينهما وان يقال وتوجه النفي اليه اي
الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى انه مبني
على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فان المذكور سابقا ظاهر وانه اذا
كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء
ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه
فان باردا في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر
ولو جعل نعتا للمتبوع يلتبس حال عليه لتوسط التابع بينهما ومعرب

لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون
البناء رفعا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على المحل القريب
نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا
اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب
لا غير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او المحل القريب
وقد عرفت امثلته في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا
المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا
كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس او اذا
كان لا مكررا فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بل
يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل
على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف
ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذا المعطوف على
المنفي يزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابن
وابنا في قول الشاعر لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو
بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع لا نقل فيها عنهم لكن ينبغي

ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كما ذكره الاندلسي ومثل لا ابا
له ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس
لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات
الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز يعني ان
الاصل في هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين
له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجروره خبرا
لها وقد جاء على قلة مثل لا ابا له ولا غلامي له بزيادة الالف
في مثل لا اب واسقاط النون في غلامين كما في حال الاضافة
تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف
بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف
وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته
اي مشاركة اسم لا حينئذ للمضاف باظهار اللام بينه وبين
المضاف اليه له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف
من حيث هو مضاف بعني الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان
مثل لا ابا له ولا غلامي له جائز تشبيها له اي لمثل هذين

التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة في
لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين التركيبين له اي لما يشتمل على
الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من
التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثم اي لاجل ان جواز
مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى
الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص
فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته
له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا
يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيه بتركيب
لمضاف الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه وليس اي
مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد والمقصود منهما على
تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت الاب والغلامين لمرجع الضمير
المجرور باللام مستقلا من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى
لا يفيد على تقدير الاضافة اذ لا قائل بمعنى هذا التركيب على

تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر
اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان والحال ان ليس المراد فلان
المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود عن
ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة
وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان
المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه
والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار
المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد
للام المقدرة وحكم المقحم بعد ما عرفت ويحذف اسم
لا هذا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس عليك ولا يحذف
الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا
الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اي لا مثله
موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان
جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين
في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما

اي دخول ما ولا وهي اي خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسميهما
لغة الحجازية واما بنو تميم فلا يعملونها وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل
اسميهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما
انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يذهبون الى اعمالهما
فيكون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدا وخبر على
ما كان عليه قبل دخولهما عليهما ولغة الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل
قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن امهاتهم واذا زيدت ان
مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد
مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة
عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم
الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما اذا كان مع
واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان
العامل ضعيف عمله لشبهه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم يعمل
واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملهما بمعنى النفي فلما انتقض
بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغيير الترتيب مع ضعفهما في

المجرورات

العامل واذا عطف عليها لا تظهر اثر موجب تكرير الحيم اي لا يعاطف
ليفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد قائما بل قاعد
وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير
لكونهما بمنزلة الا في نقض معنى النفي المجرورات هو
ما اشتمل اي اسم اشتمل لمخرج الحروف الا واخر انه في حال
الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
لانها من اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف
اليه من حيث هو مضاف اليه بغير الجر سواء كان بالكسرة او
الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف
اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه
مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بالعرفية
لكن المشتمل على علامة اعم منه ... فيدخل في
تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف
اليه بالاضافة اللفظية ان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف
اليه وهو هنا غير هو المصطلح المشهور عنهم ومذهب

مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه
بحرف الجر لفظا انها كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو
يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان
نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر
مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة
وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بحرف
المقدرة وهو في لكنه غير مراد او لو اريد لا نجر فالتقدير اي تقدير
الحرف شرط ان يكون المضاف اسما او لو كان فعلا فلا بد من ان
يتلفظ بالحروف نحو مررت بزيد مجردا اي مستغنى عنه تنوينه او ما
يقام من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين
او النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يزجوا الكلمتين مزجا
... التعريف والتخصيص والتخفيف حذفوا من
الاول علامة تمام الكلمة وتمموا بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف
انه كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية
انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المص

في المتن والتصريح في شرحه لان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية
انما هو الاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في
المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم
في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير لام تقوية للعمل اي
ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من
البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز
فان في اسناد الحسن الى زيد ابهام فانه لا يعلم انه اي شيء منه
حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا ايضا تخصيص
تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا
كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما افيد بالاضافة
فليثبت فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة
بتقدير الحرف معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف
تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى فالعلم
سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او

مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة و
لكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد
واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية
بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في مضاف اليه غير جنس المضاف
وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام
زيد فان زيدا ليس جنسا للمضاف صادقا عليه ولا ظرفا له فاضافة
الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في
جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف
ايضا صادقا عليه وعلى غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص
من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف والاصل في المضاف
اليه اما مباين للمضاف وحينئذ ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى
في والا فهي بمعنى اللام واما مساو له كليث واسد واما اعم مطلقا
كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنع واما اخص مطلقا كيوم
الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة بمعنى اللام واما اخص من
وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من وان

فى بمعنى اللام واجاب ولكنه واسند او علم مطلق كما هو التحقيق
على التقدير فى خشية وانما اختص بمعنى اليوم الاحد وعلم النحو وشجر الاراك
فالاضافة على الحقيقة بمعنى اللام وانما اختص من وجه فان كان المضاف اليه
اعم المضاف فالاضافة بمعنى من والا فهى ايضا بمعنى اللام فاضافة
خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام ان يصح
التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك
يوم الاحد وعلم النحو وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام
فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من موارد الاضافة
اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد
وهو اى كون الاضافة بمعنى فى قليل فى الاستعمال لانهم ردوها
اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم
ضرب له اختصاص اليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا
يكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص
الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة
بمعنى فى قليلة ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام

وواما

واما الاضافة بمعنى من فهى كثيرة فى كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما
على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم
فضة مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى فى اى ضرب واقع
فى اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع
المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية فى الاضافة المعنوية موضوعة
للدلالة على معلومية المضاف لان النسبة امر الى معين يستلزم
معلومية المنسوب ومعهودية فان ذلك غير لازم كما لا يخفى لان
علمت قد يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون
هيئة التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما
المعرف باللام فى اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين
كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وذلك على خلاف وضعه و
ليس يجرى هذا الحكم فى نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف
وان كان مع المضاف اليه معرفة لتوغلهما فى الابهام الا ان
اذا كان المضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته فى شىء من

الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد
الذى يماثله فى الشىء الفلانى وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اى
تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص
تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا
بين غلام رجل وغلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امراة
وقلة الشركاء فيه وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف
اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا لام حذف لام
وان كان علما بنكر بان يجعل واحدا من جملة من تسمى بذلك
الاسم وان لم يكن المضاف معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن
اذ المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء
كان نكرة فى نفسه من غير تجريد المضاف او كان معرفة جردت
عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى
النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف
ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتمتنع الاضافة
حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافته

المعرفة

المعرفة وبين جعلها علما فى نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس
فى لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قلنا هو
التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف
بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها
باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف
بتعريف واما اجازة الكوفيين فى تركيب الثلثة الاثواب و
شبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو
الخمسة الدراهم والالف الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما
قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من
الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافى والديار
البلاقع واما ما جاء فى الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى
البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان
يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد
مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير
معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل

اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة صفة المشبهة
الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا التخفيف لا تعريفا
ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى
بان يسقط بعض الكلام عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ
بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في
لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او
حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل
ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط
بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان
اصل القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في
القائم واضيف القائم للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في
المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام فالتخفيف في
المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير
واستتاره في الصفة ومن ثمة اي ومن جهة وجوب افادة
الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص

جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها
وجعلها صفة لنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب
وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها
اذ لو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة
ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه
بثمة وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف
وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول
وامتناع الثاني فلا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من
تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار
بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص
ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو
زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد
لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام
لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف
ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط ومع هذا

كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا
للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول
لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين
بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه في شرحه
بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المنعقد حتى على الاضافة
مجرد ادعاء يخالف الظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من
قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها
بالجر عطف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب
عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى
به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله و
ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني ان هذا القول
ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت
من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة
ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب الا ان
يقال ان المراد به انه ضعف في الاستدلال به اولا بنص

فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او
لانه يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب
شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها
... قال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب
المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي ممدوح
الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع
والواحد صفة للمائة او بدل منها او من قبيل الشلة الاثواب كما
هو مذهب الكوفية وعبدها اي راعيها شبهها له بالعبد لقيامه
بخدمتها او عبدها ... باضافته لادنى ملابسة عوذا
بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من المائة تزجي
بالزاء المعجمة وبالجيم على صيغة المعلوم المذكر اي تسوق فاعله ضمير
العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول
المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة
الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة الروي من القصيدة واما
قاسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله

وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء
التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار يعني الحسن
الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية
ونصبه على التشبيه بالمفعولية وجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة و المضاف
اليه جنسا معرفا باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد
والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني
انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت
وكذا اشباهه وهو الضارباي والضاربته ونحوهما فيمن قال
اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه ان الضارب في
ضاربك مضاف ودون من قال انه غير مضاف والكاف
منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير
لا للاضافة فانه لا يحتاج في جوازه الى حمل حملا اي لحمل الضاربك على ضاربك
فاتحد فاعلا المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم
اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولها
وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى

تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس
اتصال الضمير ثم لما لم يعتبر التخفيف في ضاربك جوزوه بدونه
حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما
فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل
على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة
انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اي لا يخلو وجه
كون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما
يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولكن لا يتصور
ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل
ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك بالمنفصل
بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين فصار الضمير المنفصل متصلا
فصار ضاربك وحصل التخفيف حذرا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من
باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل
من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا

الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله و
الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك
حملا على نظيرهما على الاجوبة عن الاستدلالات الفراء على جواز الضارب
زيد من جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين وذلك ان يحمل كل واحد منها
اشارة الى مسئلة على حدة مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد
ثم قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعيف عطف المجرد
عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة معرفة باللام لانه يتوسط
العطف يغتفر مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع
بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه وحينئذ
يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير
الاول لارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة على حدة و يتضمن
الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى
صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من
هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام
الاخرى ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها الا بتاويل

مسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد وخلافا للكوفية فان مسجد
الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير
فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله ولا يضاف موصوف
الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء
فان كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع
صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء
صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب
متاول فمسجد الوقت الجامع وذلك بتاويل متعين احدهما ان يكون
الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع
صفة الوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه
ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع
قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة مضافا المسجد
اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف
وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة
الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى

في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية
ولا توصيف مكان هو جانبه بها الكلام الا ان يقال ان المراد بالمكان
مكان ان جزء وكل في المكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء و الاضافة
جانبه والمكان الذي اشير اليه بنسبة النسبة اليه هو الكل فيستقيم
المعز ورد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها
مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب
اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه
بانه متأول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه
اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة و
غيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه
الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة لما فيه من اضافته
الابهام حيث انه صفة لما من حيث الجنس مبهم فاضيف اليه للتخصيص
وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه
للمضاف اليه في العموم والخصوص اي ذلك المضاف اليه سواء كانا
مترادفين كليث واسد في الاعيان والحبس والمنع

في المعاني والاحداث او غير مترادفين لتساويهما في الصدق كالانسان
والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت
رأيت ليث اسد لا تفيد الا ما تفيد رأيت ليثا بدون ذكر
الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الاسد
اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص مثل كل الدراهم
وعين الشيء فانه اي المضاف فيما نحن فيه اي بصدده فان صاحب
اضافة الى المضاف اليه وان يبقى على عمومه سواء افادت
الاضافة التعريف او التخصيص واعلم ان عين الشيء اذا كان من
الاعلام نحو سعيد فظاهرة واما اذا كان من اسماء الجنس ففيها خفاء وتبرد على
قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم
سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد
مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متأول بحمل احدهما
على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد
كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان
قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا

واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف
علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء وقبلها ساكن وانما كان
ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة لمعارضة
خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت
في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا تثقل عليها الحركة بعد السكوت
غير في الابتداء فكذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره لتناسب مثل
ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة
او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما اصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل
في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن
حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو
عارض للتخفيف فان كان آخره اي اسم المضاف الى ياء المتكلم
الفا ثبتت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب
نحو عصاي ورحاي وهذيل قبيلة من العرب تقلبها اي الالف
حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلتها ياء المتكلم وتدغم في الياء
مثل عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس

المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخره اي الاسم المضاف الى
ياء المتكلم ياء او واوا ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة
الواحدة نحو مسلمي اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت
الياء في الياء وكسر ما قبلها لما انقلبت ياء ساكنة توجب نقل
الضمة قبلها تغيرا الى حركة مناسبة لها نحو مسلمي وان كانت
قبل الياء او الواو فتحة تبقى ما قبلها مفتوحة كقولك مسلمي ومسلمي في مصطفون
مصطفى نحو الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث
لساكنين اي لزوم التقاء الساكنين ان لم يتحرك واختير الفتحة
لخفة واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم
فاخي وابي اي فاقول في اخ واب اذا اضيفا الى ياء المتكلم
ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا
منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي برد لام الفعل فيهما وهي الواو
وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر
وابي مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا
ومعنى واجاب عنه المصنف في شرحه بان ذلك خلاف القياس

وسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلمي وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة نحو مسلمو اذا اضيف الى ياء المتكلم صح

قدر الحركات في ذو المجاز تقديري

واستعمال الفصحاء مع ابي ان يكون المقسم به اي ابي جمع اب واصله ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه كذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباؤنا فداكم وتقول اي امراة قائمة لا ممتنع فيهم الا المذكر حمي وهني عاد رد المحذوف عند الاضافة الى يا المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافة الى يا المتكلم في بالرد والقلب والادغام فمي والاكثر اي في اكثر موارد الاستعمالات وفمي في فصحها اتي بالميم العوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منها اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورايت حما او حمك ومررت بحم وحمك وجاء مثل خباء بالهمزة فيقال

هذا حمء وحمؤك ورايت حمأ وحمأك ومررت بحمء وحمئك وجاء مثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك وجاء مثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي جواز هذه الاوجه في الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجري هذه الاوجه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة فيقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الا الى اسم الجنس لكان اشمل لكنه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا ليعلم انتفاء حكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان حصله وصلة الى الاسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع وهو جمع تابع مفعول

من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل والكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بالخروج نحو ان ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود وكل ثان اي متاخر متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فيدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا منبئ باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة فان قيل التعريف منقوض بالمفعول الثاني في نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع فالرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي الفاعلية زيد العالم لان المجي المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبري كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعول ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاسماء الا ان العامل

في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء من التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا او حقيقيا او حكميا فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل هنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود هاهنا حقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل فرد والحد فيكون مانعا والظاهر انه انما المحدود فيها لعدم ذكر غيرها ليكون جامعا فيحصل حد جامع مانع يكون منعه كالمنطوق

في النعت

علیه النعت تابع جنس شامل للتوابع کلها وقوله یدل علی معنی في متبوعه ای یدل بهیئة ترکیبه مع متبوعه علی حصول معنی في متبوعه مطلقا ای دلالة مطلقة غیر مقیدة بخصوصیة المادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا یرد علیه البدل في مثل اعجبني زید علمه او المعطوف في مثل اعجبني زید وعلمه ولا التاکید في مثل جاءني القوم کلهم لدلالة کلهم علی معنی الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة علی حصول معنی في المتبوع انما هی بخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد کما یقال اعجبني زید غلامه او اعجبني زید وغلامه او جاءني زید نفسه لا تجد لها دلالة علی معنی في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهیئة الترکیبیة بین الصفة والموصوف تدل علی حصول معنی في متبوعها في ای مادة کانت وفائدته ای فائدة النعت غالبا تخصیص في النکرة کرجل عالم او توضیح في المعرفة کزید الظریف وقد یکون لمجرد الثناء من غیر قصد تخصیص او توضیح نحو بسم الله الرحمن الرحیم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشیطان الرجیم او لمجرد التاکید مثل

نفخة واحدة فان الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاکدت بالواحدة و لما کان غالب مواد الصفة المشتقات توهم کثیر من النحویین ان الاشتقاق شرط في النعت حتی اولوا غیر المشتق بالمشتق ولم یکن هذا مرضیا للمصنف رده بقوله ولا فصل ای ولا فرق بین ان یکون النعت مشتقا او غیره في صحة وقوعه نعتا اذا کان وضعه ای وضع غیر المشتق لغرض المعنی ای للغرض الدال علی المعنی القائم في المتبوع عموما ای في جمیع الاستعمالات مثل تمیمی و ذی مال فان التمیمی یدل وضعا علی ان لذات ما نسبة الی تمیم وذی مال یدل علی ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا ای في بعض الاستعمالات بان یدل في بعض المواضع علی حصول معنی لذات ما ویجوز ان یقع نعتا وفي بعض لا یدل علیه وحینئذ لا یصح جعله نعتا مثل مررت برجل ای رجل ای کامل في الرجولیة فای رجل باعتبار دلالته في مثل هذا الترکیب علی کمال الرجولیة یصح ان یقع نعتا وفي مثل ای رجل عندک لا یدل علی هذا المعنی فلا یصح ان یقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان

هذا یدل علی ذات مبهمة والرجل من الصفات بعینه وخصوصیة الذات المبهمة بمنزلة معنی حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان یقع الرجل صفة وذهب بعضهم الی ان الرجل یدل علی اسم الاشارة وبعضهم الی انه عطف بیان ومثل مررت بزید هذا ای زید المشار الیه فهذا في هذا الموضع یدل علی معنی حاصل في ذات زید فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التی لا یدل علی هذا المعنی لا یصح ان یقع صفة وتوصف النکرة لا المعرفة بالجملة الخبریة ای في حکم النکرة لان الدلالة علی معنی في متبوعه کما توجد في المفرد کذلک توجد في الجملة الخبریة وانما قید الجملة بالخبریة لان الانشائیة لا تقع صفة الا بتاویل بعید کما اذا قلت جاءني رجل اضربه ای مقول في حقه اضربه ای مستحق لان یؤمر بضربه ویلزم فیها الضمیر الراجع الی تلک النکرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم یکن فیها الضمیر الرابط تکون اجنبیة بالنسبة الی الموصوف فلا یصح ان تکون صفة له مثل جاءني رجل زید عالم ویوصف بحال الموصوف ای حال قائم به کمررت برجل حسن فان

الرجل صفة لهذا وفي المواضع
الاخر التی لا یدل علی هذا المعنی
صح

الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه ای متعلق الموصوف یعنی بصفة اعتباریة تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فان کون الرجل حسن الغلام صفة اعتباریة له فالاول ای النعت بحال الموصوف یتبعه ای الموصوف في عشرة امور یوجد منها في کل ترکیب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعریف والتنکیر والافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث الا اذا کان صفة یستوی المذکر والمؤنث کفعول بمعنی فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور وفعیل بمعناه کرجل جریح وامراة جریح او کان صفة مؤنثة تجری علی المذکر کعلامة والثانی ای النعت بحال المتعلق یتبع الموصوف في الخمسة الاول وهی الرفع والنصب والجر والتعریف والتنکیر ویوجد منها في کل ترکیب اثنان وفي البواقی من تلک الامور العشرة وهی الخمسة الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث کالفعل یعنی ینظر الی فاعله فان کان مثنی او مجموعا افرد کما یفرد الفعل وان کان مذکرا او مؤنثا حقیقیا بلا فصل طابقه وجوبا کما یطابق الفعل فاعله

فاعله في التذكير والتأنيث وإن كان فاعله مؤنثا غير حقيقي
أو حقيقيا منفصلا لا يذكر ويؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد
غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم
مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم أبوها وبرجل قائمة جاريته
مثل تقوم جاريته وبرجل معمور أو معمورة داره أو قائم أو قائمة
في الدار جاريته فإن قلت إذا نظرت حق النظر وجدت الأول
وهو الوصف بحال الموصوف يتبعه في الخمسة البواقي كالفعل لأن
فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع إلى موصوفه والفعل إذا أسند
إلى الضمير يلحقه الألف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل
والنون في الجمع المؤنث ويؤنث في الواحدة المؤنث و
لذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين
وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول
في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان
ويضربن قلنا المقصود الأصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصف
إلى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الأول تبعيته

فلم يختص التشابه بهذا الحكم ح

في الأمور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي
من هذه التبعية كما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف
الثاني فإنه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الأول لم يكتف فيه بالحكم بعدم
التبعية فإنه غير منضبط بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل
بالنسبة إلى الظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثمة أي
ومن أجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام
رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن أيضا قاعدة غلمانه
لأن الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام
رجل قاعدون غلمانه لأنه بمنزلة يقعدون غلمانه وإلحاق علامتي
المثنى والمجموع في الفعل المسند إلى الظاهر ضعيف ويجوز من غير
حسن ولا ضعف قعود غلمانه وإن كان قعود جمعا أيضا كالفاعلون
لأنك إذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة
الفعل ومناسبته لأن الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل
يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر إلا أن
يخرج الواو من الاسمية إلى الحرفية أو يجعل المظهر بدلا من المضمر

أو يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف لأن ضمير
المتكلم والمخاطب أعرف المعارف وأوضحها فلا حاجة لهما إلى التوضيح
وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح
والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لأنه ليس في المضمر
معنى وصفي وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لأنه يدل على
الذات لا على قيام معنى بها وكأنه لم يقع في بعض النسخ قوله
ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي ولم يذكر المصنف
أنه لا يوصف بالمضمر لأنه يتبين ذلك بقوله والموصوف أخص
أو مساو أي الموصوف المعرفة أشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية
من الصفة بمعنى أعرف منها لأنه المقصود الأصلي فيجب أن يكون
أكمل من الصفة في التعريف أو مساويا لها لو لم يكن أكمل منها
فلا أقل من أن لا يكون أدون منها والمنقول عن سيبويه
وعليه جمهور النحاة أن أعرفها المضمرات ثم الأعلام ثم أسماء
الإشارة ثم المعرف باللام والموصولات ومن ثمة أي
من أجل أن الموصوف أخص أو مساو لم يوصف ذو اللام

إلا بمثله أي مثل ذي اللام الآخر أو الموصول فإنه أيضا مثل ذي
اللام لما عرفت فيهما من المساوات في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل
أو الرجل الذي كان عندك أمس أو بالمضاف إلى مثله أي مثل المعرف
باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس أو بواسطة نحو جاءني
الرجل صاحب لجام الفرس لأن تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف
إليه أو انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر
المعارف فإنها أخص من ذي اللام فلو وقع أخص نعتا لغير أخص فهو
محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وإنما التزم وصف باب
هذا أي باب اسم الإشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع أن
القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف إلى
أحدهما لأن الإبهام الواقع في هذا الباب بحسب أصل الوضع المقتضي
لبيان الجنس فإذا أريد فيه لا يتصور بمثله لإبهامه ولا يليق بالمضاف
المكتسب التعريف من المضاف إليه لأنه كالاستعارة من المستعير
والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام للبيان وفي بعضه و
حمل الموصول عليه لأنه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا

العطف

الذي كرم اي الكريم ومن ثمة اي من اجل ان التزم وصف باب
هذا بذي اللام لرفع الابهام لبيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض
لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون
جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان
بل رجل العطف اي المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبته
الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق
بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك
النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع
لانه معطوف على زيد وقصد نسبة المجيء اليه نسبة المجيء الواقع في الكلام
وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة وكذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه
ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من
التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز
عنه لانه المقصود دون متبوعه فيخرج بقوله مع متبوعه المعطوف ببل
ولا ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين
من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع

مقصودا

مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا
بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال ولا شك
ان المعطوف مع المعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان
بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد جامعا ومانعا اورد فيه لزيادة
التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد
الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى
مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
احد حروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل
جاءني زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة التي دخلت عليها حرف العطف
كالشاعر والدبير لها جهتان احدهما كونهما معطوفا على الصفة المتقدمة
وتابعا لها وتصدق لها على هذه الصفة من جهة الاولى انها تابع
صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف
العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون عطفا لثانيهما على الاول
فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفات من
جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفا فلم

صفة لزيد تابعة له
بتبعية المعطوف عليه
او غيرهما ح

ما مر وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الصفة والموصوف
لتأكيد الموصوفية في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح
المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله
وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى
بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه
قال في امالي الكافية ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو
على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من
الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل
فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان
الحروف المتوسطة بينها عاطفة لدلالتها فيها على ما يدل عليه في غيرها
من الجمع والترتيب وغير ذلك فجعلها غير عاطفة في الصفات
عاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة وتنبه اليه واذا
عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان
او مستترا اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل

المرفوع

المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى
من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد لكان
كالعطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان
ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة دليل جواز افراده
عما اتصل به فبتأكيده يحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون
العطف على هذا التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا وهو باطل فان
كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا
وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى
فلا حاجة فيهما الى التأكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب
هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما
عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التأكيد لانه قد طال الكلام لوجود
الفصل فحسن التخفيف بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل
حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد ام بعده كقوله تعالى ما اشركنا
ولا آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف

بحرف العطف لتأكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد
بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد
والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيد
بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على
قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على المضمر المجرور
اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره
اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا
متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه
اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل
كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في
المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفى بالفصل
لان الفصل لا تأثير له الا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار فحيث
لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه ولا يتصور له اثر فكيف يكتفى به
فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد
والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل تكرر

وجره بالاول والثاني كالعدم بمعنى من قبيل قولهم بيني وبينك اذ
بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد
في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه من لزوم اعادة الجار في حال
السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا
واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار
فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال
منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وايضا
جاز تأكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو
اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف على الاول
الا بعد التأكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التأكيد
عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه
والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم
تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما
الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف
يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة

بتأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور فيخرج المتصل
المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل
ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال
العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها مشتبها في
المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن
الاحوال العارضة له من حيث هو نفسه كالاعراب والبناء والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف
عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها مشتبها في المعطوف احترازا
عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على رجل وليس
في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان مقتضى تجرده عن اللام هو اجتماع
اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة و
سخلتها بتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي الحارث شاة وسخلة لها
او محمول على نكارة الضمير كرجل على الشذوذ اي رب شاة
وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة

لها بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا
وجب بناء المعطوف في نحو يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف
النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا
معرفة في نفسه فعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في
يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة
وعبد الله مضاف ومن ثمه اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجوز له ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا
ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان
معطوفا على بقائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن
الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى الاسم فتعين الرفع على ان
يكون خبرا مقدما على المبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف
الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان للقائل ان يقول هذه
القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير
فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك
الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب.

لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء لما نسبة الى
السببية ان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقض
على تلك القاعدة او يكون معنا السببية مع العطف لكونها تجعل
الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى فالمعنى الذي اذا يطير
فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى
الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي
الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي اذا
اوقع العطف شيء على معمولي عاملين بان عطف اسمان على معموليها
عاطف واحد وقال بعض شارحي الكتاب الاظهر عندي ان
العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين الى العاملين
بان يجعلا معموليها واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين واما
قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو
ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا على اكثر من العاملين فانه لا خلاف
في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان يكون الثاني غير الاول
وذلك لدفع توهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا

وبكر

وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ
العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم
ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين
امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه
لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين
مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب
الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع
بل يعديها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في
جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار
زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع والمنصوب
لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان اهل اللغة والقياس
يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب
الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء
المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله
يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض الاخرة

في التاكيد

التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع بجعل
حاله ثابتة مقررة عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه
فيثبت عنده ويحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو
المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عند السامع او لدفع ظنه
بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد
او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب
نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب
الشديد فيجب في تكرير اللفظ ايضا حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى
الحقيقي اما في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشيء والمراد
نسبته الى بعض متعلقاته كما في قولك قطع الامير اللص اي قطع غلامه
فيجب في تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من
يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في
الشمول اي التاكيد يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه
او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس
المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما نسب الفعل الى جميع

افراد

افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيدفع هذا الوهم
بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فهذا
هو الغرض من جمع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فقوله المخرج
الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل
والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في
متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع وليست بالوضع واما
عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه وحقيقته لكن لا في
النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وهو اي التاكيد لفظي اي
منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى
لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي تكرير اللفظ
الاول ومعناه حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت
انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا او
الضرورة واعتبار المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجري اي
التكرير مطلق لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ
كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او

غير ذلك ولا بعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص
الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالالفاظ
المحصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة
اي معدودة ومحدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع
وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات
الثلث في حال الافراد مثل حسن وبسن وقيل اكتع مشتق من
حول كتيع اي تام وابصع بالصاد المهملة من بصع العرق اي
سال وبالضاد المعجمة من البضع اي روي وابتع من التبع وهو
طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية
بين هذه المعاني ومعانيها التاكيدية اي بالتامل الصادق فالاولان
اي النفس والعين يعمان اي يطلقان على الواحد والمثنى والمجموع
والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا و
اختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في
المذكر الواحد ونفسها في المؤنث الواحدة وانفسهما بايراد صيغة
الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما

انفسهم في الجمع المذكر العاقل وانفسهن في جمع المؤنث العاقل وغير
العاقل من المذكر والثاني اي لما سمي النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين
سمي الثالث ثانيا للمثنى نحو كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والثالث
بعد التثنية المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير
العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها
نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن
نحو طلقت النساء كلهن و باختلاف الصيغ في الكلمات البواقي
وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في
المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع المذكر بتاويل
الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا
اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء
ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان
او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى
ذكر الافراد ولان الكل ما لم يلحظ افراده مجتمعة ولم تعتبر افراده
لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث

يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون
في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت
العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل لمعنى
الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا
ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان
او مستترا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك
الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك
فنفسك تاكيد لتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ
لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن
نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني
بقوله هو وقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد
بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب
عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور
بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت
بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل

بالنفس

بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس
وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد
نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل
لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها
كثيرا واكتع واخواه يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور
لاجمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلث تبعية لا بالاصالة لكونه
ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا تتقدم يعني اكتع واخواه عليه
اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخويه دونه
اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على الجمعية ولزوم
ذكرها من شانه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى

في البدل

المتبوع اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى متبوعه دونه اي
دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء
بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا لنسبته الى التابع
سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت
زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد

وعطف البيان لانها ليست مقصودة بالنسبة بل المتبوع مقصود به
وبقوله دونه احترز من العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بالنسبة
مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء
ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصود وان بعد المعنى
فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان
زيدا بدل من احد وليس منسوبا بالنسبة التي هي عدم القيام مقصوده بالنسبة
الا زيد بل النسبة المقصودة منسوبة بالنسبة الى احد نسبة القيام الا زيد
قلنا بالنسبة الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام
بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة
منسوبة بالنسبة الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون
بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد نسبة شيء الى شيء آخر
نفيا ونسبة الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي
البدل انواع اربعة بدل الكل اي ما يدل هو كل المبدل منه و بدل البعض
اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما بيانية في خاتم فضة و بدل
الاشتمال اي ما يدل بسبب غالبا من اشتمال احد المبدلين على الآخر

اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو
يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه و بدل الغلط اي بدل سبب عن
الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لا دنى
ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا
لا ان يتحد مفهومهما ليكون تكرارا وفي نحو جاءني زيد اخوك فرد واحد
وان اختلف مفهومهما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي و(؟) ارى
الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان
بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل من الكل وقالوا من ان الفرق
بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان
فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب
انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط
وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا
بل اراد وا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك
زيد ان قصدت الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا
فالثاني عطف البيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت

بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وحينئذ يكون التوضيح
الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد واليه يعلم التوطئة فالفرق
ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا
رأسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه
ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني
زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون منتهيا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته
وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا
في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان
نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من
باب بدل الغلط بغير هما اي بغير كون تلك الملابسة بغير كون البدل
كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزء من
البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر
فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال
ويمكن ان يورد لمثاله مثل اثبت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه
المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا

البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل لقلة
لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل
الغلط ان يقصد اي ما يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير
اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه
ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك و
نكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة
وجاءني رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت
اي نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود
من كل وجه فاتوا فيه بصفة يكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل
بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين
نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا او اخوك
ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من غائب لان
المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص ولا ابين من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما
بدل الكل لزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما
واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المدلول فيها مفقود

اذ ليس مدلول الثاني في مدلول الاول فيقال اشتريتك بعبدك د
اعجبني علمك واشتريتني الصفي واعجبك علمي وغير ذلك الحارود فينبغي
الكاز عطف البيان تابع شامل جميع التوابع غير صفة احترز به عن
الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحروف والتاكيد
ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي
ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح
ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابو حفص
كنية عمر وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب فقال
ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا
فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو
يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر
له اللهم ان كان فجرا وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر
له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده
فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعيره
وزوده وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث

عطف البيان

الاحكام

الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان
تركت بشرا ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه
لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك
بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد وآخره عليه
الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير الثاني مفعول له التارك ان جعلناه بمعنى
المصير والا فهو حال قوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه
وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه وقوعا جمع واقع
حال من فاعل ترقبه اي واقع قوله مترقبة لا زهاق روحه لان الان ان
ما دام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين
فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف
بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب
الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف
حكمه اذا كان بدلا فيما ولي صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام
زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل
او جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والاولى المعنى

المفرد والمثنى اعني المبني اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن عرف
ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان
تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب اي اسم
ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد
بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل
صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما ان يتضمن الاسم معنى المبني الاصل
مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او شبهه كالمبهمات فانها
تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه
موقعه كنزال واقع موقع انزل او مثل كلمة الواقع موقعه كفجار او
وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف
الخطاب المشابه للحرف وكذا عوك او اضافته اليه كقوله تعالى
من عذاب يومئذ فمن قرأه بالفتح او وقع غير مركب مع غيره وعلى
وجه يحق عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة
كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب فلما كان
المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب ان التركيب وعدم

المبني

المشابه

المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما
بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف
ترتيب ذكر المعرب والمبني في تعريف المعرب والمبني تقديما وتأخيرا
ايثارا لتقديم ما هو وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من
حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات
الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب
المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية
لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر
بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونه على الحركات الاعرابية ايضا كما
في صدر الكتاب حيث قال فالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا
وعلى غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة
وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف اخره
اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل باختلاف العوامل اذ قد
يختلف آخره لا باختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأة
ومن زيد وهي اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات

واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات
واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال
لا على الافعال التقدير بحث الاصوات فما بعد الاصوات لا
باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف
لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها معربة ثمانية ابواب في بيان
الاسماء المبنية ولابد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل
في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلابد عنده وذلك
من علتين اخريين احدهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء
السكون والاخرى للحركة المعينة انها لم اختيرت دون
الباقي فبين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه
او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد
في المتكلم يتكلم به او مخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن
يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم
والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب
مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة

وان كان موضوعة للغائب وليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها
لفظا او معنى او حكما اراد بالتقديم اللفظي ان يكون المقدم ملفوظا
او متعلقا محققا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد
وبالتقديم المعنوي ان يكون المقدم مذكورا من حيث المعنى لا من
حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله
اعدلوا وكأنه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله
تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة مورثا
فكأنه تقدم ذكره معنى واما التقديم الحكمي فانما جاء في ضمير الشأن
والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم
القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون
ذلك المنع من ذكره اولا معتبرا وصار كأنه في حكم المتقدم اليه
الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال
في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما
قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج

الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا
لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك
والمتصل غير مستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله لشبهه وليكون كالجزء
منه وهو اي الضمير باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور
لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب
كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال
والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال
الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال الاتي ان شاء الله تعالى فذلك
اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور
المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم
الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم المجهول الماضي الى المنتهيتين
اوليهما الا ضربن صيغة الجمع الغائب المعلوم وثانيهما الا ضربن
صيغة الجمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم
اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التصريف
هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب

ضربا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع
المنفصل انا الى هن انا نحن وانت انتما انتم انت انتما انتن هو
هما هم هي هما هن والضمير في انت انا انتن هو ان اجاءك والحروف
الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث والنوع الثالث المنصوب المتصل وهو قسمان القسم
الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك
ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما
ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما
انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اي المنصوب
المنفصل اياي اي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه
الى اياهن اياهما اياهم اياها اياهما اياهن وفي اياي اختلاف
كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على المتكلم والخطاب
والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والنوع
الخامس غلامي في مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف غلامي
غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان العاشر

ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا
للمتكلم لفظين فقط لان فيه ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت
مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى
المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث ووضعوا
للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى
المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب في ذلك
فان الضمير في مثل ضربتا وضربا هو الالف المشترك بينهما والتاء فيه
حرف تأنيث وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني
ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثني
عشرة كلمة لثمانية عشرة معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى
وفيها لتلك الامور علل ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها
فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر
لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضمائر التي
وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف
في آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما بقي دليل على ما القي مضى

في آخرها ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي
للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب و
للواحدة المؤنث الغائبة اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت
فان التاء علامة التأنيث لا الضمير المرفوع وان لم يجتمع مع الفاعل
الظاهر في ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان
مثنى او مجموعا او واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب و
نضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد
الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب
وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم الفاعل والمفعول
او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا
مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك
زيد ضارب هند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون
والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في
ضاربون بضمير لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضمائر لا تتغير
عن حالها الا ان تتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير

وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان
عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لما تغير الا يرى ان الياء في تضربين
والنون في تضربن والواو في تضربون والالف في تضربان لا يتغير
فيها اي الالف والواو في صفة حرف التثنية والجمع وليسا بضمير
ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا بحال شيء
الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره فان وضع الضمائر للاختصار والمتصل
اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل
بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن
ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل
الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت
الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد
ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع الاتصال بلفظ
بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوعا اذ الضمير المرفوع
لا يتصل بالحرف لانه خلاف المعهود بخلاف المنصوب نحو انني فانك
او بكونه اي بكون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جارية

على غير من هي اي تلك صفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة
لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه
لو قلت زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل
المتبادر انه عمرو لاقربه الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قلت ضاربه
هو فانه لما انفصل الضمير علم خلاف الظاهر ان مرجعه ما هو خلاف
الظاهر وهو زيد الا انه لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس ووجب
الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه طردا للباب وانما
قال من هي له ولا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل [illegible]
على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال التقديم العامل وما ضربك
الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال
لحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال لكون العامل
معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته
هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه
اسند الى الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة
لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان فاعلا لا تأكيدا

والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التأكيد ولكنه تأكيد لازم
لا فاعل ملتبس بخبر الزيدون ضاربوهم وروي عن الزمخشري ضاربهم
هم وعلى هذا يكون فاعلا كما يقال واختار اختياره بالتمثيل بصورة لا لبس
فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس
احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من
الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير اصلا فيجب اتصاله فان
كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد
الضميرين اعرف من الآخر احتراز عما اذا استويا نحو اعطاهما اياه
حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين
فيما هو كالكلمة الواحدة من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو
اعرف من الآخر احتراز عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته
اياك فيلزم انفصاله لتعذر التكلم في تأخير الاعرف ولم يجئ نظيره
في اول الوهلة بارادة على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال
ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت
اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل

وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل
بما هو فصل وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس
احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم
الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
بالمتصل وفصل ذلك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اي
وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اي الضمير
الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول
لئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الآخر فيما كالكلمة الواحدة بلا
مرجح واما على التقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما
هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما
ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو
ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان
واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت
اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ
ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا

نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته
واجب الاتصال فما هو شبيه بالمفعول ان لم يكن واجب الاتصال
فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان
رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال
انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا كالمبتدأ المحذوف الخبر
تقول لولا انت الى آخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انتِ
لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا
هن لولا انا لولا نحن وكان الاولى بما سبق ان يقول لولا انا
لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري
وكذلك الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون
ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخرها وجاء في بعض اللغات
لولاك وعساك الى آخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا
ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد تقع بعضها موقع
بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه
ضمير مرفوع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا

نون الوقاية

المقام مع انه حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش
تصرف في ما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش
الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول
على لعل لتقاربهما في المعنى فهنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه
في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي
اذا الحقته تلك الياء لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي
اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية
لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب
اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع ايضا
تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة
لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون اي نون الاعراب
الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني ليت و
كان وان ولكن ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية بملاحظة
الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين
تركها تحرزا من اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام

من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق
نون الوقاية في ليت من بين اخوات انّ لعدم مانع قوة دخولها
والحمل على اخواتها خلاف الاصل و في ومن وعن وقد وقط وهما
بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في
البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعلّ في الاختيار
فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط
بين المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل
مثل كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان
الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمّى ذلك المرفوع فصلا وذلك
المتوسط لفصل ذلك المتوسط المرفوع بين كونه اي كون الخبر
نعتا وخبرا فانما يعلم لها ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند
اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا او غيره وذلك لاجل
مع صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل في ذلك المرفوع ان
يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا

لمحاذاته بالمعرفة وامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر
على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل
لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل من الاعراب
عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضي
فيه للاعراب ولا عامل ولكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى
حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه
مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره مع كون
خبرا ما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني معمولي
الجملة وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت
انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن
مبتدأ وما بعده خبره بدون الواو وح الرفع متعين ويتقدم
قبل الجملة ابدا ولفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقديم الضمير على مرجع
غير معهود ولا يحدان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق
مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك
قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب

يسمّى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة بين الاسم والمسمّى
لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا للمطابقة
ايضا ولحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنث لتحصيل المناسبة
يفسّر ذلك الضمير الغائب الا بالجملة المذكورة بعده اي بهذه
الجملة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمّى ضمير الشان والقصة
جملة معترضة بيان للواقع ليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل
للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية او لا وايضا
لزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقديم
على ما ذكرت انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على
ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه
يصدق عليه انه ضمير غائب يتقدم الجملة يفسّر بالجملة بعده فانه باعتبار
رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع
بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا
اذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان
عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا

فان صلح لاستتار الضمير كان مستترا والا فبارزا مثل هو زيد
زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد
قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا نسيا منسيا
حال كونه منصوبا ضعيف اي جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان
مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة واما جوازه فلكونه على صورة
الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر
كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا و
ظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه في هذه الاخبار
ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب
العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع
فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ
كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة عاملة
في الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة
فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا اعمالها في
ضمير الشان لئلا تزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ثم يجوز ان

اسماء الاشارة

المراد وذلك الغير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما بدل
عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشأن مع ان المفتوحة
اذا خففت اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة في
المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها
لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء
لان الاشارة عند الاطلاق حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير
الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية
ومثله قوله تعالى ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على
التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة
ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من
نسبة الخبر الى المبتدا وللمثناة ذان رفعا وذين نصبا وجرا
اي ذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر قدم لكون الضمير اقرب
الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة السابقة فقوله ذا
مبتدا وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا بكل واحد كما ان خبره وجيء
في بعض النسخ ذان في جميع الاحوال اي الرفع والنصب والجر

منه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة
تا وتي هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا
هي وذي وتي قيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها و
قيل هما اصلان والمقول باصالتهما قدما على سائر لغاتها ونهاية
تقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء هاء وبغير وصل الياء
بها وتهي وذهي بوصل الياء بها وللمثناة اي لمثنى المؤنث تان في
الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاتها الا تا لكثرة ورود
تثنيته وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان
وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس
بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان للتثنية المرفوع
وذين وتين للتثنية المنصوب والمجرور ووقوعهما في صورة المعرب
اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيهما ولجمعهما اي
جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا
واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني
يدخل عليها اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار حالتها

حرف التنبيه

حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه
على المشار اليه فقيل لفظ كما جيء به للتنبيه على النسبة الاسنادية في قولك
ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة
حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف
حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع
ذلك مثل ضربك وبك وهي اي حرف الخطاب خمسة الفاظ في
تقتضي القسمة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة
مضروبة في خمسة من انواع اسم الاشارة يعني المفرد المذكر
والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك
جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد
المؤنث يرتقي الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة
وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن
يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا
اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذاكم

وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين ح

وذانك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن
وذانكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذا
البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى
تانكن وتينكن واولائك بالمد واولاك بالقصر الى اولائكن
واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري والامالكي وصاحب الصحاح
لا يقال ذيك فانه خطأ ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد و
ذاك للمتوسط واخر المتوسط لان المتوسط لا يتحقق الا بعد
تحقق الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات
الثلث مقام الاخرى منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى
غيره فقال ويقال ذلك وتلك وذانك وتانك حال كونهما من الاخيرتين
مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع
مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا بعد ان يحمل تلك اشارة
الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين
واولاك بغير اللام فللمتوسط واما هو للمتوسط بعد حذف حرف
الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بفتح الهاء وتخفيف النون

فقال ح

وهَنّا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وبكسر الهاء ايضا
فلما كان الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل
التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان
وغيره **الموصول** اي الموصول المعدود من المبنيات
في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني
لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا تميزا له عن غيره جزءا تاما ان
كان يتم من الافعال اتفاقه والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج
في كونه جزءا او قبل انحلاله الى المركب ولا الى انضمام امر آخر معه
كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا
تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا
من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما
الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي
فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير
عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول
بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا

قوله وعائد فانه رابط بينهما الاصطلاحي

الاصطلاحي انه لو كان هذا القول مستدركا لانه لاخراج مثل اذ و
وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية والقائل ان يقول يمكن ان
يعرف الصلة بحيث لا يتوقف معرفتها على معرفة الموصول بان يقال
الصلة جملة مقرونة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه
فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور
وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم
ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولا كانت الصلة المعتبرة
اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب
الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا
كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره فالجواب ان
يكون ضميرا للموصول عينها بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا
بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعائد ضمير
لا غير ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل
او مفعول لان اللام الموصول تشبه اللام الحرف فجعلت صلتها
ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اي الموصولات

للمثنى

الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان للمثنى المذكر واللتان
المؤنث ويكونان بالالف في حالة الرفع والياء في حالة النصب والجر
والالى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر
والذين كالاثنين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة
المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل
مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر و
اللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاز في اللاتي اللات بحذف
الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء
معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاز فيما
يعقل نحو والسماء وما بناها ومن الغالب مجيئه فيمن يعقل ويستوي
فيها المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي
نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار وايه بمعنى التي
نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي
المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي و
التي قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها

والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي
ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي والتي او المثنى
او المجموع والعائد المفعول اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به اذا
كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة واذا كان في غاية
لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء اي يقدر لمن يشاء
اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه
ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل
وتذكيره اياه فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن اسم الفلاني في الجملة الفلانية
بالذي بعد ما بينهم طريقة الاخبار به لا بد من تذكر كثير من مسائل النحو
وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي
اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال واذا
اخبرت اي اردت ان تخبر عن مفرد جملة بالذي اي باستعانة الذي
الذي او التي او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان
المخبر عنها لا المخبر بها صدرتها اي وقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في
صدر الجملة الثانية ووضعت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه

بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى خبرا
لها اي للجملة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال
او ضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا منه فاذا اخبرت مثلا عن
زيد في قولك ضربت زيدا بالجملة الذي او نعتها في صدر الجملة الثانية
وجعلت في موضعه ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا او المراد بموضعه
محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول عن ضربت ضمير
الذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت
الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة
الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها فان صلة الالف
واللام لا يكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول فيمكن ان يؤخذ
اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول وشرط
ان يكون الفعل الذي تضمنته الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف
كنعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا
يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وشرط ان لا يكون ذلك
في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول

معنا

معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر
باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانك اذا بنيت اسم الفاعل من
سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين وان تعذر امر منها
اي من الامور الثلاثة التي هي تقدير الموصول ووضع عائد الموصول
مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم
اي ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار
بالذي في ضمير الشان لامتناع ان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع
تقدير الجملة بالذي وتأخير المخبر عنه خبرا لوجوب التقديم على الجملة و
كذلك امتنع في الموصوف دون الصفة وفي الصفة دون
الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد
دون العاقل ولا عن العاقل دون زيد لاستلزامه وقوع الضمير
صفة او موصوفا فاما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته
زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل دون المعمول فلا
يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن
دق القصار دون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي

جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه
دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون
نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعها وكذلك
امتنع في الضمير المستحق لغيره اي لغير كلمة الذي لامتناع تقدير
الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذا
امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيره نحو قولك
زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد
ضربته غلامه لانك ان جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدأ
بلا عائد وان جعلت عائدا الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكل منهما
ممتنع واما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية
نحو ما ضربت زيدا او ما زيد قائما وموصولة نحو عرفت ما اشتريته و
استفهامية نحو ما عندك وما صنعت وشرطية نحو ما تصنع اصنع و
موصوفة اما بالمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما بالجملة
نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب
شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف

عند

عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا هي ونعم الشيء هي وصفة
نحو اضربه ضربا ما اي اي ضرب كان ومن كذلك اي يكون موصولة
نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت و
شرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بالمفرد نحو قوله وكفى بنا
فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بالجملة نحو من
جاءك قد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا تجيء تامة
ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة
وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت و الاستفهامية
نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو قوله تعالى اياما تدعوا فله
الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل وقد اتى تقع صفة اتفاقا
فلم يجعلها المصنف كمن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة
صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل برجل عظيم
يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة
وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركهما في
الاعراب غيرهما من الموصولات الا على اختلاف في اللذان

واللتان وفي ذوالطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة
الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن بخلاف حيث واذ واذا
الا اذا كانت موصولة حذفت صدر صلتها نحو قوله تعالى لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اي ايهم هو
اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكد شبهه
بالحرف من جهة الاحتياج اللازم الى الصلة وبنيت على الضم تشبيها
لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات
ما بينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائها مثل ايها
الرجل كما استثنى الى حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى
ان كل ما يصح منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا
فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان
معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء
الذي صنعت اي صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس وفي
جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت
الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال

في كون

في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اي شيء وههنا اعتباران
احدهما ان ماذا كلمة واحدة بمعنى اي شيء والثانية ان ما معناه اي شيء
وذا زائدة وهو الظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انهما كلمة
بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال ليكون كلمة وذا زائدة
فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وفي جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول
لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال
في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول النصب للجواب بتقدير الفعل
المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف و
لم يعتبر المطابقة لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء
الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي اللذين هما من
اقسام المبني فعلة بنائها كونها من شبه المبني الاصل فلا يقال اف بمعنى
اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه
بالمضارع الحكاية لا لان المعنى على الاستقبال وهو انسب ان يعبر عنه
بالمضارع الا مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر
وهيهات ذلك بفتح التاء في الحجاز وكسرها في بني تميم وبالضم

اسماء الافعال

في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر
اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات
واشباهها ليست بافعال مع تادية معاني الافعال امر لفظي وهو ان
صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة
لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال
الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت
الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء
اذ العربي القح ربما قال صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما
لم يسمعه اصلا ولهذا قال المصنف ما كان بمعنى الامر او الماضي
ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون
هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف
وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي
المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو
مطرد في الثلاثي ورد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في
قم واقعد فلهذا تأول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد

الكثرة

الكثرة فكأنه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم
يأت الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة
او الفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرف مؤنث
ولم يقم لي الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه وحال كونه
صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من
القسمين الاخيرين مبني لمشابهته لفعال بمعنى الامر عدلا و
زنة اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال
بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في
الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي
ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الالفاظ الفعلية شيء
لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج
من النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من
الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين
وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال
حال كونه علما للاعيان اي لعين من الاعيان وانما قال علما ليخرج

باب فساق وانما قيد للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما
علما كما قالوا لكنه علم للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكر للتنبيه على
انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبني
في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال المعدول الامر عدلا ووزنا معرب
في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره اي الا في فعال علما للاعيان
يكون في آخره را فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون
الحجازيين في بنائه وقليل منهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها
بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب ووجه الاكثرين ان
الراء حرف مستثقل في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف
اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طريقين مختلفة

الاصوات

اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب
المصادر ولزمته المصدرية ولم يقل اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت
اسم فعل فالاول اما للتعجب في حكمه حكم المصادر والثاني مثل صه ومه
وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه من
كونها اصواتا ونحوه ولم تقم مقام المصادر ولا اسماء الافعال وهي على انواع

نما

فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم والمتعجب
وي وح لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به ومنها ما يجري على لفظ
الانسان على سبيل الحكاية عن صوت بعيد عن نفسه ما يشابه صوت
شيء كما اذا قلت غاق قاصدا الاصدار ما يشابه صوت الغراب
من نفسك وح لا يقدر ان يحكم عليه وبه ومنها ما يصوت به
لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ
لاناخة البعير وح ايضا لا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام
كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية
كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير
نخ او غاق صوت الغراب فهو في هذه الحالة ايضا مبنية لكن
لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بما لا صوت
وهي ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية
فبهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في
باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها وليس لجريها مجرى ما لا
تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال

لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر
على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني
من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا اي لاجل دعائها
او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من
البهائم ذوات القوائم الاربع فلم يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد
الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل
التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به الانسان
تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة ومخففة عند اناخة البعير
ولم يذكر المصنف القسم الاول وهي ما كان صوت الانسان ابتداء
من غير تعلق بالغير وذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما
بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى
لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره

المركبات

المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب
كلمتين حقيقة او حكما اسميين او فعليين او حرفيين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة
ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا

حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت
غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى
الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله
وتأبط شرا لان جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج
بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان
بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وبعض النسبة على وجه
لا يخرج بهذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال
المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احد الكلمتين
مع الاخرى ولا شك انه لا يفهم من ظاهر هيئة التركيب التي في عبد الله
النسبة الاضافية ومن ظاهر هيئة التركيب التي في تأبط شرا
النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر
فانه هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل على النسبة اصلا كما ان
هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق
فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني
حرفا اي حرف عطف او غيره بنيا اي الجزءان الاول لوقوع

آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمن
الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت
عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي
عشر من ثاني عشر الى تسع عشر او اخوات كلمة من خمسة عشر
وحادي عشر واثما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا
التركيب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل
المشتقة منه وفيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد
به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء
العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد
السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات
للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك من المركبات
ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا يتسع حروفهما جميعا
فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل
جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول

الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر لمعنى الواحد
من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار
انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي
وعشر او لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا
بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزء الاول
بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون
والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه وان لم يكن
فيه التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول لتوسطه المانع من الاعراب وبني على
الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء
الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب
الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه والاخرى بناء
اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنايات
جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير
صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك
جاءني فلان وانت تريد زيدا او المراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري

بيان الكنايات

ولا ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكأنهم اصطلحوا ان يكون
المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات
كما قال بعض الظروف وتحذير توهمه الا بالتصريح به فعلى ذلك اوحي
من توهمها مطلق ولتوهم لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم و
بنيا وانما تكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة
لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبنيا وانما بناؤها في الاصل في اسم
الاشارة ودخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى
كم وبعض ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكنايات
عنه وجاءكذا الكناية عن غير العدد واعتبارها نحو خرجت يوم كذا الكناية عن
يوم السبت وغيره وكيت وذيت للحديث اي كنايه عن الحديث
والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي من حيث
هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد فيها ولم تخرج جملة منها
رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات
كأين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي وكان في الاصل
معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد

واقعة فيه

بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في
من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين
لا صورة له في الخط فرتبته في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكرا معهما
ومميز كم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام
عن جنس المسؤول عنه منصوب على التمييز مفرد الا بها لما كان كانه
عن اوسط العدد وهو احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب حمل
مميزه كذلك لانه وحمل كان على الطرف فيكان تحكم وكم الخبرية مميزها مجرور
بالاضافة مفردة ومجموع اخرى يقول كم رجل عندي وكم رجال لك كما تقول
مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك
وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما يبنى عن كثرة صريحا ولما كان
هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها به عن معنى
التصريح بها ويدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية يقول
كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكنا ما قال الشارح الرضي هذا في الخبرية
كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته حرا للمميز المعاني
الخبرية كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا

خبرية والاول جوازه كما ذهب اليه الفراء لكن جوز الزمخشري
ان تكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية
وخبرية ولهما اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية
يتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي
نوع من انواع الكلام والخبرية لما يدل على الانشاء التكثير وهو ايضا
نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كل منهما
لكان اولى لتأنيث الاستفهامية والخبرية فهو على تأويل كل واحد من
النوعين وحاكم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما تقع مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا اي تتبين موقع كل منهما بقوله فكل ما اي كل واحد من
كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير
مشتغل عنه بضميره اي بمتعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا
معمولا على حسبه اي على حسب عمل ذلك الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز
وذلك نحو قولك كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية بتمييزه
الحال مفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات اي فتعيين
لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت.

في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت
وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل نحو
قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته او ضربت من قبيل الاضمار على
شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته
فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة المنصوب
لم نجعله من قبيل ولم نقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع
داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت
او مضاف نحو غلام كم رجل مررت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور
بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر او المضاف عليها
مع ان لها صدر الكلام لان تأخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله
فجوز تقديم الجار عليها على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كالكلمة
الواحدة مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا
فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان
مجردا من العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ ان

لم يكن ظرفا نحو من ابوك وكم رجلا اخوك وهذا مبني على مذهب سيبويه
فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهامية واما عند غير سيبويه
فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان
ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم هنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة
النصب باعتبار العامل الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه
مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك اي مثل كم في تأتي الوجوه
الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط
بمعنى انه يتأتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي
من وما واي واين وانى ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا
مختصة بالشرط وكيف وايان مختص بالاستفهام فمن وما اذا كانا
استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلاثة الاول نحو من ضربت وما صنعت
وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتأتى
فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك
يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع
وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن يأتيني فهو مكرم

وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتأتى فيهما الرفع على
اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الجمل ولا يصح الفصل
وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى واذا
ان لم يتجر نحو من اين قيامك ومتى كونهما منصوبة على الظرفية ومن بعضهم
ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد
عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء
وقال الشارح الرضي والما اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو
لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع اشتغاله على الظرفية اذا
كان خبر مبتدأ موخر نحو متى عهدك بفلان اي اي حين كان عهدك
به واذا اي فيتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع
بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي
اي وقت كان مجيئك فان وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع
المحل بالخبرية وبالوجوه السابقة مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم
قائم وفي مثل قولك كم عمة لك جرير وخالة يعرف فيها الحمل على الاستفهام
والخبر وذكر المميز وحذفه فيه ثلاثة اوجه هذا في كثير من النسخ وفي بعضها

وفي مثل تميز كم عمة اي ما هو تميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى
يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلث في كم احدها رفعها بالابتداء والاخران نصبه
على الظرفية او على المصدرية فانه اشارة الى ما سبق بقوله منصوبا بمعمول على
حسب اكثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصق بما سبق من وجوه
اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في تميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء
سواء كم استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير
كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذه الوجوه
على اعتبار جواز حذف تميزها وهو غير مذكور فيما سبق لكن الالتي
تاخير هذا من قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى
فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء
قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ في اليد والرجل
فتكون منقلبة الكف والقدم يعني انها لكثرة الخدمة صارت
كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدي حلبت بعلى
لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني
على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي

الي

ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار بكسر العين جمع عشراء
وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى عن الحلب و
لا تطيع لصعوبته ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى
المارة وانه طرفة ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم
كانه قال عينه كمية عدد عماتك وخالاتك اي عدد وكونها خبرية على
تقدير الجر على سبيل التحقير اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت علي
عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم
مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومسوغه توصيفه
بلك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير
ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها
تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء
واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضت خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف
مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي
في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن
كمية مالك او خبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية

دراهم او دنانيره او اخبار عن كثرتها فمعناه كم دراهم او دنانير او كم
دراهم او دنانير مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك
خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال
او الاخبار انما هو باعتبار المرات في ضربك اي كم مرة او مرة ضربت
او الى ضرباتك اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما
منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين انه ان كان
المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد ففي الملحوظ في الظرفية اولا الزمان
الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث
الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني مقدر كم
رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية
الظروف اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها
ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اي من تلك الظروف
ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية
فانه قد نشاء انه اعرب مع التنوين كوزن بعد كان خيرا من قتل
وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام

ومن الظروف

كان

كانت ما اضيف هي اليه فلما حذفت صارت غايات ينتهي بها الكلام
وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج
الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما
من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام
وخلف ووراء ولا تقاس عليها لمعناها ويجوز في هذه الظروف على
قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال فساغ لي الشراب
وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من
هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت
لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي
والاول هو الحق واجري مجراه اي مجرى الظروف المقطوع عن الاضافة
لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم
يكن غير من الظروف وكذا تشبيهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه
كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير
وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجري مجرى
الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة

ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد
تستعمل للزمان ولا تضاف الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر
اي اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث
مضاف الى المفرد وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل
طالعا آخره نجم مضى كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات
لانها غاية اي الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف
الى المصدر الذي تضمنه الجملة فهي وان كانت في اللفظ مضافة الى الجملة
فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت
اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال
علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ
الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية
كانت او مكانية وانما جئنا بما ذكرنا من حيث وهي اذا كانت
زمانية للمستقبل اي لزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضي
وذلك لان الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل
مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم

والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس
وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله
لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد يستعمل في الماضي كما في قوله
تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين و
حتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون
جملة على اخرى لتضمنها حرف الشرط فهذه علة اخرى لبنائها ولذلك
اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة
الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها
في الشرط مثل ان ولو وقد تكون اذا للمفاجاة مجردة عن معنى
الشرط يقال فاجاه الامر مفاجاة من قولهم فجئه فجاءة بالضم والمد
اذا لقيه وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا
هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا غلبة وقوعه بعدها
فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار
على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر
او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هي معنى المفاجاة وهو عامل

لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء
فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج وقيل والاقرب الى
التحقيق انها للعطف من حيث المعنى اي خرجت ففاجات وحاصل المعنى
خرجت ففاجات زمان وقوع السبع كما هو مذهب الزجاج وان
اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما هو مذهب المبرد
فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول
فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفا بل يصير اسما بل
المفعول به محذوف اي فاجات في زمان وقوف السبع او
مكانه اياه اي السبع وقد تكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر
البسر اي وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية
في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة و
منها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما
مر في حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد تجيء للمستقبل كقوله
تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعده الجملتان
الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها

بالفعل

بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجيء للمفاجاة
نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المص
ومنها اين واني للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما
للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط
نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد واني تجلس اجلس وقد
جاء اني زيد بمعنى كيف واني القتال بمعنى متى ومنها متى
للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى
تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل ايان يوم الدين
والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام والمستقبل فلا يقال
ايان نام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير
مختص بها والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسر همزتها ايضا
ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اي حال الشيء وصفته فالمراد
بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين قال
صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال
تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل للشرط مع ما على ضعف

عند البصريين نحو كيف تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس
ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده
فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على اي
حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اي من الظروف المبنية مذ
ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفي جر يكونان تارة بمعنى اول
المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ
او منذ يوم الجمعة اي اول زمان رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع
بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد اي اسم المفرد ولا المثنى ولا المجموع
حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان
صاحبنا فيهما اي اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فهما وان لم
لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا الا الحكم عليهما باولية المدة
لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء
فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد والمعرفة
حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين
المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة

عدم

في جعل الوقت المجهول في اول مدة فعل لان اوليته وقت ما زمان
مدة الفعل معلوم بالفرق و تارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع
مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد
بيانه حال كونه منتقلا بالعدد اي بعدد والمستوفي جميع اجزائه
لا يشذ منه شئ نحو ما رايته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم
رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما جئت
مذ قيامك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اي ما كتبت
على هذه الصورة مشتغلا كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب
او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر
ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور
ليصح حمل ما بعدهما عليها فكان قيل فما خرجت مذ زمان قيامك مذ زمان
ذهابك وعلى هذا القياس فما لفي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ
اسمان مبتدأ او هما موقتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما
بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اي خبر كل منهما ما
يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما

التقدير

ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان
نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدا او خبرا
فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية
الا ان يراد بالظرف فيهما كونهما اسمي الزمان لا انهما يقعان ظرفا
في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة
ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن
بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال
وسكون النون ولدن بضم الدال وسكون الدال وكسر النون
ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال
ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف
وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما
يحضر عنده وفيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال
المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها
على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب
لدن غدوة خاصة عنده خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين

في مثل لدن رمحا ولدنك بحذف عنها وثبت ويكون غدوة اكثر
استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء
المشددة وهذه اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد تضم القاف
اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وقد جاء قط ساكنة الطاء
مثل قط الذي اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل
الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع الشئ فيه ليستوفي
النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه
وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها اختها وقيل حملت على
اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء بفتح
الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان
المستقبل المنفي فيه وقوع شئ ليستوفي النفي جميع الازمنة
المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن
الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين
اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي بقي على وجه الدهر
والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة

يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة
نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله من خزي يومئذ بفتحهم
قرئ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا كتساب
اكتساب المضاف لا المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من
الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين
مع ما وان المخففة او المشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي
مثل ان يقوم او مثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة
الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرها هنا في بحث الظروف
ويجوز اعرابها لكونها اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة
اي هذا بيان باب المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة
ما اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متعين بعينه اي بذاته
المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيدا
بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا
وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو
النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج

بحث المعرفة والنكرة

به النكرة

به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها
في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة
بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ
اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة
افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه
بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل
ذلك المشترك آلة الوضع لا انه موضوع له فالوضع كلي والموضوع له
جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية فانا اذا تصورنا ذات زيد و
وضع لفظ زيد بازائه بحيث انه معلومية ومعهودية او الحيثية فانا اذا
تصورنا مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث
معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا
المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم
الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار
نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات
وانما سميت مبهمات لان اسماء الاشارة من غير اشارة حسية مبهم

بحث المعارف

وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له
الخاص فانها موضوعة بازاء معان مشخصة معلومة معهودة من حيث
معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل
مثلا مفهوم المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد
من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان المتصور المعتبر فيه
عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية
كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع
المعرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما
لم نقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة ليتحسين
اللفظ والميم فليس من امبر امصيام في امسفر بدل اللام
ولا تعد مدخوله فيما آخر المعارف او عرف النداء نحو يا رجل
اذا قصد به معين بخلاف نحو يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره
المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل
والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة
ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد

ايها

انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف
اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف
الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف
الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك
نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل
او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة
معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف
الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما كان تعريف
المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدهما معرفا ظاهر والمعرف
باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال

العلم

اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب
او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح
او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصيا او جنسيا
واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين
لغلبة الاستعمال فيه واخرج التعريف لان غلبة استعمال

مبحث العلم

المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع لفرد واضح
معين فكأن اهل الاستعمال وضعوا له ذلك غير متناول غيره اي
حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء
باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد
اي تناول بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار
الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد
التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال
واعرفها اي اعرف المعارف اي اغلبها عند المخاطب من حيث
اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب
فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا
لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب
له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس والغائب
ولم يذكره لانه علم ان اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما
واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر
المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها

فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا اثبت
التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه
وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات
كثيرة النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة
المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة
وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذكر
لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت
لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشيار
من المعدودات والآحاد ما كل واحد منها وكميتها الآحاد ما يجاب اذا
عن وحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات
بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل
واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع
لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود
منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة
متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين

اسماء العدد

معدودين

وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين
داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان
لم يكونا عند بعض اهل الحساب من العدد ولما كان المتبادر ان يفهم
الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل
رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها
الوحدة والاثنينية فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي
تتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التأنيث كواحدة واثنتان
او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين
او بالجمع كمآت والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا
كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين
اثنتا عشرة كلمة واحدة الى عشرة ومائة والف فتقول في الاعداد
مذكرة ومؤنثة مفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان
في مفرد المذكر ومثناه واحدة واثنتان وثنتان في المفرد المؤنث
ومثناها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة
المذكر اعتبارا للتأنيث الجماعة كثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث

ثم هذا التقدير م

الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر نحو ثلث امرأة الى
عشر امرأة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول
اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنى عشر في المذكر كاحد عشر رجلا اثنى
عشرة اثنتى عشرة ثنتا عشرة في المؤنث كاحدى عشرة امرأة
على الاصل بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث وغير الواحد الى احد
والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في
المذكر كثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث كثلث
عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول منهما على ما قبل التركيب وتذكير
الثاني في المذكر احترازا عن اجتماع تأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة
الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التأنيث فيهما
من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنى عشر المحمول على التذكير في
ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل عن لام الكلمة فلم يتمحض للتأنيث
ولهذا حكم عليه بانه جنس آخر من التأنيث وفي اثنتان وان
كان للتأنيث الا انها حملت على ثنتان واما تأنيث الجزء الثاني
في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تأنيثه

للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث
وبنو تميم يكسرون الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا عن
توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة
او خمس ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجاز من السكون وهي اللغة
الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها
بكسر التاء ولانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية
القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى التسعين فيهما اي في المذكر
والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد
من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر واحدى و
عشرون في المؤنث ولم يغير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب
لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يمكن استعمالهما بالعطف
على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يرجحا في قاعدة العطف
بلفظ ما تقدم من حيثهما بالعدد الى قال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود
على الزائد عليها كاثنان وذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه
من غير تغيير اثنان وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان و عشرون

في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث
وكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة
مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اي في
المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف
وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد
حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير
وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او ثنتان ومائة
وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امراة
ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امراة ومائة
وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امراة الى مائة وتسعة
وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة وكذا الحال في تثنية المائة والالف
وتثنيته وجمعه ويجوز ان تعكس العطف في الكل فتقول احد ومائة
الى آخر ما ذكرنا وان حصل في ثماني عشرة فتح الياء لكنها صدور الاعداد
المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء استثقال
المركب بالتركيب كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف

الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في ذلك
جاءني القاض اذا حذفت الياء الا ان الذي هو يسوغ ذلك فيه
كونه مركبا فرعي زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة
قال الشارح الرضي ويجوز كسر النون للدلالة على الياء المحذوفة لكن الفتح
اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر تركيبه مع العشرة ولما
فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزها وابتدأ
من الثلثة لان الواحد والاثنين لا مميز لهما كما سيصرح به فقال ومميز
الثلثة الى عشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا
نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعماله
آثروا فيه التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين واما كونه مجموعا
ليطابق المعدود والعدد لان في ثلثة الى عشرة استعماله استثناء ومن قوله
مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثة واخواته وكان قياسها
ان تجمع فيقال مئات ومئين لان ثلثمائة جعل احدهما في صورة جمع
المذكر السالم وهو مائون والثاني في صورة جمع المؤنث السالم وهو مئات
ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فتعين

والتنوين

الثاني ولكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تقدم
المثنى بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون يعني عشرين الى تسعين
فاقتصروا على المفرد مع كونه جمعا ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع
وتسعين منصوب مفرد اما النصب فلتعذر الاضافة او لاستقباح بقاء
النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا تحذف فتلتبس هي في الحقيقة
نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يصير ثلثة اسماء كالاسم الواحد
ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير المعدود
لم تمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اسماء اسما
واحدا وانما جوزوا ثمانية امراة مع ان فيها صيرورة ثلثة اسماء
شيئا واحدا لبطرد بابه امراة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة
فاعتبر والافراد لسكون الفضل قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما و
مميز جمعه اي جمع الالف وانما لم تقل جمعها كما قال تثنيتهما لان استعمال
جمع مائة مع مميز ما في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما
يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل
مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد

مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن
صيغة رجلان الجنس والتثنية فبذكرهما استغنى عن المميز فان قلت
اسبان مميز الواحد مغن عنه لكن لا نم ان مميز الاثنين كذلك لم لا
يكون مميز ومثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل
قلت لما التزموا الجمعية في مميز سائر الآحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يتميز
الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو التثنية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام
انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز كواحد وتميز الصورة
بهيئة خاصة القائمة بلحوق علامة الافراد به اعني التنوين او علامة
التثنية اعني حرف التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى
به عن ذكر الواحد صحيحة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى من
ذكر الاثنين صحيحة فاختاروا لحوق العلامة التي هي اخف من ذكرها
ولا شك ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون
لافادته اي لافادة لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد
والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد
على افادة التمييز ذلك التنصيص استغنى في افادته عن ذكر العدد صحيحة

اسبان يكون مميزهما على طبق مميز لكنه لما كانت الاحاد في جانب
القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميز
الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل
واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظ الشخص
اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ
مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اي ففي العدد
وجهان التذكير والتأنيث فان شئت ثلثة اشخص وان شئت تركت
التأنيث اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت
ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان
واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد
رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجل بل يذكرون ما يصلح ان
يكون مميزا لهما على تقدير ذكر المميز معهما ويطرحون الواحد والاثنين
استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر
المميز معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والتثنية
عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان

وتقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره
اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد عددا ان نقص اذ يد عليه
بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول القول وذلك القول
انما هو باعتبار تصيير الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معرفا لي الواحد
مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدا من الثاني لان ليس قبل الواحد
عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المؤنث على هذا
القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير
اي لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما
فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا تتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها
وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى
التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر
والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما
لم يقل الواحد والواحدة لانهما يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول
والاولى لدلالته عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر
في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة

الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد
سواء كان بمعنى المعتبر او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث
فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا
في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث
الاسمين في المركب كما يذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا
الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا
فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون
ومنه ثم اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار التصيير واعتبار الحال
اختلفا فيما فلا اختلاف فيهما قيل في الاول اي المفرد من المتعدد
المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الناقص من ربه اي
مصيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين
ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة
اورابع اربعة بالاضافة الى عدد يساوي عدده او يكون فوقه اي
احد ما لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة
والا فلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستعد

جداً وتقول في اما فوق ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر متأخر العشرة فان بناء على ان اعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال فائدة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسع عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وتبني الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لتكرار مباحثهما المذكر والتأنيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التأنيث لفظاً اي ملفوظة كعلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكماً كعقرب فان الحرف الرابع من المؤنث في حكم تاء التأنيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديراً اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم متلبس بمخالفة

الدوام

المذكر والمؤنث

المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظاً ولا تقديراً وعلامة اي علامة التأنيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها للتأنيث وليس ذلك بحجة لجواز ان تكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه حقيقة او تقديراً او حكماً بلا تأنيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتأنيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتأنيث اللفظي تقديراً فان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالاً للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند الفعل من غير فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقاً حقيقياً ولفظياً ومظهراً ومضمراً فبالتاء اي فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوباً ايذاناً بتأنيث الفاعل من اول الامر الا اذا

اذا كان مسنداً الى الظاهر غير الحقيقي فانه لك الاختيار في الحاق التاء او تركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو مخير له الا استثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التأنيث فيه لفظياً واستغنائه عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعاً الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضاً لما احتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضاً كذلك الخيار في الحاق التاء بالفعل وتركه فنقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولاً عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا مضمره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت

او جاؤا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقاً اي سواء كانت واحدة مؤنثاً نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكراً نحو جاءك الرجال حكم ظاهر المؤنث غير الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقل من مجموع التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالماً فان ضميره الواو لا غير فلا يقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت [illegible] ولهم ليسكن فيه المقرون بالتاء لكنه للتأنيث بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء والايام فعلت وفعلن لكونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء نحو الايام وما يماثلها اي كونه جمع المذكر غير العاقل ضمير الايام وما يماثلها فعلت وفعلن اي ضميره فعلت مقروناً بتاء التأنيث بتأويل الجماعة وضميره فعلن اي بالنون الاتي جمع المؤنث وظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في المذكر كالرجال

جموع

بحث المثنى

فراجع حقه فاجري مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافق لشرح الرضي
ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العقلاء استقلالا
في الاصل ثم حمل على جمع غير العقلاء الذوات اناث لنقصان عقولهن فجرى
مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق آخره اي آخر مفرده بتقدير المضاف وقدر
بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف
الا على مسلم من المسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لا يستغنى
عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح
حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس
لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة
لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي
في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل على اللحوق او الالحاق حده او مع
الملحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها
على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا اول امران من الامور الثلثة على انه يكون
صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان
دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اي مع مفرده مثله

ذلك هم

في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرده
باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد مشترك منهما ولو
اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله
من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم
المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال
قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على
الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا مشكل بالابوين للاب والام
والقمرين للشمس والقمر فانه ثني الاب باعتبار معنيين مختلفين هما
الاب والام وكذلك ثني القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر
والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء والقوة الكماليه
منهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى ليحصل مفهوم يتناولهما فيجانسان
فثني باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في
الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل في القرء
بلا حاجة الى الادعاء لاسميته للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد
منهما حقيقة وليتأول بالمسمى ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره

المسميين

قلت لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد
الاشتراك اللفظي منهما وهو الذي اختلف فيه والمختار عدم جوازه
وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها
مثلا او لكان علما لكثرة بتأول المسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا
عمر او اختار علما او ادعاء لابي بكر وعمر بتأول المسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده
بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها في الاسم
بخلاف اسماء الاجناس فغلط قول البعض معنى ان لا يذكر في التعريف
التثنية قوله حسبه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة
التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم
ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور
المقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة ويسمى
مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس عن الحركات والقصر الحبس
ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان
مجهول الاصل ولم يمل كالدوان في المسمى بلدى وهو ثاني الحال
ان ذلك المقصور ثلاثيا اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا والرباعي

ولكن الحفظ معلوم بها فيها المعنى لتثنيتهما وجمعهما محو الاشتراك حم

والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وجه
الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل وان اي وان
لم يكن كذلك بان كان الفه من ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما
بان كان مجهول الاصل او عدمه وقد اميل كمتيان في متى من حيث جاء
متى مالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى
والمصطفى او زائدة كحبلى قلبت ياء اي قلبت الفه المقلوبة ياء اعتبارا
للاصل في اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاثم
الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او
زائدة ثبتت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد
الراء للجيد القراءة او للناسك مفرد قراء اذ انسك وحكي ابو علي عن
بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث
اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين
احديهما للمد والصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة
لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا مثال حمراوان لان
الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا تقع بين الفين

مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء ثقلها ولهذا
قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صحت فقيل حمراوان
وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها
واوا والا اي وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث
بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس
او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فالوجهان
المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة
في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى
عن اصلية فشابهتا همزة قراء فتثبت في الصورتين كما في قراء
وثانيهما قلب الهمزة واوا لان الهمزة في الصورتين ليست باصلية
فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا في الترجمة الشريفة
الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في
رداء الا رداءان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور
ردايان بالياء فكان ينبغي ان يقول المصنف وان في وجهان
بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل

لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من المقام لكنا قد
تتبعنا كتب اللغات كالمفصل والمفتاح والقاموس فما وجدنا
فيها اثرا مما حكم باشتهاره عنها ووقع في شرح الرضي ان المبرد نقلب
المبدلة من اصلية ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء
وتحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة او
النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة
توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء التانيث
التي قياسها ان لا تحذف من آخر المثنى كشجرتان وثمرتان
في خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما
على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيتين والاليتين
لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن ان ينتفع بها بدونها صار
بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشوه وقيل خصي والي مستعملان
وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما
كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع
المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس لها قاعدة

بحث المجموع

بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه
بالفعل الماضي المجموع ما دل اي اسم دل على آحاد مقصودة اي
يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اي بحروف هي
مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد حال كون
تلك الحروف ملتبسة بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او
اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف
مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع
وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمعا
السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف
والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات صيغة اخرى فقوله ما دل على
آحاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانهما وان لم تدل
عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر
وبعض اسماء العدد كثلاثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة
خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها بعض الجنس لا افراده فبقوله مقصودة
واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله

بحروف مفردة خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما الفارق بينه وبين
واحده التاء او نحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل
الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان
عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين
وضعا بخلاف اسم الجمع فان مثل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين
وهو جنس مثل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في
التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول
سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من
تركيبها كباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس نحو
تمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه
كابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه
متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغير الماخوذ فيه
اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان
مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي المجموع نوعان
صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة

لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما
قبلها في حالة الرفع او ياء مكسورة ما قبلها في حالة النصب والجر و
نون عوضا عن الحركة والتنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة
لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق او اللاحق
فقط او مع الملحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد حرث
معه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان
قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه و
لا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او
على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه الحمار واعلم من الجدار
فان كان آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة
كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان
اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب كسرة ما قبلها
لطلبها للخفة وحذف الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا
النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذف كسرة الياء
لثقل اجتماع الكسرتين والياء ثم سقطت لالتقاء الساكنين وان

كان

وان كان آخره اي آخر اسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة
حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي
حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة
على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالتي النصب
والجر فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها و
انفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط
اسم اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك
الاسم اسما اي اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فمذكر علم اي فكونه مذكرا
علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك ليكون هذا
الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف
من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين
او اثنان كالمراة او واحد كاعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع
واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج
عنه كطلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن
كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان فانهم

اجازوا فتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجل فانهما يجمعان بالواو
والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع
من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا وتمحي صورة علامة
التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه
اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من
الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول مذكر يعقل اي له شروط
فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كضارب والشرط الثاني ان لا يكون ذلك
الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير مستوفي صيغة الكائن ذلك
الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة
فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون
ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة و
الشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى مذكرا غير
مستوفي تلك الصيغة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان
والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون
للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان ندمانة ولم يعكس لان فعلانة

اصل

اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها و
الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مستويا فيه اي في هذه الصفة
يتناول الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور
وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه
لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مختصا باحدهما
بل المناسب ان يجمع جمعا مستويا فيه نحو جرحى وصبر والشرط الخامس
ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علامة
كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم
اللبس ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية وقد شذ
نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد
اجاز اسكانها جمع ارض سكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير
والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد اورد صاحب اللباب بعض
هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ ومنها سنين واخواتها
والقى بعضها على الشذوذ ومنها ارضين وامثاله فمن اراد التفصيل فليرجع
اليه والمؤنث اي الجمع المؤنث الصحيح ما لحق اي جمع لحق آخره اي

تفصيل ذلك

جمع المؤنث

ای او مفرده الف وتاء وشرطه ای شرط الجمع الصحیح المؤنث ان کان
مفرده صفة له ای ولذلک المفرد مذکر فان کان مذکرا ای مذکر ذلک المفرد
جمع بالواو والنون لئلا یلزم مزیة الفرع علی الاصل وان لم یکن له ای للمفرد
مذکر جمع بالواو والنون ان لا یکون ای شرط صحة جمعه ان لا یکون مجردا
عن تاء التانیث کحائض لانه یقال فی جمع حائضة حائضات فلو قیل فی
جمع حائض ایضا حائضات لزم الالتباس والا عطف علی قوله ان
کان صفة ای وان لم یکن المؤنث صفة بل کان اسما جمع هذا الجمع مطلقا
ای من غیر اعتبار شرط مثل طلحات وزینبات فی جمع طلحة وزینب وفی
شرح الرضی ان هذا الاطلاق لیس بسدید لان الاسماء المؤنث بتاء معدودة
کنار وشمس ونحوهما من الاسماء التی تانیثها غیر حقیقی لا یطرد ومنها الجمع بالالف
والتاء بل هو فیها مسموع کالسموات والکائنات وذلک لمخالفة هذا
التانیث لا لیس بحقیقی ولا ظاهر العلامة وجمع التکسیر ما تغیر بناء واحده
من حیث نفسه وامور داخلة فیه کما هو المتبادر فلا ینتقض بجمع السلامة
لتغیر بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة وایضا المتبادر من تغیر
بغیر یکون لحصول الجمعیة فلا ینتقض ایضا بمثل مصطفون فان تغیر الواحد فیه

لزم منه تغیر یکون بعد حصول الجمعیة واما التغیر المذکور فی تعریف الجمع
مطلقا فهو اعم من ان یکون من حیث ذات الواحد او من حیث الامور الخارجة
الزائدة کما یدل علیه ما الابهامیة المفیدة للعموم فی قوله ما تغیر سواء کان
ذلک التغیر حقیقیا کرجال واسد او اعتباریا کفلک کما مر وجمع القلة
وهو ما یطلق علی ثلثة عشرة وما بینهما افعل ای جمع یکون علی وزن افعل
کافلس جمع فلس وافعال ای جمع یکون علی وزن افعال کافراس جمع
فرس وعلی هذا القیاس معنی البواقی وافعلة کارغفة جمع رغیف وفعلة
کغلمة جمع غلام والجمع الصحیح کله مذکرا کان کمسلمین او مؤنثا کمسلمات
وفی شرح الرضی لیس الظاهر انهما ای جمع السلامة لمطلق الجمع من غیر نظر الی
القلة والکثرة فیصلحان لهما وما عداه ای ذلک المذکور من الاوزان والجمع
الصحیح جمع کثرة یطلق علی ما فوق العشرة الی ما لا نهایة له وقد یستعار
احدهما للآخر مع وجود ذلک الآخر کقوله تعالی ثلثة قروء مع وجود اقراء
المصدر اسم الحدث ای اسم للحدث معنی قائما بغیره سواء صدر عنه کالضرب
والمشی او لم یصدر کالطول والقصر الجاری علی الفعل والمراد بجریانه
علی الفعل ان یقع بعد اشتقاق الفعل منه تاکیدا له او بیانا لنوعه او عدده

مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادریة والعالمیة ونحوها مما
له ما لم یشتق الفعل منه لا یکون مصدرا وان کان الاخیران مفعولا
مطلقا وهو ای المصدر من الثلاثی المجرد سماع ای سماعی ویرتقی عدده الی
اثنین وثلثین کما بین فی کتب التصریف وفی غیره ای غیر الثلاثی المجرد
یعنی الثلاثی المزید فیه والرباعی المجرد والمزید فیه قیاس ای قیاسی
کما تقول کل ما کان ماضیه علی افعل فمصدره علی افعال وکل ما کان
ماضیه علی استفعل فمصدره علی استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج
استخراجا الی غیر ذلک مما علم فی علم التصریف ویعمل ای المصدر القطع
عمل فعله المشتق منه حال کونه ماضیا نحو اعجبنی ضرب زید عمرا امس
وحال کونه غیره ای غیر ماض مستقبلا کان او حالا نحو اعجبنی اکرام
زید خالدا غدا او الآن وذلک العمل لمناسبة الاشتقاق بینهما
لا باعتبار الشبه فلذا لم یشترط فیه الزمان کما فی الفاعل والمفعول اذا
لم یکن مفعولا مطلقا یعنی عمل المصدر علی نحو القطع مشروط بان لا یکون
مفعولا مطلقا فانه اذا کان مفعولا مطلقا فیجیء حکمه فانه اذا کان
ولا یتقدم معموله ای معمول المصدر علیه لکونه بتقدیر الفعل مع ان وشیء

کاجزاء ان لا یتقدم علیه فلا یقال اعجبنی عمرا ضرب زید ولا یضمر
ای معموله فیه او یکون الظرف معمولا لما لم یسم فاعله لانه لو اضمر فیه
فی المثنی والمجموع قیاسا علی الواحد فیلزم اجتماع تثنیتین وجمعین نظرا
الی المصدر والفاعل ولما کان تثنیة الفعل وجمعه اجری فی الخفة الی
الفاعل وکذا فی اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا یلزم فیها محذور
بخلاف المصدر فان له فی نفسه تثنیة وجمعا ولاشتباه ان الاضمار فیه
یستلزم الاستتار فانه اذا کان بارزا لم یکن مضمرا فیه بل مضمرا
مطلقا فلا حاجة الی اعتبار قید الاستتار علیحدة لیخرج مثل ضربی زیدا
فاضلا ولا یلزم ذکر الفاعل ای فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبنی
ضرب زیدا لان النسبة الی فاعل ما غیر ماخوذ فی مفهومه فلا یتوقف
تصور مفهومه علیه بخلاف الفعل واسمی الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
ویجوز اضافته الی الفاعل مع ان اعمالها سویا اولی لانه اقوی
مشابهة للفعل لکونه نکرة نحو قوله تعالی ولولا دفع الله الناس وقد
یضاف ای المصدر الی المفعول سواء کان مفعولا به او ظرفا او مفعولا
له علی قلة بالنسبة الی الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب الیوم الجمعة

وضرب التأديب واعماله اي اعمال المصدر متلبسا باللام اي لام
التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل كما لا يدخل لام
التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن
جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به قيل لم يات في
القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح
بل قد جاء عاملا بحرف الجر كقوله لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان المصدر
مفعولا مطلقا حصر فاما بغير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير
تجويز ان يكون للمصدر عمل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان
القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا
غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا وقع بدلا منه
اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا
له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل لاصالته وعمل المصدر لمشابهته
وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية بغير قوله وجهان وجهان
وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل
المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول

اسم الفاعل

اكثر واظهر فلو اخرت من القسمين توهم تعلقه بالقسمين معا سواء اسم
الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم
لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام
به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب
بمعنى الحدوث بمعنى الحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة
الثلاثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود و
غيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج
عنه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث
يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر
ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق
ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق من فعل لمن قام به ان يكون
موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة
ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه ووضع له الاسم
لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به
الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به الفعل خرج اسم التفضيل فانه موضوع

لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين
المص واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا
اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل
لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق يتضمن معنى الوضع كما
علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة و
تحديثه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا بعد
ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر وادخل احكام
صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة اشارة اليه ما
معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل
وما شرع الكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على جهة
الصفة فهو ليس اسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة
المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته اي اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد على زنة فاعل ومن غيره غير الثلاثي مزيدا فيه او رباعيا مجردا او
مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة
في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما اوله

ومع كسر ما قبل الاخر ان لم يكن ما قبل اخر المضارع كسر كما في يتفعل
ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة و
مستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل
مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في اخر المضارع ايضا مذكورا
فكان يكون لكل من قسمي الميم مثال ويكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال و
يعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما
ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا
كذلك وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان
فعله يتعدى الى الظرف والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر
الفضلات كذلك يتعدى هو ايضا اليها بشرط معنى الحال والاستقبال اي يعمل
اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي بشيء اشترط عمله به وهو معنى هو زمان
الحال والاستقبال فلا لا ضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان
عمله بشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه
عمرا الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون
محققا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط

ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان تقدر المتكلم
باسم الفاعل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك
الزمان كانه موجود الآن ويشترط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه
اي على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال
ليتقوى فيه جهة الفعل بكونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاءني
الضارب ابوه وجاءني رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده
على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية و
نحوها من حروف النفي كما وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى
فازداد بهما شبهه بالفعل نحو أقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم
الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي لزمان الماضي
لا للاستقبال او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجب الاضافة
اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط
الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه
لا عدم وجوب الاضافة لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او
الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى

اقائم زيد ام

تقدير الاضافة ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى
معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد
مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف
اسم الفاعل فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي
عمرو امس درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام
الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة مفعول نحو
بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا
الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة ح عدل عن صيغة الفعل الى صيغة
الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل
لتغيير صيغة الاسم الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل
للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى
كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي
مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما شرط به هذا على تقدير
ان تكون صيغة المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا
كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا

در بهما امس نقد مما منصوب
بالفعل المقدر فانه لما ...

كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا م

من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز
عن اسم الفاعل واسم المفعول المشتقين من المتعدي لمن قام اي لما قام به على
معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق
من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة
واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم
فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من
رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له كالكرم اي صار الكرم طبيعة له والمراد
بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو
ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت
بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة صفة المشبهة مع اختلاف انواعها
مخالفة لصيغة اسم الفاعل ولصيغة الفاعل الذي هو من اوزان فاعل
من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن وقطعا على
حسب السماع اي كائنة على قدره بحيث لا تجاوزه فالظرف منصوب
على انه حال المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة
كائنة على قدر ما سمع وحسن في لغتها لصيغة اسم الفاعل للبيان مع

اما مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا فزيادة اختصاصها باسم الفاعل
لكونها مشبهة به ولكون عملها بمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب
وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها
بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا
ان الاعتماد على الموصول لا يتأتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول
بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم وتسمية كل
قسم مسئلة لانه يسأل عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام
او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام
او مجرد عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب
الاثنين في الثلثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحدة
منها اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور
اخرى فحصلت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلا من ضرب
الاقسام الثلثة الحاصلة للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الستة الحاصلة من قبل
فالرفع في المعمول على الفاعلية اي على فاعليته للصفة والنصب على التشبيه
اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي حمل

لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا او مررت بزيد
الضراب عمرا الآن او غدا او امس لما فيه من معنى المبالغة نابت
مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل والمجموع
منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا اشتراطا
مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشروطه لعدم تطرق
خلل الى صيغة المفرد من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع
تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الآن
او غدا او الزيدان الضاربان عمرا او الزيدون الضاربون
عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اي نون المثنى
والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان
مضافا اليه فان حذفها لوجوب وهذا الشرط بقصد مجرد التخفيف
لطول الصلة بها كقراءة من قرا المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على
المفعولية واما على تقدير التكسير مثل قوله تعالى لذائقو العذاب
بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة
ما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اي من حدث

اسم المفعول

موضوعا لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب
موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتذار ما مر في مقام
تعريف اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة
من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل
والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او
لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير في ذلك
الفعل او اسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من
الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي من غير الثلاثي المجرد على صيغة
اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج
بفتح الراء وامره اي شأنه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط
اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او
ما كأمر اسم الفاعل اي مثل شأنه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل
بمعنى الماضي ايضا وهو رفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك
مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا
والمعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل

الصفة المشبهة

معمول الصفة تمييز في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال
الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز
وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشيخ الرضي
والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة
اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة حسن وجهه قولك حسن
وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول
وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة
امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار احوال
معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك مثل هذا التركيب في كونه امثلة
ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه
اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام
على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره
بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع
في تقسيم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة
المجردة عن اللام وهذه للصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة

قسم

الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في
اول التقسيم لما ثم على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني
عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان
اقسامها احد منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات
اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام
ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه
غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما
بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف
من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل
الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بوجه
منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجردة
عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى الوجه وان
افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها
لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف

لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كان
الصفة فيها مجردة من اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون
يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة
لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر
على اهون التخفيف اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمها مع امكانه وهو
حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها
بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والنون
من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وبقي
خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة
وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول الحسن الوجه بجره وحسن الوجه
بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في
المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعهما وهما قسمان والمجموع
تسعة احسن لان الضمير فيه لقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما
كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه

والحسن وجهه بنصبهما فهو قسمان حسن لاشتماله الضمير المحتاج اليه
وغير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة
اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيهما
قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في
الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه
فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان
معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك
الصفة حينئذ كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع لتثنية فاعله الظاهر
كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع لتثنية معمولها وجمعه والا اي وان
لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف لكونه
فاعلا لها فتؤنث اي الصفة تانيث الموصوف فتقول هند حسنة
وجها او حسنة وجهها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل
الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان
الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجها واسما
الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل غير المتعدي الى

ايضا الا مفعول الكل الاشتقاق
من فعل المتعدي

المفعول واسم المفعول الغير المتعدي الى مفعولين واحدا فاذا بني
اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل
الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيقع اسم الفاعل
ومفعول لم يسم فاعله مثلها ايضا فانك تقول زيد قائم الاب
ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز
اضافتهما اليها ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا
زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول
الضارب او فاعل له ونصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان
لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول
الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب فتقول زيد تميمي الاب
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل
اي حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول
قسمي اسم التفضيل اعني ما كان للفاعل وما كان للمفعول بزيادة على غيره في
اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة ظرف لغو للموصوف اي لذات
متصفة بتلك الصفة الزائدة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك

الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف
يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة
ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى
للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل
اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل
وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد ولا مزيد فيه
ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه
مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على
ثلاثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه اشتق من الرباعي
او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلث يحتمل ان يكون
تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد وكلها اصول او يكون
من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او منهما معا فلا يتعين
ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من الثلاثي المجرد ليس
بلون ولا عيب ظاهر لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير معنى التفضيل

كالحمرة والعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو
حمرة وعور او زائد الحمرة والعور وبهذه التعليلات انما يتم اذا تبين ان افعل
الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت
مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة
وان الترتيب موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان افضل مشتق
من ثلاثي مجرد وليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره
اي غير الثلاثي بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على
غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل اشد منه
استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال
للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهر لا يرد نحو اجهل وابلد لكن
يرد انه صح على هذا التقدير استعمال احمق على معنى التفضيل فانه
لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو
احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو اثر
البلادة في الظاهر كما حكي من ابن هبنقة من تعليق خرزات و
عظام وخزف على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال

خرزات خزفه

بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه قلادته فلما اصبح
قال يا اخي انت انا فمن انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه
جواز استعمال احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان
يكون استعمال اجهل وابلد لمن يكون اثار جهله وبلادته ظاهرة
على سبيل الشذوذ ولا نقول بذلك قائل وللشارح الرضي عذر
احمق من قبيل الابلد حيث قال ينبغي ان يقال من الالوان والعيوب
الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من
فلان واحمق وقياسه اي قياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه
للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر
الالتباس فقصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف
القياس في مواضع قليلة نحو اعذر منه هو اشد معذورية والوم
منه هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف
ويستعمل اي اسم التفضيل على ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة
او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان
وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه

وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور
ظاهرا لانه يشار باللام الى معين يتعين المفضل عليه مذكورا قبل لفظا
او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي
قلت انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا
للعهد فيجب استعماله اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد
افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين
منها نحو زيد الافضل من عمرو ولا يكون ذكر اللام او من لغوا واما
قوله لست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فمن فيه
تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه
من الكل الا عند فوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه
مثل الله اكبر اي اكبر من كل شيء او انه من باب مجرور اي اكبر من كل شيء
فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان
تقصد به الزيادة اي زيادة موصوفه المقصود به على من اضيف
اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار الخصوصية في ضمن بعضهم
وان يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان

نقيل ح

وضع افعل التفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضل عليه وشرط في
استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم وداخلا فيهم يجب
مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من
استعمال هذا التفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل
زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا
المعنى يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اذ من الاخوة باضافة
اليه والثاني ان تقصد زيادة مطلقة اي ثابتة في معنيه زيادة مقصودة
مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده وتضاف اسم
التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما
تضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا
يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان يضيفه الى جماعة هو داخل
فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وآله افضل قريش اي افضل الناس من بين
قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف
احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى
غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها

منشاه ومسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف
وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الا فراد اي افراد اسم
التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان
موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدون او هند او الهندان او الهندات
افضل الناس وهذا لانه شابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير
في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اسم التفضيل افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي لاسم التفضيل صفة له نحو
الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى الناس
والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن لمشابهته لما فيه الالف
واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف
وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد
فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا او تثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع
وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما
واسم التفضيل الذي اي المستعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير

ای

اي من المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث
المختصة بالاخر بما في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة
بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر
الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر
بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج
الى قوة العامل وانما خص الفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان
مضمرا او مظهرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فبفعل دال عليه افعل
الله حيث له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد
يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها اتفاقا بلا شرط لان
الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا
والتمييز منتصب بالخلو من معنى الفعل ايضا نحو طلق نياد انما لم يعمل الرفع
بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل
الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان حكما
هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته
من اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة

اي وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء معتمد عليه بان يقع نعتا له او خبرا
عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره
مفضل وذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك
الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه اي على نفس ذلك المسبب باعتبار غيره
اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول
مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال
عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت
له اسم التفضيل في اللفظ والكحل سبب مشترك بين عين الرجل
وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل ومفضل عليه باعتبار عين
زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا للشيء وفي المعنى لمسببه
ليحصل له جانب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق به ذلك الجانب حتى يتقوى
موافقه كالصفة المشبهة لانحطاطه عن رتبة اسم الفاعل فانه
يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل
زيد ضارب عمرو وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا

من وجه ومفضلا عليه من وجه آخر بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه
مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما كحلان مختلفان
بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذاك
فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يتكلم على ما هو الاصل
في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه
ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما ستطلع فائدته وانما
اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى
الفعل ويعمل عمله وانما قلنا عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه
اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر
بمعنى فعل وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا
بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا اسند النفي على اسم التفضيل توجه
النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا
على حسن كحل عين زيد فبقي اصل حسن كحل عين الرجل ثابتا لكن زيد
الا بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يناسبها مقام
المدح فيرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد

فيكون احسن مع النفي بمعنى الحسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل
تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم
المدح فبقي اصل الحسن وتوجه النفي الى احسن رجل معتبرا الحسن ثم
اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام
فيرجع المعنى الى ما رأيت رجلا حسنا في عينه الكحل في عين زيد فانتفى المساوات
والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد نفي
المساواة ونفي الزيادة ايضا لان الزيادة على شيء مساوية مع زيادة
فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد
فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل عين رجل دون
حسن كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال
الزائدة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي
ان يكون علامة مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه منه زيد جايزا كما جاز في
المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في
المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون
المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف

ضعف العمل التفضيلي فاذا انجبر زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق
له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه
منه زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف
في معنى التفضيل فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله
في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا
بين احسن ومعموله الذي هو منه باجنبي من حيث انه اسم تفضيل وهو معنى
الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل
اذ الكحل ليس معمولا لاحسن بهذه الحيثية فهو اجنبي ومن هذه الحيثية لا يجوز
تخلله بينه وبين معموله لانه من هذه الحيثية ولا يخرج عن هذه الاجنبية
ما عرض له من معنى الابتداء او العامل في المبتدأ او الخبر او العامل في الصفة
سواء الابتداء او اسم التفضيل بخلاف ما اذا اعمل في الكحل بالفاعلية فانه
لم يبق اجنبيا لانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله
منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث
انه اسم التفضيل لكن يلزم فيه معاده تعقيد وركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة
ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه هو الا الكحل في زيد لا يخلو عن ركاكة

عين م

وتعقيد ايضا مع انها ليست من قبيل العبارة المشهورة الواردة في
اداء مثل هذا المقصود والكلام ههنا ولما ذكر مسئلة الكحل وبين شرائطها
وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان
ينبه على ان التعبير عنها غير منحصرة فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة
اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينقل هذا التركيب الذي ما انشده
سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة وتطبيق بعض هذه الفروع
عليه فقال ولك ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين
زيد بادخال من على عين مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير
وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى من زيد كان اخصر مع
ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه فيتم هذا التعبير
لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان
كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه او تقيده والكل ح تام
قدمت على اسم التفضيل وكرائعين اليه كان الكحل مهنا مفضلا عليه قلت
ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل فان اصله ما رأيت عينا احسن
فيها الكحل منه في عين زيد فحذف عين زيد مقدما عليه استغني من

الكحل

ذكره

ذكره ثانيا وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن
فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رأيت مثل كعين زيد عينا يكون
احسن فيها الكحل منه في غيرها هذا ابلغ وجه ان الكحل في
عين زيد احسن ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان
لم يكن فيها فصل لانه لو رفعت احسن بالخبرية والكحل بالابتداء لا
فرع الالتباس ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا
مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رأيت
كعين زيد الى آخره مماثلا قول الشاعر وانما ترك صدر البيت لكون
مبتدأ بالجاهو مبتدأ المماثلة وترك موصوف احسن في المثال اذ ان
كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور
لانه كان في بيان مقام الاختصار في المثال المذكور او لانه تام
البيت مع ما قبله مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي
السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائبة واخوف
الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم
في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا

قوله م

الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتابعة
اي واي كالنجنة من حمى وحمي وهو الملكث والثاني وساريا من السرى
وهو السير في الليل مفعوله اي امام رؤية البصر او من رؤية القلب
مفعول الاول واديا مفعوله وكواد السباع حال منه قدم عليه وعلى
الثاني واديا مفعوله الاول وكواد السباع مفعوله الثاني وعلى التقدير
حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى
اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في معلق باقل والمجرور
عائد الى الوادي وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتائية تمييز عن نسبة
اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتيان تائية واخوف
عطف على اقل فهو بمعنى المفعول مسند الى ضمير واديا اقل فيه
ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى مصدرية
وساريا اي ركبا ساريا مفعول له والمستثنى مفرغ اي واديا
اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله تعالى
ساريا بتقول الا رب على وادي منسوب الى السباع لكثرتها
فيها والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين حادثا بالظلام

واديا

واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بواد السباع وكون
ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت الا في وقت
وقاية الله سبحانه وتعالى ركبا ساريا بالليل فيه من الافات والمخافات
ولو غيرت العبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به
ركب اتوه منه بوادي السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها
الثلاثة على وجه علم منه ولتبين الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف
بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما حصلت النوبة
الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال
الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه
اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة
دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية و
يمكن ارجاع ضمير في نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى
في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه
في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق
لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى واعلم ان

ولو غيرت العبارة ... لقلت ولا ارى ... ركبا اتوه منه ...

بحث الفعل

لان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر و
ثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما وهي لكونها ليست الا الى فاعل ما
موجودة وهو آلة لملاحظة طرفيها فلا تستقل بالمفهومية فالمراد بالمعنى في نفسه
ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان
يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم ليشمل
التحقق الا في ضمن المعنى فيخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية
مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة
بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا خرج اسماء
الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل
فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها
به بحسب الوضع والصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة لوجود
الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض
الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها
انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او لتحقيقه وشيء من
ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول

الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد
ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام
الامر او للنهي عنه كلاء النهي او لتعليق شيء بالفعل كادوات الشرط
وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف
على دخول قد وانما اختص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث
الفاعل ولا يلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بالحاقها
لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم
اختص بالفعل ساكنة حال من تاء التانيث احترازا عن المتحركة
لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضماير
المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت وفعلنا و
وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون
للفعل او فروعه وخطر وعه عنه لمنع احد نوعي الضمير احترازا عن
لزوم تساوي الفرع للاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف
واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر الماضي ما دل اي فعل دل بحسب
اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك

الماضي

الحاضر الذي ثبت فيه قبلية وآتية تكون بين اجزاء الزمان فان
تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب
الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان وقوله ما دل على زمان
شامل لجميع الافعال وقوله بحسب الوضع يخرج ما عداه والمراد بالموصول
الفعل فلا ينتقض بمثل الحدث مثل امس وبالدلالة بحسب الوضع
فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه ان ضربت ضربت مبني على الفتح
خبر مبتدا محذوف اي هو بعض الماضي مبني على الفتح لفظا كضرب
او تقديرا كرمى انما انبنى على الحركة دون السكون الذي هو الاصل
في المبني لمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب
في موضع ضارب وشرطا وجزاء نحو ان ضربت ضربت في
موضع ان تضرب اضرب وانما الفتح فلكونه اخف الحركات مع
غير الضمير المرفوع المتحرك فانه يبنى على السكون معه كضربت لما
كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال
الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع المتحرك احترازا عن نحو ضربا
فانه يبنى على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمناسبتها لفظا

المضارع

كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد
حروف نأيت اي حال كونه متلبسا باحد حروف اتين في اوائله يعني
الحروف التي جمعها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اي لوقوع
ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع
الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على
وقوعه اي وتلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه بواحد
من زماني الحال والاستقبال بعد الاشتراك بالسين فانه للاستقبال
القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يخصص
باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم
لانه لم يسم مضارعا الا لهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة
مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان
رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او
مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان معه غيره
واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانها ماخوذ من
انا ونحن والتاء للمخاطب مطلقا واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا

غائبتين او

مذكرا كان او مؤنثا وللمؤنث الواحدة والمؤنثين غيبة اي حال كون
المؤنث والمؤنثين غائبات او ذوي غيبة والياء للغائب غيرهما
اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما اي
غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يجر
مالا حاصل في معرفة لكنه خرجت بها عن النكرة الصرفة فهو في قوة النكرة
الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف
المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف
كيدحرج اولا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة
احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا معرب من الفعل غيره
اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في
قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق قوله اذا لم
يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث
لانه اذا اتصل باحدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة
الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله
في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة

ولان نون جمع المؤنث في المضارع تقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا
لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه
رفع ونصب لمشاركة الاسم فيهما وجزم لتخصيصه كالجر بالاسم فالصحيح
منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد
عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل
يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث
مثل يضربن وتضربن والمخاطبة المؤنث مثل تضربين فهذه اربع
صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد
الغائب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد
ونضرب في المتكلم مع الغير الضمة في حال الرفع والفتحة في حال
النصب لفظا اي حال كون الفتحة والضمة لفظيين والسكون في حال
الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به
ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمس مواضع بالنون
حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون حالتي الجزم والنصب فالنصب
فيه تابع للجزم كما ان في الاسماء تابع للجر مثل يضربان

وتغزوان ويغزوان وتغزون ويغزون وتغزين ولم تغزوا ولن يغزوا
الى آخرها والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا
نحو في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو و
يرمي والفتحة لفظا اي في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن
يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد
حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل
الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى
يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض
ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان
العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من العبارة وذلك مذهب الكوفيين
وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب
او مررت برجل يضرب او رأيت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه
موقع الاسم لانه اذا وقع موقع الاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم
واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع
في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب ونحو

سيقوم

سيقوم وسوف يقوم وخبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم
الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه
لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم
عليه وكذا قائم الزيدان وكفى في ذلك وقوعه موقع الاسم وان
كان مع تقديره اسما لم يكن له اعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم
سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين جار
كالجزء منه والكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم
ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة
وينتصب اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف
نونا وقال الخليل اصله لا ان فخفف كايش في اي شيء وقال سيبويه
انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذا فخفف وقيل اصله اذا الظرفية
فنون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو
سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود
وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم
لان هذه الثلاثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان

ان المصدرية

وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تأكل السمك وتشرب
اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان
واقعتان بعد الاشياء الستة وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل ما بعدها في تأويل مفرد
ليكون عطف المفرد على المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني
فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تأكل السمك و
تشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معا فان التي
ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالصحيح و
مثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي
تقع بعد العلم او الظن اذا لم يكن بمعنى الظن ليست هي المخففة من المثقلة لان المخففة
للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه
وليست اي ليست الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان
سيقوم وان لا يقوم والتي تقع بعد الظن ففيها الوجهان
الظن اعتبارا تارة على غلبة الوقوع المخففة الدالة على التحقيق
وباعتبار عدم التيقن الناصبة فيصح وقوع كلتيهما في ان
التي بعد الظن الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها نفي المستقبل

نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون في قوله ولن ابرح الارض حتى
يأذن لي ابي تناقض لان لن تقتضي التأبيد وحتى تقتضي انتهاءه
التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي الذي لم يكن ما بعدها
معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لم تنصب لانها لضعفها
لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سقط حكما وكان
عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما
لا يكونان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن
اليك ولعله لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما نحو
لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع قال
اذن تدخل الجنة مثل لا للاستقبال فقوله اذن مثلا
وقوله اذا لم يعتمد ظرف وقوله
مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ مشكلات
اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرط
اليه فيما بين المبتدأ او الخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء

فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد والعطف والاستقبال
المعطوف لانه جزء والرفع باعتبار الاعتماد والعطف وان ضعف وكي
اي حتى تنصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية
اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال
المذكور وحتى اي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان المضارع
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا
او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى
لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي والاستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت
سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى الى واستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا
او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى و
للاستقبال الى ما بعدها حقيقة فان اردت بالفعل الذي دخلته حتى
الحال بغير زمان الحال الحقيقي اي بطريق التحقيق ان يكون هو
زمان التكلم بعينه وسيجيء مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول

كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية الحال
الماضية كانك كنت في زمان الدخول بتلك العبارة وتحكيها
في زمان التكلم على ما كنت عليه وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا
فابقيته على ما كان عليه وحكيته في زمان الحكاية ايضا لكونه مرفوعا
اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى
عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها
حرف ابتداء ان تبتدأ بها كلام مستأنف لا ان تقدر بعدها مبتدأ
لكون الفعل خبره ولكون حتى داخلة على اسم كما توهم بعضهم فترفع
اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم وتجب السببية اي كون
ما قبلها سببا لما بعدها المحصل الاتصال المعنوي حين فات الاتصال
اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما يريد الحال
الحقيقي فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثم اي من اجل وجوب
الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب
سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع
اي رفع ما بعد حتى في نحو كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول

كان التي تقتضي في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها
كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقي كان الناقصة بلا خبر
فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة فانها لا تقتضي الخبر وامتنع
الرفع نظرا الى الامر الثاني في نحو اسرت حتى تدخلها لانه لا بد ان يكون
ما بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو
مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع
الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان
التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا ادخل
الآن ولا شك فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان الشك في
هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون
المسبب متحقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة
لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة
كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها
في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة
فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه وللام

كي اي التي تنتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة
وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود اي التي تنتصب بها المضارع
هي لام تأكيد النفي بعد النفي لكان لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او
معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا تقدر بعدها ان فان قيل
اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على
حذف مضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان
الله ذا تعذيبهم او على تأويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم
والفاء اي تنتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها
لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية
ما قبلها لما بعدها لان العدول من الرفع الى النصب للتنصيص على
السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية
لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد
الاشياء الستة ليبعد بتقديمها الانشائية او ما في معناها من النفي المتقدم
جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة والامر
نحو زرني فاكرمك لا تكن منك اساءة فاكرام من اودني ليتني

فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيها الدعاء نحو اللهم
اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم
ماء فاشربه اي هل يكن منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا
اي ليس منك اتيان فتحديث منا فيندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل
عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي
او تمني نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني
ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات
فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا
اي الا يكون منك نزول فاصابة خير فمعنى جملة هذه المواضع معنى
السببية مقصود والفاء دال عليه واما بعد الفاء فعلى تاويل مصدر
معطوف على مصدر اخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو ساترك منزلي
لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة
فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان فتقدير
ان بعدها ان يكون شرطي احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو
للجمع والثاني ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل تلك اي ما

مشروطه

بما قبل الواو في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها
امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك
اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا
يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو
التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا
ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة
بعدها لا ان ان ابتداء داخل في مفهومها والا لزم من تقدير ان بعدها
تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان او الا
ان تعطيني فمنصوبه بتقديرها بالا مقدر مضاف اي لالزمنك الا
وقت ان تعطيني حقي وغيره بتقديرها بالى مقدر مصدر مجرور بها او الى
بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك حقي والعاطفة اي الحروف
العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا
واذا كانت مماثلة من غير اشتراط ما ذكر من الشروط المصححة لتقدير
ان بعدها اي ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف
عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم

فيه وبا بتاويل

فتشتم لليس من الحروف العاطفة المذكورة فتقدير ان بعد الواو والفاء
ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان
مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني
قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان
وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى و
فيما اشار اليه هو وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه
على تقدير الاول لو جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا لزم ان يذكر
في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خص به لزم تخصيص الحكم به و
ليس في الواقع مخصوصا به كما سبق في جوابه في ثم الاشياء ويرد عليه
انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل
كما ذكر ما ذكره ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني
ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع
حروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة
مما دخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه
واردت لضربك فجاز ان يذكر معها ما تقلب الفعل الى اسم صريح

وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر
بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى
لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب
في التي بعدها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب
ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والاستثناء صارت كعوامل النصب
فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع
المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لا لكراهة
اجتماع المتماثلين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم
ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو
قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل شاذا كقوله
الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب وكل ذلك ليس بقياس
كما في تلك المواضع ولذا لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام
الامر ولا المستعملة في معنى النهي احتراز عما يستعمل في معنى النفي
وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اي ويجزم المضارع
بكلم المجازات اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها الاسماء وبعضها

من الحروف لهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم
المجازات ان ومهما واذ ما وحيثما فاذ وحيث لجزمان المضارع مع ما
واما بدونها فلا واين ومتى وهو لجزمان المضارع مطلقا سواء
كان مع ما او لا وما ومن واي وانى واما انجزام المضارع مع
كيفما واذا فشاذ لم يجي في كلامهم على وجه الاطراد واما مع كيفما فلان
معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي
حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء
قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان
كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا
موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي ويجزم
المضارع بان مقدرة ويسمى ما بعد ان الخ الله تعالى فلم لقلب
المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولما مثل لم الا انها
هو اقرب من ماضيه ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي
وتختص اي لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء
الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم لم ينفعه الندم افاد استمرار

ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اي وتختص ايضا لما بجواز
حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما
اي ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان
لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب
وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا
باستعمالها غالبا في المتوقع اي نفي بها فعل مترقب متوقع تقول
لما يركب الامير ويستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم
ولام الامر وهي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء
نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء
وثم ولتات طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا معك ثم ليقضوا اولاء
النهي وهي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ
ولاء النهي ضدها اي لا النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي الطلب
بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل
والمفعول مخاطبا او غائبا ومتكلما وكلم المجازات المذكورة من
قبل تدخل على فعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني الاحتمل

اي ولما

لما يركب الامير

الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المصنف وكلم المجازات
ما تدخل على شيئين لجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازات
لا تجعل الشيء سببا للشيء فالمراد جعلها للشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببيته
شيء لشيء بل لزومه شيء لشيء وجعل كلم المجازات دالة عليها ولا يلزم
ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل يكفي
ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يورد هما في صورة السبب والمسبب
او الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس
سببا حقيقيا للاكرام والاكرام سببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا
لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه
يمكن ان يعتبر الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام
عنده ويسميان اي هذان الفعلان او كلاهما شرطا لانه شرط لتحقق
الثاني والثاني جزاء من حيث انه مبني على الاول ابتناء الجزاء على
الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك
او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فزرتك فالجزم واجب
المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما تضمنها مع صلاحيته المحل

وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي فيه الوجهان الجزم لتعلقه
بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي وانفعال
نفي العمول نحو ان اتاني زيد آته او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا
بغير قد لفظا بنفس الماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت
لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد سواء كان
قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا
مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت
لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه بقلب معناه الى
الاستقبال فاستغنوا فيه من الرابط كقوله ان اكرمتني اكرمتك
وان اكرمتني لم اكرمك واما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي الذي
سيقيم لان يكون للشرط تاثير فيه كقولك لئن اكرمتني اليوم فقد
اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء
مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج
فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن يجب فيه الفاء لعدم تاثير
اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة

حشم

تعيين معناه

الشرط لم تؤثر في معنى كما تؤثر في الماضي فيؤتى الفاء وأثرت في
تعيين المعنى حيث خلصت للاستقبال فترك الفاء لوجود
التأثير من وجه وإن لم يكن أي وإن لم يكن كقوله تعالى إن يكن منكم ألف يغلبوا
الفين ومن عاد فينتقم الله منه وإلا أي وإن لم يكن الجزاء الماضي
أو المضارع المذكور فالفاء لازمة فيه لأن الجزاء حينئذ إما ماض
بقد لفظاً كما تقول إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس أو تقديراً
كما تقول إن أكرمتني اليوم فأكرمتك أمس بتقدير فقد أكرمتك
وعلى كل تقدير لا تأثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج إلى الربط
بالفاء وإما جملة اسمية أو أمر أو نهي أو دعاء أو استفهام أو
مضارع منفي بما أو لم أو لن إلى غير ذلك كالتمني والعرض وفي
جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج إلى
الفاء ويجيء إذا التي للمفاجأة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء
موضع الفاء لأن معناها قريب من معنى الفاء لأنها تنبئ عن وقوع
أمر بعد أمر فجأة كما تنبئ عنه الفاء التعقيبية ولكن الفاء أكثر وإنما اشترط
الاسمية في الجملة الجزائية لاختصاصها بها لأن إذا الشرطية مختصة بالفعلية

فخصت هذه بالاسمية فرقاً بينهما كقوله تعالى وإن تصبهم سيئة بما
قدمت أيديهم إذا هم يقنطون أي فهم يقنطون وإن التي
يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة إنما كانت مقدرة بعد
ال فقال المص الأمر نحو زرني أكرمك أي إن تزرني أكرمك
والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيراً لك أي إن لم تفعله يكن خيراً لك
والاستفهام نحو هل عندكم ماء أشربه أي إن يكن عندكم
ماء أشربه والتمني نحو ليت لي مالاً أنفقه أي إن يكن لي مال أنفقه
والعرض نحو ألا تنزل تصب خيراً أي إن تنزل تصب خيراً إذا كان
المضارع الواقع بعد هذه الأشياء الخمسة صالحاً لأن يكون مسبباً
لما تقدم وقصد سببيته أي سببية ما تقدم له فيصح تقدير إن مع
مضارع يؤخذ مما تقدم وجعل المضارع الواقع بعد هذه الأشياء
مجزوماً به وإنما خص تقدير إن بما بعد هذه الأشياء لأنها تدل على
الطلب والطلب غالباً على مطلوب يترتب عليه فائدة ويكون
ذلك المطلوب سبباً لها وهي مسببة له فإذا كان المضارع الواقع
بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الأشياء

لها قدر إن مع ذلك الفعل وجعل المضارع الواقع بعدها جزاء له فيجزم
بها نحو أسلم تدخل الجنة فإن المطلوب بأسلم هو الإسلام وهو مطلوب
فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد ذلك السببية فقدر إن
مع الفعل المأخوذ من أسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل إن تسلم تدخل
الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة أي إن لا تكفر تدخل الجنة لأن النهي قرينة
الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند
الجمهور خلافاً للكسائي فإنه لا يمتنع ذلك عنده فإنه سائغ عنده
لأن التقدير على ما عرفت إن لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد
وأما عنده أي عند الكسائي فلأنه يقول معناه بحسب العرف إن تكفر
تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف
قرينة قوية إذا قصد السببية وأما إذا لم يقصد لم يجز الجزم مطلقاً بل
يجب الرفع إما بالصفة إن كان صالحاً للوصفية كقوله تعالى فهب لي
من لدنك ولياً يرثني فيمن قرأ مرفوعاً أي ولياً وارثاً أو بالحال
كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون أي عامهين أو بالاستيناف
كقول الشاعر ع وقال رائدهم أرسوا نزاولها ع فكل حتف امرئ

يجري بمقدار الأمر كذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الأمر
وكان المراد به صيغة الأمر فإنه يطلق أمثلة الماضي وأمثلة المضارع
ويريدون صيغتهما وفي بعض الشروح إنما قال مثال الأمر لأن الأمر
كما اشتهر في هذا النوع من الأفعال اشتهر في المعنى المصدري الغالب
فأراد التنصيص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والأصوليين
مخصوص من الأمر بالصيغة كذا ذكره المص في شرحه صيغة يطلب بها
الفعل شامل لكل أمر غائباً كان أو مخاطباً أو متكلماً معلوماً أو مجهولاً
من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقاً فإنه يطلب بها الفعل من المفعول
لا من الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف
المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على
صيغة الخطاب وعن صه ورويد وحكم آخره أي الأمر في الحقيقة عند
البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء مقتضي إعرابه
وهو حرف المضارعة لأن مشابهته للاسم المقتضية للإعراب إنما هي
بسببه وفي الصورة حكم المجزوم أي مثل حكم المضارع المجزوم في
الإسكان الصحيح وسقوط نون الإعراب وحذف العلة لأنه لما شابه

ما قبل اللام من المجزوم ثم اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا اخشي
واغزوا ارم كما تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا لم تخشي ولم تغز
ولم ترم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان
بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي
امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم
لظهوره وان كان بعده حرف ساكن ولئلا يلزم الابتداء بالساكن والمراد
ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه واما هو باب الافعال
فانه زيدت همزة الوصل مع ما بقي بعد حرف المضارعة للتوصل بها
الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده
اي بعد الساكن ضمة وفي الالتباس بالمضارع المعلوم للمتكلم على
تقدير الصحيح فانه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح الالف التبس بالواحد
المتكلم المجهول من الماضي المجهول من الرباعي اذا قيل اقتل بكسر الالف التبس مكسورة
فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة
فانه لو ضم مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر
ولو ضم في اعلم التبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي

الفتح

نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة واضرب مثال لما يكون
بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة
اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو
اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لكن بغيته فعل
ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفعل الى الدال
لادنى ملابسة او على حذف مضاف اي فعل من مفعول لو اقع عليه لا يعدان
بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية
وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد لما
اكتفى بما ذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله و
اقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته ونفي للبس بان ضم اوله
وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج واعلم واختير هذا النوع من التغيير
لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان
لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة
وان كان غريبا بدل على غرابة المعنى لكن الخروج من الكسرة الى
الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود بخفته

ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس
في الدرج بالامر وحرك الباب ويضم الثاني مع التاء نحو تعلم و
تجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة المضارع علمت وجاهلت ودحرجت
خوف اللبس في اعلله لقوله ويضم والثالث والثاني ومعتل العين
اي ما يكون عينه حرف علة لما يرد عليه مثل طوي وروي لكان الضعف
فانه لا يعتل عينه لئلا يفضي الى اجتماع الاعلالين في روي ولطوي فيقال
الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد مثل عور وصيد
وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف فيه اي في بنائه للمفعول
منه كما ذكر معتل العين في المبني للمفعول من مضارعه وان لم يكن فيه ما
ذكرنا الا فصحى فيه قيل وبيع اصلها قول وبيع نقل الكسرة من العين
الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول فابدل واوه ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو
قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة الاشمام ان تنحو بكسرة فاء
الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي
تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع

وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اي ضم الشفتين
فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند القراء وقال بعضهم
هو ان يأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عنهم
والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف
وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بلا نقل وجعل الياء واوا
لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين
من الثلاثي المجرد الماضي المجهول من معتل العين من باب الانفعال والافتعال
نحو اختير وانقيد في جريان اللغات الثلاث فيه اختير وقيد فيهما مثل قيل و
بيع ولا تفاوت دون استخير واقيم اوليس كذلك مثل قيل و
بيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير وا
قوم فالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما
ان تنقل حركتهما اليه وتقلب الغير ياء اذا كانت واوا فيقال استخير
واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله و
اقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو
ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتح

وفعل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول تنقلب العين فيه الفا
ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستجار ويقام
حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل
ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه
عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل
الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال ان الفعل
صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق
به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان
موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف
على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان
والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون
هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي وهو ما لا يتوقف
فهمه على فهم غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من
الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه
المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا بالهمزة نحو اذهبت

في المتعدي

التعلق

زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته
او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد
والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام
كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى نحو اعطيت زيدا درهما
والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل
ثلاثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا
قبل دخول الهمزة متعديين الى مفعولين فلما دخلت عليهما الهمزة زاد
مفعول اخر يقال له المفعول الاول واما ما قال الاخر وهو انبأ
ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلاثة بل تعديتها
اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية
الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار
عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا
والثاني والثالث من مفعولها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما
عند الاخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين
ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شك في هذه الافعال اعني

افعال القلوب

٢٩,٢

بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت
وهذه الثلاثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم و
علمت ورأيت ووجدت وهذه الثلاثة للعلم تدخل اي هذه الافعال
على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة
عنه اي من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت
لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن
قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت
لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال
فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند
والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن خصائصها هي جمع خصيصة وهي
الخاص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب انه
اذا ذكر احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك
مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ او الخبر جائز ان
المفعولين بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة
فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع

ورود ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول كما في قوله
تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم
على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا
يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول
واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما
قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي
هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على
احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي
الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي
ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي
باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت و
ظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم
وظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل
اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب
جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت

٢٩,٣

قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء عند التقدير
لاستقلال الجزئين الصالحين ان يكون مبتدأ وخبرا او مفعولين لها كلاهما
تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط
والتأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن
الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف
نحو زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة
الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر وفي بعض
الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما
متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يقع الالغاء
فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد
وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي
ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف
احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني
زيد واحسب عمرو ولا شك ان الالغاء في هذه الصورة احسن
فلهذا قيد جوازه المبني من جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت

بين معموليها او تأخرت عن معموليها وانما خص هذه الالغاء اي خص
بالذكر مع ان مطلقه الغاء من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه
ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب
ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة
كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا وقعت قبل المضاف اليه فيه معنى الاستفهام
نحو علمت غلام من ضربت وقبل النفي الداخل على معموليها وقبل
اللام اي لام الابتداء الداخلة على معموليها مثل علمت ازيد
عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال الاخيرين
بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت
لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر
الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيير
جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ
روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعي
هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة
الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج

لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من
العمل لفظا عامل معنى والتقدير الان معنى علمت لزيد قائم علمت
قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز العطف
جملة منصوبة جزئيها على الجملة المعلقة نحو علمت لزيد قائم وبكرا
قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء
جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال
العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في
المعنى ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون
فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء
واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص
جواز اجتماعهما بفعل دون اخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا
ونحو علمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال
ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي و
ذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا
واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما

لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان
فيه ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول
فيه ليسا متغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون
كل منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها
الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف
الفاعل والمفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل
مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا
ومفعولا به وما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني
لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض وكذلك اجري
رأى البصرية والحلمية مجرى رأى القلبية فيجوز فيهما ما جوز فيه من
كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر
ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله
تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض افعال القلوب
اعني حسبت وخلت وزعمت معنى اخر قريب من معانيها
الاول وهي العلم والظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى

مفعولين

ايضا متعديا اي مفعول وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص
بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان حلت فانها بمعنى صرت ذا خال
وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى
الى ذلك المعنى الى مفعول واحد ولا الى اثنين فظننت
بمعنى اتهمت مستانفة بمعنى التهمة وظننت زيدا بمعنى اتهمت زيدا
اي اخذته مكانا للوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى
وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول
علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس الشيء من غير حكم عليه
ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالآلة
ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول
وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة وعلى ما كان مراده
ان هذه المعاني اخص قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى
صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت وجدة ووجدت موجدة
ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها
ليس بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة

لانها

لانها لا يتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضعوا اي افعال
وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي لمعدة فيما وضعت له هذه
هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن
ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير
نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج
من الحد الافعال التامة لانها موضوعة للصفة وتقرير الفاعل
عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده
وانما جعل التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة
لا تمامه لانها لما يجيء معان زائدة مثل ذلك التقرير كالزمان
في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل
الموضوع له غير ثابت وذلك التقرير فقال صار مثلا موضوع
لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في زمان الماضي
وكذا كل فعل فعل منها فلا شك ان كل جزء من اجزاء الموضوع له
بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال
التامة منها ولا يبعد ان يحمل اللام في قوله لتقرير الفاعل للعوض

لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة
هو التقرير المذكور لا الصفة بخلاف الافعال التامة فان
الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت
من حدها ما ظهر مما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج
الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار
واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وراح وغدا
وما انفك وما فتئ وما زال بالهمزة وقيل بالتاء وما برح وما دام
وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام و
ليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر
انها غير محصورة وقد يضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة
كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة اي يصير عشرة تامة فكان زيد
عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك
ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما ان يكون ما نافية
وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من القرائة ونحوها اي
لم يكن هذه على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير في جاءت

يعود

يعود اليها وانما انثت باعتبار خبرها كما في كانت امك ومعناه
اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف
شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كأنها حربة اي كالحربة في قصيرة
قال الاندلسي لا يتجاوز بها وقعد من الموضع الذي استعملها العرب
فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال اي ما كان ونحوهن على الجملة
الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها
الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثرا يترتب عليه مثل صار زيد
غنيا بمعنى صار الانتقال حكم معناه اي اثره المترتب عليه كون
الخبر فعلا منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد
معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو غني اثره وذلك الانتقال
وهو كون المعنى منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول
لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني تشبيها بالمفعول في توقف الفعل عليه
مثل كان زيد قائما فكان يكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها
لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في زمان الماضي وذلك اما مع غيره
على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا

نحو كان زيد غنيا فافتقر ولمعنى صار عطف على قوله الثبوت خبرها
اى كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار وهو من قبيل عطف احد
القسمين على الآخر لا على ما هو قسيم منه كقول الشاعر بتيهاء
قفر والمطي كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اى صارت
فراخا بيوضها اى ان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون
فيها ضمير الشأن هذا ايضا عطف على قوله الثبوت اى كان يكون
ناقصة يكون فيها ضمير الشأن اسما لها والجملة الواقعة بعدها
خبرا مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت
وآخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون تامة عطف على قوله
يكون ناقصة اى كان يكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى
المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقوله كانت الكائنة والمقدور
كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة وهى التى وجودها
وعدمها لا تخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في
المهد صبيا اى كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان
زائدة لتحسين اللفظ وليس المعنى على المضى وانما ذكرنا هذين القسمين ب

مع كونهما غير ناقصة استيفاء للجميع اقسامها وصار للانتقال
اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار
الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان
او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا
او من بكر الى عمرو وبمعنى صار مثل آل ورجع واستحال وتحول
وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل
مودة وقال فبالك من تغنى نحو آل ابوسا واصبح وامسى
واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها
مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد معشرا واضحى زيد فرحانا اى المثال
الاول تدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت
الصباح وعلى هذا القياس لمثالان الاخران ويكون
بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد
انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة ويكون
تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا
دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما

فاذا قلت بات زيد ساهرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع الليل
وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجي
هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت
مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعله في حكم
العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما من افعال الثلثة
السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة
ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض او عاد زيد
من سفره اى رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح
اذا مشى في وقت الرواح وهو بعد الزوال الى الليل واسقط
المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع
ذكرها في مقام الاجمال فكان الاوجه في ذلك الحاقها بالملحقات
ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها
آض وعاد وغدا وراح فاسقاطها من البين اشارة الى عدم
الاعتداد بها لالحاقها بالملحقات ومازال من زال يزال لا من زال
يزول فانها تامة ومابرح ومافتئ ومعناها معناه ومانفك اى ما

انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها مذ قبلها اى مسمى اسمها
فاعلا حيثها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان
خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اى مذ قبل فاعلها خبرها اى من
وقت يمكن ان يقبله عادة نحو مازال زيد اميرا استمرار امارته
من زمان قابليته وصلاحيته للامارة وانما دلت على الاستمرار
لان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات
النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت
واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اى هذه
الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار ثبوت النفي بدخول
ادوات النفي عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تفتؤ تذكر
يوسف اى لاتفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم
يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها ومادام لتوقيت
امر اى لتعيين مدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة
ظرف زمان وذلك لان لفظ ما مصدرية فهي مع ما بعدها
في تاويل المصدر وتقديرا زمان قبل المصادر كثيرا نحو

الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام مفيد فائدة تامة والى
هذا اشار بقوله ومن ثم اى من اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت
خبر لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه
مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة
مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام زيد فما دام لم
يشفع بما دام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة
بخلاف الافعال المصدرية بحرف النفي مع اسمائها واخبارها
كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام ورائها وليس
لنفي مضمون الجملة حالا في زمان الحال مثل زيد قائما اى الآن
وهذا مذهب الجمهور وقيل هو لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك
يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة
بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل
نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب
سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة
كلها على اسمائها وليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع

فما

فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي
وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يوجد ما يقتضي تقديمها
عليها نحو كم كان مالك درهما او تأخيرها عنها نحو صار عدوي
صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فليس
ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع عن التقديم وقد يكون التقديم
واجبا كالمثال المذكور وهي اى الافعال الناقصة في تقديمها
اى تقديم اخبارها عليها اى على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام
قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد
عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع
في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اى
هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية او مصدرية اما اذا كانت
نافية فللامتناع تقديم ما في حيز النفي لانه يقتضي الصدر واما اذا
كانت مصدرية فللامتناع تقديم معمول المصدر ويخالف هذا
الحكم خلافا ما نبالا ابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا
في هذا القسم جانبه لا في جانب الجمهور كما يقتضيه المفاعلة لقدمهم

فكأنه لا مخالف منهم وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة
النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت
فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم
مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان
الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة الامرين في اصل
الفعل صريحا وهو اى القسم المختلف فيه ليس فالمبرد والكوفيون
وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع
تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي
والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل
عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة ولهذا
اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اوله
ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن
كيسان افعال المقاربة ما وضع اى فعل وضع لدنو الخبر اى
للدلالة على قرب حصول الخبر لفاعل رجاء منصوب على المصدرية
مقدر بمضاف اى دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء

افعال المقاربة

المتكلم

المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا الجزم به بمعنى ان في قولك عسى زيد
ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو وتطمع
وتطمع لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل
حصولا اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف
الخبر على حصوله للفاعل فكان في قولك كاد زيد يخرج يدل على قرب
حصول الخروج لزيد لخبرك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب
حصوله للفاعل اخذا فيه اى دنو اخذ فيه وشروع في الخبر بان
يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم لشروع الفاعل في الخبر
بالفعل لا لنظر اليه فقط في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب
حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يعني النية
فالاول اى ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع
واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو
عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف
حيث لا يجي منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة
وانما لم يتصرف لان عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والاشارات

من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استقباليه
عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان
الاستقبالية لقوة معنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال
فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج
بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب
الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وفي هذا
عسى فيه وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه
على الاسم والتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب
زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع
مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه
بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى
على هذا تامة وقال الكوفيون ان الفعل في محل الرفع بالخبرية بدلا مما
قبله بدل الاشتمال لان فيه اشتمالا لان فيه اجمالا ثم
تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس
قال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب بقول

على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو
كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال
الاسم المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا
قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فعسى في هذا الاستعمال ناقصة
وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب
بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد
مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل
النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين
عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى ما اشكل فيه
من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة
وقد يحذف ان من الفعل المضارع في الاستعمال الاول لشبهها
بها لكاد وكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر
فيه كقوله عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني
لعدم مشابهته لذلك عسى ان يخرج زيد كقولك كاد زيد يخرج والثاني

اي ما وضع لدنو الخبر ودنو حصوله كاد تقول كاد زيد يجيء فيه خبر عن دنو
الخبر لعكس باشرافه على الحصول للفاعل في الحال وفاعله اسم محض كما هو
الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر في الحال باعتبار
احد معنييه من غير ان لان ان تدل على الاستقبال المنافي للحال وقد يدخل
ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان من خبر عسى تشبيها
له بكاد وكقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان لكل واحد
منهما مشابهة بالآخر اعطي لكل منهما حكم الآخر في وجه واذا دخل النفي
على كاد فهو اي كاد وكالافعال اي كسائر الافعال في افادة اداة
النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا و
قيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا
اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات
الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول
ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على
زوال رسيس الهوى وتسليمه تخطئتهم وتغيير قوله لم يكد بقوله لم اجد
فظنوا ان نفي كاد للاثبات لما خطاؤه ولما غيره لتخطئتهم وان حب

من الاول ان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح
وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت
الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه في وقت ما ولا تناقض بين
انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض
الفصحاء لفظ ذي الرمة وذي الرمة في تسليمه تخطئته روي عن عنبسة
انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره
قال عنبسة فحدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره
عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها
وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما اشتق
منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال
في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى
وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي
الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفي الداخل على يكاد
انتفاء قرب رسيس الهوى من البراح اي الزوال فالنفي الداخل

على كاد وكاد لنفى الدخول على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت
فيه المجرد وذلك لم يثبت وسواه الا كاد وقد عرفت وجه القدح
فيه وفى تمسكه عسى واشا ليث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته
للفاعل وتواخذه وشروع فى الخبر طفق بمعنى اخذ فى الفعل ويقال
طفق الطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب
يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا
دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهى اى هذه
الافعال الاربعة فى الاستعمال مثل كاد وفى كون خبرها الفعل المضارع
بغير ان تقول طفق زيد ياخذ واخذ وكرب يفعل وجعل يقول وقال الله
تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهى
اى اوشك مثل عسى وكاد فى الاستعمال فتارة يستعمل استعمال
عسى على وجه نحو اوشك زيد ان يجئ واوشك ان يجئ زيد وتارة
يستعمل استعمال كاد وبدون ان نحو اوشك زيد يجئ فعل التعجب ما وضع
لانشاء التعجب وفى بعض النسخ افعال التعجب وفى اكثر النسخ فعلا
التعجب بصيغة التثنية ما فراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس

فعل التعجب

وجمع بالنظر الى كثرة افراده وتثنية بالنظر الى نوعى صيغة على
كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم فى ضمن التثنية والجمع ايضا فهو
ما وضع اى فعل وضع لان الكلام فى قسم الافعال فلا ينتقض بالحمد
لله ونحوه وما يراد به ذلك فلا ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا بنحو لله
دره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بجنس الدعاء اذ الا ان
يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك
بعد الوضع والمراد بالوضع لانشاء التعجب بحيث لا يستعمل
فى غيره وما ذكرنا سوء النقض بكثرة الاستعمال فى الدعاء وله
اى لفعل التعجب اى لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما
صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب ما افعله بشرط ان يكون له تركيب
التركيبين وثانيهما افعل به اى فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى
مضارع ومجهول وتأنيث وفى بعض النسخ وهى اى افعال
التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان
اى فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لان بينهما لا من حيث
ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل

كافعل التفضيل وقد شذ نحو ما اشهى الطعام وما امقت الكذب و
يتوصل فى الفعل الممتنع بناء صيغة التعجب منه من رباعى او ثلاثى
مزيد فيه او ثلاثى مجرد معناه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه و
اشدد باستخراجه اى يتوصل بنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه
ويجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اى فى صيغتى
التعجب بتقديم اى التقديم جائز فيما عدا صيغتى التعجب كتقديم المفعول
والجار والمجرور على الفعل ولا تاخير اى لا تاخير جائز فيما عداهما
كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا لكون
عدم التصرف بهما من خواص صيغتى التعجب فان المقام يقتضى بيان
الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما
بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال
قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس
لان تقدم الشئ يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم
غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد
لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل من الآخر بالوجود

لكنه ينفصل منه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بالفصل
بينهما اى بين العامل والمعمول نحو ما احسن فى الدار زيدا واكرم اليوم
بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازنى الفصل بالظرف
لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل الصدق واجاز الاكثرون
الفصل بكان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له
فى الماضى حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان
وانما قبله وما ابتداء اى مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول
او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفى بعض النسخ وما مبتدأ نكرة ومعناه
ظاهر نكرة بمعنى شئ لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما
خفى سببه عند سيبويه وما بعدها اى بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب
او موصولة اى ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اى الذى
احسن زيدا اى جعله ذا حسن شئ عظيم وقال الفراء ما استفهامية
وما بعدها خبرها قال الشارح الرضى وهو قوى من حيث المعنى لانه كان
جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى
التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين وما احسن بزيد فاعل عند سيبويه

امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم صار ذا لحم وبه اى
مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا
اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول فالباء تحذف
على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل لا يضمر
ليس الا وبه اى مجروره مفعول عند الاخفش لان احسن بمعنى صيّر ذا
حسن مجازا ان يكون همزة الفعل للصيرورة والباء للتعدية اى
يجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان
يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن متعديا بنفسه
ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج ففيه اى في افعل ضمير هو
فاعله اى احسن انت بزيد او زيدا اى اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال
الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل واحد ان يجعل زيدا
حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن
كيف شئت فان فيه منه جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون
في شخص افعال المدح والذم هي افعال المسماة عند النحاة
بهذا اللقب ما وضع اى فعل لانشاء مدح او ذم فلم تكن مثل حبذا

افعال المدح والذم

وامثاله منها لانه لم يوضع لانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعل
على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة التميم في فعل اذا كان فاؤه
مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين
وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة
اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر العين مع كسر الفاء واتباعها
للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم
كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا
على لغة بني تميم وشرطهما اى شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا
باللام للعهد الذهني وهي لواحد منه معين ادعاء او لعين معناه ذكر المخصوص
بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد اجمال ليكون اوقع في النفس
نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف به اى باللام اما
بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس
غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل ونعم جا او يكون مضمرا
مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافته لفظية
نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيدا او حسن الوجه انت او

مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اى فنعم شيئا هي
وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون الصلة
باجمعها في نعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اى نعم الذي فعله هي الصدقات
وقال سيبويه والكسائي هي ما موقوفة تامة بمعنى الشيء بمعنى فنعما هي نعم الشيء
هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك
الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هو بحسب الغالب لانه
قد تقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو
اى المخصوص مبتدأ وما قبله اى الجملة الواقعة قبله خبره ولم
يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد
مقامه او خبر مبتدأ محذوف هو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد
في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ
محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من
هو فقيل زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة
وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اى شرط المخصوص بعد شرط صحته
وقوعه مخصوصا مطابقته للفاعل اى مطابقة الفاعل او مطابقة

الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في
المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال
الزيدون ونعمت المرأة هند ونعمت المرأتان ونعمت النساء
الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما
لما كانا غير متصرفين لشبهها بالحروف فلم يجب الحاق العلامة
بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال
حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل
وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول
بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين صفة للقوم وحذف
المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص
اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اى ايوب بقرينة انه
في قصته وقوله فنعم الماهدون اى نحن وساء مثل بئس في
افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اى ومن افعال المدح
والذم حب في حبذا وهو اى حبذا مركب من حب الشيء او

او اضمار الشيء مجموعا ومفردا او فاعله اي فاعل هذا الفعل او لا تمييز
اي حبذا او فاعله هذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا
كان المخصوص مثنى او مجموعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير
فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده
اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب
مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص
اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو حبذا
رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا
وحبذا رجلين او راجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين
او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في
التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان
زيدا المخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من
تمامه فالراكب حال الفاعل لا من المخصوص الحرف ما دل (بحث الحرف)
على معنى في غيره اي الكلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعلق بالنسبة

اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصح لان يحكم عليه او به
بل لا بد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثم اي لاجل انه يدل على
معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم
او فعل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة الى الكوفة او فعل كذلك نحو قد
ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اي لايصاله فان معنى (حروف الجر)
الافضاء الايصال وكما عدي بالى صار معناه الايصال او معناه
اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور
وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما ظاهرا مثل مررت بزيد وانا
مار بزيد او كان مؤولا بالاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض
بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة
لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليها وحروف الجر لانها
تجر معاني الافعال الى ما يليه او لان اثرها بالجر وهي اي
حروف الجر الى وحتى وفي وذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية
لانه ليس لها اسماء قائمة يعبر بها عنها والباء واللام وذكرها

باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها
حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواو اي الواو التي تقدر
بعدها رب وهي غير واو من حروف الجر ثم وواو القسم وتاؤه
ومن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول
لا يكون الا حرفا والخمسة التي تليها يكون حرفا واسما والثلاثة البواقي
يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية
المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل او بمعنى لابتداء النهاية وقيل
كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد
بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما في المكان
نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة
من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت
من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى
اعوذ التجئ اليه والتبيين اي جر عطف على الابتداء اي تجيء من للتبيين
اي لاظهار ان ما المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول
في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا

الرجس

الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى والتبعيض اي وقد تجيء للتبعيض
وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم
وزائدة عطف على قوله للابتداء اي مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون
الا في كلام غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد
خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا
مستدلين بقولهم وقد كان من مطر فاجاب من استدل بقولهم
وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادته من الكلام الموجب
متأول بكونها للتبعيض او التبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر
او هو وارد على الحكاية كان قائلا يقول هل كان من مطر فاجاب
بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى
مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو جئت الى السوق او
الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان
جهة المخاطب منتهى اليه باعتبار الميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى
ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك
اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يتعرض في

في كونهما بمعنى مع لشبههما باللام لكنه اكتفى في كونهما لانتهاء الغاية للتفاوت
الواقع فيهما بالقلة والكثرة وتختص أي حتى بالظاهر أي بالاسم الظاهر
فلا يقال حتاه كما يقال إليه لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور
بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها خلافا للمبرد فإنه جوز دخولها على المضمر
مستدلا بما وقع في بعض أشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور
يحكمون بشذوذه خلافا للكوفيين فإنهم يجوزونه قياسا وفي للظرفية أي لظرفية
مدخوله لشيء حقيقة نحو الماء في الكوز أو مجازا نحو النجاة في الصدق
وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولأصلبنكم في جذوع النخل والباء للإلصاق
أي لإفادة لصوق أمر بالمجرور بها إما حقيقة كما ترى في مررت بزيد فإن
الباء فيه لصوق مرورك بزيد أي بمكان يقرب منه والاستعانة
أي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة
نحو اشتريت الفرس بسرجه أي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج
واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم أن يكون السرج
حال اشتراء الفرس ملصقا به فإن الإلصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس
والمقابلة أي لإفادة وقوع مجرورها في مقابلة شيء آخر نحو بعت

هذا بذاك والتعدية أي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير فإن
الباء على فاعله فإن معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت
بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعدية بمعنى
إيصال معنى الفعل إلى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة
كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو
جلست بالمسجد أي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل
مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال أزيد بقائم والنفي بليس نحو ليس
زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر في هذه الصور
قياسا وفي غيره أي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا
سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا وألقى بيده
أو كان خبرا لكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد
واللام للاختصاص أي ملكية نحو المال لزيد أو لا ملكية نحو الجل للفرس
والتعليل أي لبيان علة شيء وههنا نحو ضربت للتأديب أو جار للتعليل
نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد إنه لم
الشر أي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم أي ردفكم وبمعنى الواو

في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الأجل وإنما تستعمل في الأمور العظام
فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل أي لإنشاء التقليل
ولهذا وجب لها صدر الكلام كما أن كم وجب لها صدر الكلام لكونها
لإنشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها إلى المعرفة موصوفة
ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لأنه إذا وصف الشيء صار أخص
وأقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة إنما هو على المذهب
الأصح وهذا مذهب أبي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار
عند المص الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل أصلها ثم تستعمل في معنى التكثير
كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة وفعلها أي فعل رب
يعني الذي يتعلق به رب فعل ماض لأنها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك
إلا في الماضي محذوف نحو رب رجل كريم لقيته أو رب رجل كريم لم أفارقه
أي ذلك الماضي غالبا أي في غالب الاستعمالات لوجود القرائن
نحو رب رجل كريم أي لقيته وقد تدخل أي رب على مضمر مبهم لا مرجع
له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وإن كان المميز مثنى
أو مجموعا مذكرا وإن كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا أو رجلين أو رجالا

او امراة

أو امرأة أو امرأتين أو نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز
في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فإنهم يقولون ربهما
رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء
وتلحقها أي رب ما الكافة المانعة من العمل فتدخل بعد لحوق ما على
الجملة نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل على الاسم
وتجره نحو ربما ضربة بسيف صقيل وواوها أي واو رب وحكمها
تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير و
إلا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فإن
لم تكن في أول الكلام فكونها للعطف ظاهر فإن كانت في أوله
فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين أنها حرف عطف ثم صارت
قائمة مقام رب جارة بنفسها لتصيرها بمعنى رب فلا يقدرون
له معطوفا عليه لأن ذلك تعسف وواو القسم إنما يكون عند حذف
الفعل أي فعل القسم فلا يقال أقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها
في القسم فهي أكثر استعمالا من أصلها أعني الباء لغير السؤال يعني لا تستعمل
الواو في السؤال فلا يقول والله أخبرني كما يقال بالله أخبرني وحذف الواو

من درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء
كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا
بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لانحطاط رتبته
عن رتبة الاصل وهو الباء بحسب احد النقصانين وخص الظاهر لاصالته
والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل و
كونها لغير السؤال مختصة باسم الله تعالى من الاسماء الظاهرة حطا
لرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر وخص
منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منهما اي من
الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها
لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة
فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم
بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن
وبالله اخبرني وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن
وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو
بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما

كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص
فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء توجد مع الاختصاص وبدونه
لمكان التنافي ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال
باللام وان وحروف النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية
نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها
اي في الاسمية نحو والله ان زيدا قائم وما ولا في المنفية اسمية
كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف
حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي
لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو
بالله اخبرني وبالله هل زيد قائم وقد يحذف جوابه اي جواب
القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل
على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه
نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في
هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت
جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب

لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة
اي لمجاوزة شيء وتعديته عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء
الثاني ووصوله الى ثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد
واما بوصوله وحده نحو اخذت عنه العلم او بزواله وحده
نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي لاستعلاء شيء
على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى
اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب
يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد
وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض
الوجوه وقد تكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن
كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد واذا كانت للطافة و
تختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور للاستغناء
عنه بمثل ونحوه وقد يدخل في السعة على المضمر نحو ما
انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في
بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي والحاضر فهما للابتداء

في الزمان الماضي بعينه اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان
مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الذي
اريد بهما الابتداء كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا او
ما رأيته فلانا مذ سنة كذا يشترط ان تكون هذه السنة ماضية لا
يكون الآن فيها ومعناه ان مبدأ زمان مسافرتي او عدم
رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف
على الابتداء وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان
الحاضر اي الذي اعتبرته حاضرا وان بعضه ماضيا فالمراد ان جميع
زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا
اي جميع زمان انتفاء رؤيته هو هذا الشهر واليوم الحاضر عند ما
لا يتكلم بتقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ورائهما لكنه يصح
اعتبارهما مبدأ الزمان الفعل فالمثال لان المذكور ان كلا منهما
للظرفية ويمكن ان يحمل الاول مثال الابتداء كما تقوم بحسب الابتداء
لكنه بتقدير مضاف واي ما رأيته مذ دخول شهرنا وحاشا وخلا
وعدا للاستثناء اي للاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جرت

بها ما بعدها لكونها حرفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا كجاءني
القوم حاشا زيد وعدا زيدا وخلا زيدا اذا نصبت بها بكونها افعالا
الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل
الى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان
معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت
وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بان حروف المشبهة على
صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة
والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع
الاستعمال لكل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا
وصفت مع ذكرها الى ستة بحيث لو ثبتها ولو ثبت لعل تبلغ
مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها
كونها اللات لخلاف الارقة السابقة ولها اي لهذه الحروف
صدر الكلام وهو البعيد اول الامر انه اي القسم من اقسام الكلام
او كل منها يدل على قسم منه كالكلام الموكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك
والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس هذه الحروف

المفتوحة فان مقتضى عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل
المفرد فلابد لها من التعلق بشيء اخر حتى يتم كلاما ولو وقعت في الصدر
اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء
عدم الصدارة لا على اقتضاء عدم الصدارة فلان مجرد الاستثناء
يكفي في ذلك وتلحقها ما الكافة فتلغى اي تعزل
هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اي على
استعمال افصح اللغات كانما زيد قائم وقد يعمل على غير الافصح
كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف ح اي حين لحوقها
ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم دخولها
على معمول فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها
جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد
قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها
وخبرها ستاتي هاهنا جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في
حكم المفرد ومن ثم اي ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسر في
موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد

اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام
لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما
يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان
عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول
لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم وفتحت اي ان
حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون
الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا
قائم لوجوب كون المفعول مفردا او حال كونها مع جملتها مبتدأ
نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا او حال كونها
مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون
المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا لان
لانه اي ما بعد لولا الا تقع فيه مبتدأ وكون المبتدأ مفردا
واجبا نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لو التحضيضية لانها
مع اسمها وخبرها بعدها معمول الفعل او وجب دخول لو التحضيضية
عليه نحو لولا اني معك زعمت اي لولا زعمت اني معك

ولو انك ضربتني صدر منك اي لو لا صدر منك انك ضربتني
وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل الفعل محذوف
والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك
فان جاز في موضع التقدير ان تقدر المفرد والجملة جاز الامران
الفتح والكسر نحو ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا
والكسر على تقدير جعلها معها جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه حال وقوع
بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب
الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه
اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع
المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر اذا انه
عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر
على انها معها مبتدأ ومحذوف الخبر اي اذا عبوديته القفا واللهازم
ثابتة وتمام البيت وكنت اري زيدا كما قيل سيدا اذا انه
عبد القفا واللهازم قوله اري على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا
مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعموله

عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همزا ان يكل
ليسوطهم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمتان ناتئتان في اللحيين
تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحدة او بارادتهما مع
ما حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على انه عبد القفا اي مثل
اذا انه عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ
فمن جملة ما شابهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما
موصوفة او موصولة كان محل الخبر اول مقولاتي يعني الكسر لان
اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري
اعني الحمد قول فانه ليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية
كان محل الفتح اولى او يتعين الفتح لان اول الاقوال اي
المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من
جنس المقول ولذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة
كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم او فائدتها التاكيد
فلذا جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء
كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما والرفع ان تكون المفتوحة في حكم

المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل علمت ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان
زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال ان كانت مفتوحة لفظا
لكنها مكسورة حكما حيث يكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان
يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز
العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها
ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر
خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل
ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض
خبره لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل
ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن
كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون
العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمها يكون
العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء
على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة
هذا العطف مضي الخبر فان عندهم ان لا يعمل الا في الاسم والخبر

والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع
عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا
في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز
عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان
فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما
يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان
بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه لواسطة بنائه
فكانها لم تعمل فيه فلا يجوز المحذور المذكور ولكن في جواز العطف
على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة على ما كان عليه
قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي
كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع
مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر
ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها
لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وكذلك اي لاجل
ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام

التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد وتوثيقها
اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا تجتمع ما هو لتاكيد معنى الجملة
على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر
اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي اسمها
اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار
لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا
لطي لك الكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها
لزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام
وهم كرهوا ذلك واختاروا التقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل
على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها او خبرها او على
ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لا توافق اللام
مثل ان في معناه الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول
الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد
وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها
اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها

مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو
الاصل ولهذا لم يذكر صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها
اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في ان زيد قائم
وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا
من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا
او لكونه مبنيا وفيه اختلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم
قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز
دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اي من الافعال
التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل كان وظن و
اخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط
ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل
بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك
لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي في تعميم الدخول
وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لان الاصل الدخول على الفعل
فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز

دونها

دخولها على غيره واعمالها ممتنع يقول ان قتلت
لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين و
تخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند المخفف على سبيل الوجوب
في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره اي مشابهة المفتوحة
بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة كما سبق واعمال المكسورة بعد
تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم
منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز
فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة
المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا في المبتدأ والخبر كما
كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد
تكون عاملا وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى
من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت
دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي
المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان

مطلقا سواء كان اسمية او فعلية وداخلة على المبتدأ والخبر
او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال ان المفتوحة في غيره اي غير
ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المظهر في السعة
نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة
غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال الشاعر فلو انك
في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق وبعدها
اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل المتصرف بخلاف
غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون
قد اقترب السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف
كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل
ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم
هذه الامور الثلثة للفرق بين ان المخففة وبين ان المصدرية
الناصبة ولتكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي
نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا لتكون
كالعوض عن النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة

والمصدر

والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى
لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من
حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا
فهي المخففة وكان للتشبيه اي لانشائه وهي حرف برأسه على
الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب وذهب
الخليل الى انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد
ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم ان التشبيه من اول
الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت
من حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة و
فتحوا الهمزة وان المعنى على الكثير وتخفف اي كان فتلغى عن العمل
على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الآخر
كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان وان
اعملها قلت كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما
عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم
كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعد الضمير لعدم الداعي

اليه كما كان قبل المخففة ولكنّ وهي عند البصريين مفردة وقال
الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف
الزائدة واصلها لا كأنّ فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت
الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له
نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى
الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني
زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت
ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ وهي تتوسط اي لكن بين
كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والفرد الذي
هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد
لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب
وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة وتستعمل
العاطفة لفظا ومعنى فاجيب بجريها بخلاف ان وان المخففتين
فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكأنه اشارة
الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها

المخففة قال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة
ومخففة الواو وهي اما للعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل
الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فتدخل على
الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود
واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المفعولين بناء على ان ليت
للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي تمناه كائنا على صفة القيام
فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي بنصب
جزائها بتقدير كان ومتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبى
رواجع فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي
يقول اي ليت ايام الصبى كان رواجعا والمحققون على انه
منصوب على انه حال المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام
الصبى لنا فالكون بها راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا يدخل على
المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون
ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول ويشذ الجر بها اي بكلمة
لعل كما في جاء في اللغة العقيلية وانشد البيت في ذلك وداع

وداع دعا يا من يجيب الى الندا ، فلم يستجبه عند ذاك مجيب ، فقلت
ادع اخرى وارفع الصوت دعوة ، لعل ابي المغوار منك قريب
واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص
في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما
كان عليه او كان اشتهر ذلك الجر بابي المغوار بانّا فيجب
ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المصنف ما ذكره الشارح
ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة
وان فلا حاجة الى تاويل بعد ما جزم بوجوب الجر بها وحكم بشذوذه
الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كان هذه الحروف
تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم
وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المفسرة
منها وعند الاكثر ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما
ذهب اليه بعض اهل اللغة ان بل الى ما بعدها مفرد نحو جاءني زيد
بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل الغلط مما قبلها واما البدل
الغلط فهو بها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة

حروف العاطفة

لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا
او جمع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين
او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف
والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني
زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما
دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب
فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف
عليه في الفعل بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا او
عدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم
مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى
مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل
منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء وثم لا مهلة فيها وبين ثم
المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى بحسب اقتضاه وضعها
جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه
اي متبوع معطوفها لتفيد اي العطف بها قوة في المعطوف

وضعفا فيه اي السبل عليها حتى تميز الجزء بالقوة والضعف
من الكل فصار كانه غيره فيصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق
بالكل وان انتهاء الفعل اليه على شموله لجميع اجزاء الكل نحو
مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق
بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما
اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا شرط ذلك
في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو
جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن ان تعلق الموت اولا
بغير الانبياء وتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت
الانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء
سائر الناس وكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان
الحاج على رجالهم وان كان في بعض الاوقات على عكس
ذلك ومع هذا يصح لك ان تقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان
الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل لجميع اجزاء
الشيء كذلك الانتهاء بما يلاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم

كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء
الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يأت
في العاطفة الا ما يلاقي الجزء الاخير فان الاصل حتى ان يكون جارة
لكثرة استعمالها فكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة ان
كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل على
الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها
جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر
في الوجود من اتحاد المتجاورين كذا في بعض الشروح ومن هذا ان
ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى
مقابل الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاز والغيا
كما وقع في بعض الحواشي واو واما وام كل من هذه الحروف
للنسبة لاحد الامرين اي للحكم لا على احد الامرين او الامور ولكون
ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في
مثل ولا تطع منهم آثما او كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة لاحد
الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع احد المبهم

في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام
اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين
والمستوي الآخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت
احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب
ومن ثمة اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر
الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارأيت
زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان
يلي ام لكن الآخر لم يلي الهمزة هذا مختار المصنف والمنقول عن سيبويه
ان هذه جائز حسن فصيح وازيدا رأيت ام عمرا احسن وافصح
وح يكون تركيب ارأيت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان
لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة اشعار بانه وجد في بعض نسخ
الكافية المقروة على المصنف وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين
والآخر الهمزة على الافصح ومن ثمة ضعف ارأيت زيدا ام
عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى
الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا

وبالجملة فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن
سيبويه والايضاح ثمة اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي
جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال
عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما
مع الهمزة كما قلت اجاءك زيد او عمرو او جاءك اما زيد واما عمرو
فانه يصح جوابها بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما على
التعيين جاءك او لا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطأ في اعتقاد
المتكلم بوجود واحد منهما فالمشار اليه بثمة في الموضعين امر واحد لكنه
لما كان مشتملا على شرطي الصحة وقوع المتصلة فرع عليه باعتبار كل
واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو
من سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثمة لم يجز في اول الكلام
وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وعلق
كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما
لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل
الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها الخبر مثل قولك انها

لا بل ام شاء اي ان العظيم التراب لا بل هي حجرة حجرية فلما
اتها لبعث بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة
او شيء اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة واما الاستفهام كما
تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعندك عمرو واما الاستفهام عمرو حين
يقصد الاضطراب عن الاستفهام الاول الى الاستفهام الثاني
واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستقلة الا معها بمعنى
اذا عطف شيء على اخر بها يلزم ان يعيد المعطوف عليه اولا ثم
عطف على المعطوف نحو جاءني اما زيد واما عمرو وليعلم من اول
الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او بمعنى اذا عطف شيء
على اخر باو يجوز ان يعيد المعطوف عليه بها نحو جاءني اما زيد او
عمرو ولكن لا يجب جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان
اما ليست من حروف العاطفة والا لم يقع قبل المعطوف عليه ولما
يدخل عليها واو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد
عاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما
الاولى انتبه على المعطوف عليه ليست للعطف بل تنبيه على الشك في
اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما

الاضطراب

الثانية للعطف على اما الاولى واما الثانية للعطف ما بعدها على اما الاولى
فكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلاثة بعدها
لاحدهما معينا اي ثابتة الحكم لاحد من الامرين المعطوف والمعطوف
عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه من المعطوف
فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء
فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم من المعطوف عليه
الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف
دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت
عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه
لم يكن بطريق القصد ولهذا اضرب عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد
النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان
كلمة بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني
عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها مثبت
حكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم
المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني
عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن

لازمة للنفي اي غير مستقلة بدونه فان كانت لعطف المفرد على
المفرد فهي نقيضة لا فيكون لايجاب ما نفي عن الاول فيكون
لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان
كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات
فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني
زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير هي
مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها يقصد بها
الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي اليه المتكلم ولهذا
سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد
قائم ويدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى
لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي يعين معناها انها نحو
هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا
اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا
وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب
كانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا لان

القرب يقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة
وله كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف
البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقرب بالمعنى المقابل للاقرب
هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب
نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان
بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف
يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي
محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى
قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب
الم يقم زيد بمعنى قام زيد بمعنى بلى في جواب الست بربكم انت
ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه
لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا حملا لتصديقها على الاثبات
المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في كلام العرب نحو
قال احد يا زيد اليس لي عندك الف درهم وقال زيد نعم يكون
اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرر الاثبات بعد النفي ومخففة

بايجاب النفي يعني بنقض النفي المتقدم وبجعله ايجابا سواء كان
ذلك النفي مجردا عن الاستفهام كقولك بلى في جواب من قال ما قام
زيد اي قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد
الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي انت ربنا وقد جاء
على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما يقول في جواب
اقام زيد بلى قام زيد اي ثابت بعد الاستفهام لا شك في
غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق
الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره
المصنف ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم
اي اقسمت وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري
تقول اي والله واي ربي واي لعمري واجل وجير بالفتح
والكسر وان لتصديق للخبر وفي بعض النسخ تصديقا للخبر كقولك
اجل او جير وان لمن يخبر قد اتاك زيد او لم يأتك اي صدقت في
اتى او لم يأت وقد جاء ان لتصديق الدعاء ايضا كقول ابن الزبير
لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي ولعن الله

تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول ابن عربا
شوى هل للمحب شفاء من جوى حرق ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء
للمحب وجعلها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنف من كونها لتصديق
الخبر

حروف الزيادة

حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها
قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل
المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في
كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية
والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ و
كونها بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ
لاستقامة وزن الشعر وحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها
من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء
لا سيما في كلام الباري سبحانه ان وان المخففتين وما ولا
ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد
مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي كقولك ما ان رايت زيدا
اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية

نحو ان ينظرنا ما ان اجلس القاضي اي مدة جلوسه و قلت زيادتها
ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون
النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير و تزاد بين
لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت و قلت
زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على تقدير
رواية ظبية بالجر و ما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى
اذا تخرج اخرج و مع متى نحو متى ما تذهب اذهب و مع
اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى و مع اين نحو اينما
تجلس اجلس و مع ان نحو اما ترين من البشر احدا حال كون تلك
المذكورات مع ما شرطا اي ادوات شرط و مع بعض
حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم و مما خطيئاتهم اغرقوا
وعما قليل و زيد صديق كما ان عمرا اخي و قلت زيادة ما مع المضاف
نحو غضبت من غير ما جرم وانجا الا لامر ما قعدت وقل ما بعدها
كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو
العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب

عليهم ولا الضالين و تزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى
ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد و قلت زيادة
لا قبل القسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والراجح
زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث تستغني عن هذا القسم
فتبرز لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف
كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور والحور الهلكة جمع
حائر اي هالك من حار اي هلك و من والباء واللام تقدم
ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها و ان حرف
التفسير اي فهي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله
وجملة كما تقول قطع رزقه اي مات وان و هي اي ان
مخصصة بما في معنى القول اي بفعل متقرر في معنى القول بغير المطرد
في الظرف هو منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد
ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا
سقط من صريح القول هو ومعناه نحو قوله تعالى وناديناه ان
يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير المفعول ناديناه المقدر اي

حرفا التفسير

أي ما وبيانه ملفوظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت
اليه ان اكتب اي كتبت اليه شيئا هو اكتب فان حرف الدال
على ان اكتب تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم
الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير المضمر
في به وفي امرت معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله امرتني
لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر به المفعول به الظاهر كقوله
تعالى ولقد اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه تفسير لما يوحى
الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا وحروف المصدر ما وان
المفتوحة المخففة وانّ المفتوحة المشددة فما وان اي ما
وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي يدخلان على
الجملة الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو
وقولك اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاص ما المصدرية
بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح
الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا

في الدنيا ما الدنيا باقية وانّ المفتوحة المشددة للاسمية
اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها ان الاسمية والفعلية
ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في خبرها وتجعلها في تاويل المفرد الذي
هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو
اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذرت قدرت
الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا حروف التحضيض
هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على
احد انواع الكلام فيتصدر ليدل من اول الامر على ان الكلام
من ذلك النوع ويليها الفعل وفي بعض النسخ ويلزم الفعل
لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو
هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناه اذا دخلت على الماضي
التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناه في المضارع الحض على
الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض
في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب
على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث

المعز للتحضيض على فعل مثلها فاتت حرف التوقع والتقريب
قد سمي بهما لمجيئها لهما فان هذا الحرف اذا دخل على الماضي او المضارع
لا بد من معنى التحقيق ثم انه ينضاف في بعض الى هذا المعنى في
الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مقدرة متوقعة
عند المخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد
ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن
قد قامت الصلوة ففيها اذن ثم معان مجتمعة التحقيق والتوقع
والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما
تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع
المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي ينضاف
الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق
وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك
ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت
وقد [illegible] حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما
صدر الكلام لا يتقدم عليها ما في حيزهما لدلالتهما على احد انواع

حروف التوقع والتقريب

حرفا الاستفهام

الكلام

الكلام كما مر وتدخلان على الجملة الاسمية والفعلية تقول
في الاسمية أزيد قائم وفي الفعلية أقام زيد وكذلك هل تقول
فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية
سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على
اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها
ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على
الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال
فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى
الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه
ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها
في مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف في هل تقول أزيدا
ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل
زيدا ضربت لما عرفت وتقول أتضرب زيدا وهو اخوك
باستعمال الهمزة للانكار وحملت عليه على وجه الانكار
دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف

بالحيثية لان الصلاة ازمتني لضربك زيدا او هو ضرب مستحسن بمنكر وهل
ضعيف في الاستفهام فلا يحذف بعدها بخلاف الهمزة فانها قوية
وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه
لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال
الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه اولى والبتة فيعدو
وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه مع ام المنقطعة لم
لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال اخر بام
المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل
اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وامن كان او مكان
بالهمزة قبل ثم والف والواو من الحروف العاطفة بخلاف
هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو
واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي
ولو تكون بمعنى الماضي وان دخل على المستقبل وفي بعض النسخ فان
للاستقبال ولو للماضي ومعناه اتى ان للاستقبال سواء دخلت
على المضارع او الماضي كان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك

نفي المثال الثاني لعينه معنى المثال الاول لعين ان وقع منك
اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو بمعنى
على انها دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب ومعنى
واحد اي لو وقع منك ضرب في الماضي بعده وقع مني ضربك الفه
فيه وقد يستعمل لو كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولأمة مؤمنة
خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور لو لامتناع الثاني
لامتناع الاول وهذا اللازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول
امر في الماضي بحصول امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا
في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به
ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول
الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون
انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا
المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل بمعنى قصد لزوم التالي للاول
مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم

الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك
انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المعربان لولانتفاء
الاول لانتفاء الثاني وخطاؤه على المشهور ولم يدر ان ما ذكره بمعنى
يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على
انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد
انتفائين معلومين بلا خلاف بحسب الواقع فلا يتصور هناك الاستدلال
فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان علم المخاطب
انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل
قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء
ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار الشيء فربط
ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني زيد لاكرمته
لبيان استمرار وجود الاكرام فانه لو استلزم الاهانة
الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وقد تزاد اي ان
ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان
احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك

احد من المشركين استجارك ولو تملكون انتم فانتم واحد وعاملان
بابهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم
فلانه كان ضميرا متصلا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا
وليس تاكيدا للفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل
المؤكد من حذف الفعل وحده ومن ثم اي ومن اجل لزوم الفعل بعدها
قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان
مع معموليها فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان
المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع
منطلقا اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان
هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض عن
الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق
انما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها
دالة على التحقق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو
عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث
اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض

وبهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان
كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم
الجامد خبرا لتعذره اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله
تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس اشتقاق
فيوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في
اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك في لكونه ظرف زمان و
احترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق
بتقديم لزمه الماضي اي لزم القسم لكون الشرط الواقع بعده
ماضيا لفظا او معنى لكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط
منطابق اي الشرط الجواب حيث لا يبطل عمل ادوات الشرط اي
في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط
جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى
فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا
بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا او لم ياتني
مثال للماضي معنى لاكرمتك فان توسط اي القسم بين اجزاء

الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره او بتقديم غير الشرط جاز ان يعتبر
القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون
المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم
كقولك انا والله ان تاتني اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقدم
غير الشرط جواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز
كليهما نشرا على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال التقديم
غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم
على ترتيب اللف وباعتبار اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني
والله لاتيتك وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي
على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط
في صورة اعتبار القسم على تقدير توسط كاشتراطه على تقدير
التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقدم الشرط وجواز
اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشرا على ترتيب اللف وعلى
المعنى الثاني لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول
على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ويحتمل كل من المثالين

يقع من حيث المعنى ايضا اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول
فالحمل عليه اولى او على تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون
النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكن
اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان مع تقدير تقديم
اللف على النشر فيهما من حيث مثالهما وتقدير القسم كاللفظ اي
كالمتلفظ به اذ مقدرة كملفوظة في صدر الكلام ملتزم في الشرط
الذي بعده المضي لكون الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن
اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون
جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف
النون اولى به اي بلا يخرجون وكذا قوله وان اطعتموهم
انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط
ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط
لزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب
فيه واما للتفصيل اي لتفصيل ما اجمل المتكلم في الذكر نحو جاءني
اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فـ

غيره او اجلا في الذهن ويكون معلوما للمخاطب لو اسقط القرائن
وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما بعد الواقعة
في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد
يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة
احد الضدين على الاخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ
فيتبعون ما تشابه منه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور
لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات
ويردون اليه المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم
الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني والتزم حذف
فعلها الذي هو الشرط وعوض عنها اي بين اما وبين فائها
الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اي حيز فائها او حيز اما لان
حيز الفاء الجزاء حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما
زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد
منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال نحو تجويز تقديم
ذلك الجزء على الفاء او عدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه المحقق

لا ما خاصية جواز التقديم لا يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقايل ابو
حيان اي وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف علا
مطلق اي معمولية مطلقة غير مقيدة بحال كتجويز التقديم وعدمه
مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول
مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن
من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا
يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق
كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة
فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول فعل الشرط فلما حذف فعل الشرط
صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القايل لم يجعل لاما خاصية
جواز التقديم اصلا وقيل القايل المازني ان كان ما توسط
بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء
كالمثال المذكور في قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط
جزء الجزاء ومعموله قدم على الفاء واما اي وان لم يكن جائز
التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما

يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في خبر ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل
القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف
وهذا القايل يشترط ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان
يكون للفعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني
هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا
نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد
منطلق اقيم مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما
والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما
كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد منطلقا اي فهو منطلق
فاعل
اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد
الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو
منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا
بانه فاعل الفعل المحذوف والتقدير على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة
بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا
بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه توهم جواز

اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير اذكر على صيغة المعلوم المخاطب
وجوازا اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع يوم الجمعة بتقدير يذكر على صيغة
المجهول الغائب مع جوازهما بلا خلاف وانما مثل المص بما يكون
الوسط بين اما وبين فائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة
لكثرتها حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول
لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اي ليس الامر
كما تقول وقد يجي بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال
لك افعل كذا كلا اي لا اجاب الى ذلك وقد جاء كلا بمعنى حقا
والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان
ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بان يكون لفظ
كلا لفظ كلا الذي هو حرف لمناسبة معناه بمعناه لانك تردع
المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان
بمعنى حقا ايضا لما فهموا ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة
كالمقصود بان فلم يخرجوه من الحرفية تاء التانيث
الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل

حرف الردع

تاء التانيث الساكنة

الماضي ليكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا
كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة
بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء
فيتنبه من اول الامر بسكون هذه على بناء الحقيقة وتحركه تلك على
اعرابها وتشبه لانها كالحرف لا الاخير مما الحقت به فان كان
اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اي فانت
مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء
التانيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت
الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث و
هنا من حيث انها من احكام التانيث واما الحاق علامة التثنية
والجمع اي جمع المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا
الزيدون وقمن الهندات فضعيف لعدم احتياجه الى هذه العلامات
مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد
يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة
غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم

يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هي حروف الحقها
للدلالة على احوال الفاعل كتاء التأنيث وفي
شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر
وابدال الظاهر منها لفائدة وهي مثل هذا الابدال اعني بدل
الكل من الكل ويكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر
مبهما التنوين في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي به
نون التنوين اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لما
في المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا
وهي في الاصطلاح نون ساكنة اي ذاتها خالية عن الحركة
العارضة مثل عادا الاولى وهي تابعة لنون من ولدن ولم يكن
واحترز بها فخرجا بقوله تتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة فان نونات
الثلاث اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها
وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر
من متابعتها الآخر كونها بعده من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة
بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت آخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة

مبحث التنوين

الا ان ذكر الحركة لقلة الثبوت من الآخر الحرف الاخير ولم يقل آخر
الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتأكيد الفعل فخرج نون
التأكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل لطلق
فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تعلقها بها في الوجود لتعلق العارض
بالمعروض وليس نون نحو الطلق تابعا لحركة لام رجل بهذا المعنى
وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم
لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف ولا يتصور معناه
في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو
ايضا على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما
واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين
في نحو احمد وابراهيم علمين لشخص منكرين فهو للتمكن قال الشارح الرضي
وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا
فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فادخلته على التمحض للتمكن
والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على
آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف

الا اذا وإذا كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذف الجملة
للتخفيف الحق بها التنوين عوضا من الجملة لئلا تبقى الكلمة ناقصة
وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجلبنا بعضهم فوق بعض الى
فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي كل واحد وامثال ذلك
والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان
الالف والتاء زيدة علامة الجمع كما ان الواو علامته في جمع
المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين
في اخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ ولانه اذا
سميت بمسلمات امرأة ثبت فيها التنوين ولو كانت
للتمكن لزالت لتحقق العلتين العلمية والتأنيث والظاهر ليس تنوين
التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض
لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر
الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى
مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما يلحق اواخر الابيات
والمصاريع لتحسين الانشاد ولانه حرف ليسهل به ترديد الصوت

في الخيشوم وذلك من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا
لحوقها اواخر الابيات والمصاريع وان كان الحروف والكلمات
الواقعة في اثنائها جايز الامد ايضا كما ثبت عن اصحاب الغناء
لان محل التغني انما هو الاواخر لئلا يخل سلك النظم بتخلله بين
كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو ما لحق القافية
المطلقة وهو ما كانت رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته احد
من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق
لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية اي
بكون ابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر: اقلي
اللوم عاذل والعتابن: فقولي ان اصبت لقد اصابن
فروي بالنون في البيت بدل الالف وحصل اشباع فتحتها الالف وعوض
من الالف عند التغني نون التنوين تأكيدا والغالي اللاحق القافية المقيدة
وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة
لتقييد الصوت بها ومنع الامتداد ولانه ليس بعد ساكن حركة
كحصول اشباعها حروف الاطلاق لتتبعه امتداد الصوت

كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق ... مشتبه الاعلام
لماع الخفق ... فان روي القافية في هذا البيت القاف ساكنة
ولا يمكن مد الصوت بها فحركه عند التغني بالفتح او الكسر والحق
بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى التنوين الغالي
لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق
التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عند التقطيع وليس
للتنوين ... الجنس واعلم ان نوني الترنم ليسا موضوعا
بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم
كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى
من المعاني فعدهما من انواع التنوين من الحروف المعدة من اقسام
الكلمة المعتبرة فيها الوضع تساهل وتسامح ولا تنوينات
الاخر فمن اعتبار الوضع في بعضها الغيا تأمل ويحذف اي التنوين
وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كونه مضافا
الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال
ابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه

فطلب

فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف
الالف من ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية
عن العلم وعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا
الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد بن عالم لم يحذف
التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال و
يعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو
زيد بن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم
الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف
حيثما كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم ونون
التاكيد قسمان خفيفة ساكنة ابدا وثقيلة والاصل في البناء السكون
ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتح مع غير الالف اي غير
الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصل بين
نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها
مكسورة معهما لشبهها فيهما بنون التثنية تختص اي نون التاكيد
بالفعل المستقبل الكائن في صيغة الامر نحو اضربن واضربن بالتخفيف

نون التاكيد

٢٥١

بالشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني
نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم
نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما
اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون
الماضي والحال لانه لا تؤكد الا ما يكون مطلوبا فان قلت الحاق نون
التاكيد في النفي فلا يقال زيد لا يقومن الا قليلا لخلوه عن
معنى الطلب وانما جاز قليلا لشبهه بالنهي ولزمت اي نون
التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد
فجوابه ان يؤكد الفعل بما هو منفصل عنه وهو القسم عن ان
يؤكده بما يتصل به وهو ... لعدم صلاحيته له وفي قوله لزمت
اشارة الى ان زيادة نون التاكيد ... في مثبت القسم
غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما
تفعلن اي في الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا
تاكيد الفعل ايضا لئلا ينحط المقصود عن غيره وما قبلها اي ما
قبل نون التاكيد حقيقة كانت او تقديرا مع ضمير جمع المذكرين

وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين
ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان
في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو
بعد الضمة وقبل النون المشددة وان لم يشترط في التقاء الساكنين
ما ذكر ومع الضمير المخاطبة وهو الياء مكسورة ليدل على الياء المحذوفة
لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة و
ما قبلها فيما عداه اي ما عدا المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو
الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح
طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث
وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية والجمع المؤنث اضربان
واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربان
باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث
بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع
ثلث نونات متواليات ولا تدخلها اي التثنية والجمع المؤنث
النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس

فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعل مغتفرا كما في الوقف
ولتبين لمفرى عند الاكثرين بوجها اى نون التثنية والخفيفة في
غيرها اى غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز الذى او جمع
المذكر ويا المخاطبة كالمنفصل اى كالكلمة المنفصلة بغير لحاق ان
نقل اخر الفعل مع النونين معاملة مع الكلمة المنفصلة من حذف
الواو والياء او تحركهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان
الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النون بها ومعنى كلام ان
النونين حكمها مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكره ومع غيرهما
على ضربين لانه اما مع ضمير بارز مرفوع وهو شيئان جمع
المذكر نحو اغزوا وارموا و[illegible]شوا والواحد المؤنث نحو اغزي
وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز
وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة نحو
اغزن الكفار وارمن العرض وكذا اغزن وارمن يا امرأة
بحذف الياء كما حذفت في اغزي وارمي العرض وبضم
الواو المفتوحة ما قبلها نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصلة نحو

اخشوا

اخشوا الرجل وبكسر ياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة
يقول اخشين كما اخشي الرجل وان لم يكن اى الضمير البارز وهو
في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اى فالنون
كالكلمة المتصلة وبعينها الف التثنية يقول اغزون وارمين
واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا
مثل [illegible] اى لاجل انه مع الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز
كالمنفصل قيل هل ترين في هل ترى كما يقال ترين وهذا
مثال الضمير البارز الذى تحركت لامه بالفتح كما يصح مع المنفصل
وهل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التأكيد و
ضم الواو كضمها في لم تروا [illegible] فيه بارز بضم
لاجل النون [illegible] ترين في مثل هل ترى باثبات الياء
[illegible] كما يقال لم [illegible] في امثال فيه بارز بكسر
لاجل النون واغزوا [illegible] على هل ترين لا على ترين
اى ومثلهم مثل اغزون برد الواو المحذوفة كما رد مع ضمير
التثنية في اغزوا واغزون في اغزوا الحذف الواو المضمومة

ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزن في اغزي كحذف الياء
المكسور ما قبلها كما قيل اغزي القوم وهذه الامثلة وقعت
على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع
الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمنفصل
كما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكنين اي لالتقائها
الساكنين المذكور بعدها وفي بعض النسخ لساكن اي
لالتقاء الساكنين كقول الشاعر ولا تهين الفقير علك
ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذف النون المخففة
لالتقائها اللام الساكنين التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها ليدل
عليها ولا كقولك اكرم القوم اي لا تهينن الفقير ولم تحرك كما
تحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم تحرك لانحطاط مرتبة ما دخل
الفعل عن مرتبة ما دخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا
وتحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما الحقت به لخفائها
اذا ضم او كسر ما قبلها كما تحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف
لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة فاغزوا واغزي وقلت اغزن

كحذف الواو والياء ...
المحذوف وقلد ...
لا يرد ما حذف ...
لازم في الوصل ...
اثره على السـ ...
اضربن اضر ...
ما قبلها تقلب الف ...
ضم او ضم لـ ...
شيئا ورنا ضرا او
في مواقف الف
الكلام ... وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

تم بالخير

فرغت وقت الضحى من يوم الثلاثاء في عشر الاول من شهر شوال ختم بالخير والاقبال الجزء الثاني ... 1259
وانا اقل العباد ... عبد ...
... غفر عنها